



بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
كلية التربية



الإسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان

وإنعكاسه على الكلفة والمردود

(دراسة ميدانية من وجهة نظر مشرفي التعليم التقني ومعلميه بالمرحلة الثانوية
بولاية الخرطوم)

The Organizagation Style of Technchal Education Management in sudan

it Import and Cost and Return.

(Afield study from the perspective of technical education
supervisors and teachers)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في فلسفة الإدارة التربوية

إشراف أ. الدكتور

أعداد الطالب:

الطيب عبد الوهاب مصطفى محمد

نزار الطاهر بخيت الطاهر

1442هـ – 2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إستهلال

قَالَ تَعَالَى:

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (١٢٢)

التوبة: ١٢٢

إهداء

إلي والدي

العزیزین الذین هما سبب وجودي.

إلى الزوجة الغالية

التي شاركتني وأذرتني

إلي أبنائي

إلى الروح الغالية

أختي معلمتي

إلي كل من علمني حرفاً

و إلي طلاب

العلم جميعاً

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين، صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال :

الشكر لله من قبل ومن بعد

من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

فالشكر موصول لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لإتاحتها لي هذه الفرصة لنيل درجة الدكتوراة

الفلسفة في التربية . والشكر لكلية الدراسات العليا وكلية التربية

وأتقدم بالشكر أجزلة، الأستاذ. الدكتور: الطيب عبد الوهاب محمد مصطفى

على حسن الإرشاد

وأتقدم بالشكر الي أمناء مكتبات كليات التربية "جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،

جامعة الخرطوم، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، جامعة النيلين، أمدران الإسلامية " كلية الدراسات التجارية جامعة السودان، كلية الدراسات الإقتصادية و الإجتماعية جامعة الخرطوم ،مكتبة السودان المركزية، دار الوثائق القومي، ومكتبة التوثيق التربوي وزارة التربية،

وأتقدم بالشكر إجزلة إلى الأستاذ الدكتور محمود محمد كيلاني

وأتقدم بالشكر أجزلة إلى الأستاذ الدكتور آدم إسحاق حامد

وأتقدم بالشكر أجزلة إلي الدكتورة صباح الحاج محمد

وأتقدم بالشكر إلي الأستاذ أسامة حسن حسين القاضي الذي قام بالتدقيق اللغوي

كما أشكر أسرة التعليم التقني و كل من أسدى لي معروفاً ليُري هذا البحث النور

قائمة الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	إستهلال
ب	إهداء
ج	شكر وتقدير
د	قائمة الموضوعات
ح	قائمة الجداول
ك	قائمة الأشكال
ك	قائمة الملاحق
ل	المستخلص
ن	ABSTRACT
الفصل الأول: الإطار العام	
1	مقدمة
1	مشكلة الدراسة
2	أهداف الدراسة
2	أهمية الدراسة
3	حدود الدراسة
3	مصطلحات الدراسة
الفصل الدراسي الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
4	أولاً: الإطار النظري
4	تمهيد
5	المبحث الأول
5	مفهوم الإدارة
6	الإدارة العامة
6	مفهوم الإدارة التربوية
7	الإدارة التربوية
7	الإدارة المدرسية
8	الإدارة الصفية
8	المبحث الثاني: الأساليب الإدارية
9	الأسلوب التنظيمي

9	الأسلوب المركزي
9	مفهوم المركزية
10	مظاهر المركزية
10	محاسن المركزية وعيوبها
11	صور المركزية
11	الأسلوب اللامركزي
12	طرق اللامركزية
13	أنماط اللامركزية
13	أ. أنماط اللامركزية المستقل
13	ب. نمط اللامركزية شبه المستقل
14	ج. نمط اللامركزية التابع
14	هـ.. نمط اللامركزية المنفصلة
14	مفهوم اللامركزية
14	مظاهر اللامركزية
15	محاسن اللامركزية وعيوبها
16	أ. مزايا اللامركزية التفويضية
16	ب. مزايا اللامركزية التخويلية
16	عيوب اللامركزية
17	الأسلوب الوسطي
18	دواعي استخدام أحد الأساليب
19	شواهد تاريخية على الأسلوب
21	المبحث الثالث: الأساليب الإدارية في السودان
21	الحقبة التركيبية المصرية
22	حقبة المهديّة
23	حقبة الحكم الثنائي
24	حقبة الفترة الوطنية
25	قوانين الحكم المحلي في السودان
29	المبحث الثالث : التعليم في الفكر الاقتصادي
29	تمهيد
29	المذاهب الفكرية في الإقتصاد
32	طرق حساب الكلفة

34	نظام التكاليف
37	ميزانية التعليم
37	ميزانية التعليم والميزانية العامة
38	التعليم والدخل القومي
38	الميزانية ونصيب الفرد
38	عناصر كلفة التلميذ
41	طرائق حساب العائد من التعليم
41	أ. طريقة الترابط
41	ب. طريقة الباقي
41	ج. الطريقة المباشرة
42	قياس العائد وصعوبات قياسه
42	العوامل التي ترفع كلفة التعليم
43	العوامل التي تخفض الكلفة تمهيد
43	أهم الطرق التي تحقق خفض الكلفة مفهوم التعليم التقني
44	المبحث الخامس: التعليم التقني
44	تمهيد
45	أهداف العليم التقني العامة والخاصة
46	تطور التعليم التقني وفق مساقاته
48	مدخلات التعليم التقني ومخرجاته في ظل الأسلوب المركزي
55	مدخلات التعليم التقني ومخرجاته في ظل الاسلوب اللامركزي
60	مقارنة بين واقع التعليم التقني ومخرجاته في ظل الاسلوب اللامركزي
63	واقع التعليم التقني في ولاية الخرطوم في الأسلوبين
67	المبحث السادس: التنظيم تمهيد
67	تمهيد
67	مفهوم التنظيم
67	عناصر التنظيم
69	أنواع التنظيم
70	الهيكل التنظيمي
71	مهام إختصاصات الهيكل التنظيمي
71	مهام إختصاصات الوزارة الولائية
73	الدراسات السابقة

الفصل الثالث : إجراءات الدراسة الميدانية	
90	تمهيد
90	منهج الدراسة
90	مجتمع الدراسة
90	عينة الدراسة
97	أدوات الدراسة
98	الصدق والثبات
99	الأساليب الإحصائية
الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات ومناقشة النتائج وتفسيرها	
102	الإستبانة
102	المحور الأول
105	المحور الثاني
109	المحور الثالث
113	المحور الرابع
116	المحور الخامس
119	السؤال السادس
123	المقابلة
123	السؤال الأول والثاني
125	السؤال الثالث
126	السؤال الرابع
128	السؤال الخامس
129	السؤال السادس
129	السؤال السابع
129	السؤال الثامن
الفصل الخامس : أهم النتائج والتوصيات و المقترحات	
132	أهم النتائج
133	التوصيات
134	المقترحات
135	المصادر والمراجع
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	أسم الجدول	الصفحة
1	يوضح : خلاصة إجمالية المسلمات المالية للسلطة المحلية لعام 1949	24
2	يوضح المدارس والصف وعدد الفرق والمتوسط للتعليم التقني في السودان	48
3	يوضح المدارس، الصف، العدد، الفرق والمتوسط للمساق الصناعي في السودان	48
4	يوضح عدد المدارس، الطلاب، الفرق والمتوسط للمساق الزراعي في السودان	49
5	يوضح عدد المدارس، الفرق، الطلاب للمساق التجاري بنين في السودان	49
6	يوضح عدد المدارس، الفرق، الطالبات للمساق التجاري بنات في السودان	50
7	عدد المدارس والفرق والطلاب في المساق النسوي في السودان	50
8	يوضح خريجي كل مساق (الناجحين والراسبين) في السودان	51
9	يوضح مدارس وفرق وطلاب التعليم الأكاديمي في السودان	53
10	يوضح نسبة التعليم التقني إلى الأكاديمي في السودان	54
11	يوضح نسب كل مساق من مساقات التعليم التقني إلى التعليم التقني في السودان	54
12	يوضح المدارس، الفرق، الطلاب و المتوسط للمساقات في السودان في ظل اللامركزية	55
13	يوضح المدارس، الفرق، الطلاب والمتوسط للمساق الصناعي للسودان في ظل اللامركزية	56
14	يوضح عدد المدارس، الفرق، الطلاب، المتوسط للمساق الزراعي للسودان في ظل اللامركزية.	56
15	عدد المدارس، الفرق، الطلاب والمتوسط للمساق التجاري بنين للسودان في ظل اللامركزية	57
16	عدد المدارس، الفرق، الطلاب والمتوسط لمساق التجاري بنات للسودان في ظل اللامركزية	57
17	عدد المدارس، الفرق، الطلاب والمتوسط للمساق النسوي للسودان في ظل اللامركزية	58
18	يوضح المعلمون في السودان حسب النوع والتدريب في ظل اللامركزية	58

19	يوضح نسب النجاح والرسوب للعام 2010م في ظل اللامركزية
20	يوضح النسبة بين التعليم التقني إلى الأكاديمي في السودان في ظل اللامركزية
21	يوضح نسبة أي نوع من التعليم التقني فيه في ظل اللامركزية
22	يوضح مقارنة المساقين الصناعي والزراعي في ظل الإسلوبين
23	يوضح مقارنة المساقين التجاري والنسوي في ظل الإسلوبين
24	يوضح مدارس، فرق، الطلاب، المعلمون للتعليم التقني والأكاديمي بولاية الخرطوم في ظل الأسلوب المركزي.
25	يوضح المدارس، الفرق، لطلاب والمعلمون للتعليم التقني والأكاديمي في ظل اللامركزية ولاية الخرطوم.
26	يوضح المقارنة في التعليم الصناعي ولاية الخرطوم بين الأسلوبين
27	يوضح المقارنة في التعليم الزراعي ولاية الخرطوم بين الأسلوبين
28	يوضح المقارنة في التعليم التجاري بنين بولاية الخرطوم للإسلوبين.
29	يوضح المقارنة في للتعليم التجاري بنات بولاية الخرطوم للأسلوبين.
30	يوضح المدارس، الفرق، الطلاب للمساق النسوي بولاية الخرطوم وذلك للإسلوبين.
31	يوضح درجة التوفر المعلمين في ولاية الخرطوم في ظل الأسلوبين
32	يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من المعلمين وفق متغير النوع
33	يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من المعلمين وفق متغير المؤهل
34	يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من المعلمين وفق متغير سنوات الخبرة
35	يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المساق (التخصص)
36	يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من الخبراء وفق متغير النوع
37	يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من الخبراء وفق متغير المؤهل العلمي
38	يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من الخبراء وفق متغير سنوات الخبرة
39	يوضح محاور إستبانة الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان
40	معاملات الثبات والصدق الذاتي لمحاور إستبانة الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان

99	يوضح تصحيح إستبانة الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان.	41
102	يوضح التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع الإستجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور الأول	42
105	التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع إستجابات، أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور الثاني	43
109	يوضح التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع الاستجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور الثالث	44
113	يوضح التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع الاستجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور الرابع	45
116	يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات لأفراد عينة الدراسة حول عبارات محور الخامس	46
119	يوضح معاملات الارتباط لإستجابات المعلمين حول محاور أداة الدراسة	47
120	يوضح الفروق ذات الدلالة الأحصائية لعينة المعلمين وفق متغير المساق	48
121	يوضح إختبار (Games-Howell) للمقارنات البعدية لمتغير سنوات الخبرة لإستبانة المعلمين حول محاور أداة الدراسة	49
123	يوضح إجابات الخبراء عن السؤال الأول والثاني	50
123	يوضح التكرارات والنسبة المئوية لإجابات الخبراء عن السؤال الأول والثاني	51
124	يوضح تكرار إستجابات أفراد العينة من الخبراء حول سبب التفضيل.	52
125	يوضح إجابات الخبراء عن السؤال الثالث	53
125	يوضح التكرارات والنسبة المئوية لإجابات الخبراء عن السؤال الثالث	54
126	يوضح إجابات الخبراء عن السؤال الرابع: التعليم التقني أفضل حالاً في ظل الأسلوب المركزي منه في الأسلوب اللامركزي	55
127	يوضح التكرارات والنسبة المئوية لإجابات الخبراء عن السؤال الرابع	56
128	يوضح إجابات الخبراء عن السؤال الخامس	57
128	يوضح التكرارات والنسبة المئوية لإجابات الخبراء عن السؤال الخامس	58
129	يوضح إستجابات العينة عن السؤال السادس:	59
129	يوضح إستجابات العينة عن السؤال السابع	60
130	يوضح إستجابات عينة الدراسة من الخبراء عن السؤال الثامن	61

قائمة الأشكال

الصفحة	أسم الشكل	رقم الشكل
92	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من المعلمين وفق متغير النوع	1
93	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من المعلمين وفق متغير المؤهل	2
93	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من المعلمين وفق متغير سنوات الخبرة	3
94	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من المعلمين وفق متغير المساق	4
95	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من الخبراء وفق متغير النوع	5
96	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من الخبراء وفق متغير المؤهل	6
96	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من الخبراء وفق متغير سنوات الخبرة	7

قائمة الملحق

موضوع الملحق	رقم الملحق
خطاب لوزارة التربية للسماح بتطبيق أدوات الدراسة على مدارسها	1
صورة الإستبانة النهائية	2
تصديق وزارة التربية على الخطاب في مقدمة الإستبانة	3
صورة المقابلة النهائية	4
أسماء المُحكّمين وأماكن عملهم	5

المُستخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة الأساليب الإدارية. و إنعكاس الإسلوب التنظيمي على الكلفة و المردود، وأنواع مصادر تمويل التعليم التقني ومدى وفائها بإحتياجات هذا النوع من التعليم. من خلال محاولة الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس: ما إنعكاسات الإسلوب التنظيمي السائد لإدارة التعليم التقني في السودان علي الكلفة والمردود؟ .

وَأستخدم الباحث المنهج الوصفي. وتكون مجتمع الدراسة من معلمي التعليم التقني و الخبراء فيه، الذين يعملون في المؤسسات ذات الصلة؛ وزارة التربية والتعليم الإتحادية ، الولاية، المجلس التقني والتقني. وتمثلت عينة الدراسة من معلمي التعليم التقني و الذين يعملون في المدارس التقنية بوزارة التربية والتعليم ولاية الخرطوم، في الفترة (2017-2020) م وأخذت العينة عشوائياً من النوعين (ذكور وإناث) ومن مُختلف المسافات، ومن مُختلف الدرجات العلمية و سنوات الخبرة. وبلغ عدد العينة (100). وكذلك عدد(10) من خبراء في التعليم التقني توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها

1. جاء واقع الإسلوب التنظيمي السائد لإدارة التعليم التقني في السودان وسطياً بين الإسلوب المركزي واللامركزي في:

أ.العناصر الإدارية؛ الإشراف، التنسيق، الرقابة و التمويل.

2. جاء واقع الإسلوب التنظيمي السائد لإدارة التقني في السودان مركزياً في التخطيط التربوي، التقويم النهائي، يوصف الإسلوب التنظيمي السائد بانه من نوع التنظيم اللامركزي السياسي .

3. الهياكل التنظيمية مُختلفة في الولايات.

4. إرتفاع الكُلفة التعليم التقني في ظل الأسلوب التنظيمي السائد.

5. دخول طلاب التعليم التقني وإختيارهم لمساقاته، يتوقف على العوامل الإجتماعية والدرجات المتحصل عليها في مرحلة تعليم الأساس
أوصى الباحث بالآتي

1. وضع هيكل تنظيمي لإدارة التعليم التقني مُنفصل عن هيكل التعليم الأكاديمي.

2. تكوين فريق للصيانة على المستوي الإتحادي، من كُل المسافات، وتكون مهامه ل: صيانة المُعدات والآليات داخل المدارس التقنية على المستوى المحلي. و تحديد حوجة المدارس من المُعدات وقِطع الغيار. و إعداد ملفات للورش لمتابعتها، لتحديد صلاحية المُعدات والآليات داخل الورش، بما يتوافق مع سوق العمل.

3. إعادة الإسلوب المركزي ل: التمويل،التدريب،متابعة الإتفاقات والبروتوكولات مع الدول المانحة و تفعيلها.

4. تطوير المسافات حسب حوجة المشروعات المحلية و القومية من الأطر البشرية.

وقدم الباحث بعض المقترحات:

1. إجراء دراسات حول واقع ومستقبل التعليم التقني وفق المسافات التقنية.

2. تفعيل الإشراف التربوي و دور موجهي التعليم التقني ليقوموا بأدوارهم المنوطة بهم.

3. إزام المؤسسات الصناعية بأن تتبني كل مؤسسة صناعية، مدرسة ولتكون مصدر تمويل مساعد وتخصيص نسبة من الدخل القومي 1% للتعليم التقني، وتصرف في المجالات التي من شأنها تطوير التعليم التقني

ABSTRACT

The study aimed to know the administrative methods and the reflection of the organizational method on the cost and return. Also the types of funding sources for technical education and the extent of their fulfillment the needs of this type of education.

Through this study, an attempt is made to answer the main question:

What are the implications of the prevailing Organizational method, in managing Technical education in Sudan on cost and return?

The researcher has used the descriptive approach. The study population consists of technical education teachers and experts who work in the relevant institutions, the federal and state ministry of Education, as well as the technical council.

The study sample consists of the technical education teachers who work in technical schools at the Ministry of Education, Khartoum State, in the period (2017-2020).

The sample was taken randomly from course, degrees, and years of experience.

The number of the sample reaches (100) as well as (10) experts in Technical education.

The study reached results, the most important of which are:

1. The reality of the prevailing Organizational method for managing technical education in Sudan, came as central and decentral in administrative elements, supervision, control and financing.
2. The reality of the prevailing organizational method for managing technical educational planning and the final evaluation. The prevailing organizational method is described as a type of decentralized political organizational.
3. Organizational structures are different in the states.
4. The cost of technical education is high in the light of organizational method.
5. Entry of technical education students and their choices of courses depends on social factors and the grades obtained in the basic level education.

The researcher recommended the following:

1. Establishing an organizational structure for the management of technical education which is separate from the structure of academic education.
2. Forming a maintenance team at the federal level, from all courses, and its tasks are to maintain equipment and machinery inside technical schools needs from equipment and machinery inside the workshops which corresponds to the labour market.
3. Restoring the centralized method, funding, training, agreements and protocols with donor countries activating them.

The researcher made some suggestions:

1. Conducting studies on the reality and future of technical courses.
2. Activating educational supervision and the role of technical education directors to perform their assigned role.
3. Obliging industrial establishment to adopt a school as an assistance source of funding. The allocation of 1% of the national income is spent in areas that will develop the technical education.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

1. مقدمة:

التعلم هو التغيير في السلوك أو القيم والاتجاهات بسبب إكتساب المعارف إلي الأفضل، فالدولة لا يمكن أن تتطور إلا بتنوعها للتعليم لأن الأنشطة الإقتصادية تتطلب أطر بشرية بمختلف التخصصات، مختلف المستويات في التخصص الواحد، ومما لا شك فيه أن التعليم التقني هو أحد أنواع التعليم. ويتوقف علي التعليم التقني أنشطة وخدمات كثيرة لأن التعليم التقني يضم في داخله مساقات متعددة ، وفي كل مساق تخصصات، ترفد التنمية بالأطر البشرية التي تحتاجها. أما التعليم الحرفي فهو معالجة الفاقد من العملية التعليمية (الفاقد التربوي) من مرحلة الأساس والثانوي؛ في نفس التخصصات المذكورة.

بدء التعليم التقني في السودان منذ عهد الإحتلال التركي، فكان في شكل منح للدراسة في مصر وتشجيع للعمال المهرة بتعلم الحرف "أي تعليم غير نظامي"، ولكن بصورته النظامية بدء منذ (1901م) حيث أفتتحت مدرسة في إطار كلية غردون لتعليم حرفة النجارة، ثم مدرسة البناء والنحت في (1903) م وجمعت هذه المدارس في مدرسة واحدة في (1925م) وسُميت بمدرسة الحجر (أمدمان الصناعية بنين) وبذلك تبلور المساق الصناعي.

بدأ المساق الزراعي في مدينة بربر في (1916م) بمدرسة تتبع لمصلحة الزراعة ، فتطور التعليم الزراعي ثم تبع لوزارة التربية.

وجاء المساق التجاري في (1922م) في كلية غردون وأخيراً المساق النسوي في (1971م)⁽¹⁾. أدير التعليم التقني في السودان بالإسلوب المركزي في عهود الإستعمار. تارة باللامركزية و تارة أخرى بالإسلوب المركزي، منذ العام (1992م) طبق الأسلوب اللامركزي في كل شؤونه إلا المناهج والتقويم في المرحلة الثانوية. والمناهج فقط في مرحلة تعليم الأساس. والملاحظ ان التعليم التقني تطور إلا أنه إذا ما قورن بالتعليم الأكاديمي نجد الإنحياز للأخير.

بعد أن وضع التعليم في بؤرة الإقتصاد أصبحت النظرة المادية والإجتماعية أمر مفرغ منه إلا أن التطور السريع في الصناعة وتقديم الخدمات ألزم الجميع بمسايرة هذا التطور. فإدارة الدولة الفاعلة و التي تعمل علي إستدامة الموارد لإحداث التنمية الشاملة في حاجة للتعليم التقني

2. مشكلة الدراسة:

تطور التعليم التقني بسرعة لأن عائدته المادي أسرع من غيره من أنواع التعليم الأخرى للفرد ؛ فضلاً عن مساهمته في زيادة الدخل القومي. وعليه تزداد تقديرات العائد الإجتماعي له. ففي إقتصاديات التعليم يتم

1. وزارة التربية والتعليم ، إدارة التعليم الفني، ورقة مقدمة لمؤتمر التعليم القومي. 1982م التوثيق التربوي ، فبراير

الربط بين التكلفة والعائد، و في ضوء المتغيرات التي تسهم في تشكيل المنتج. ومن خلال عملي بوصفي معلماً وإدارياً في التعليم التقني ومن خلال الدراسات التي إطلعت عليها والتي قامت بها مؤسسات علمية والدراسات الجامعية تبلورت لي مشكلة الدراسة تكمن في فلسفة إدارة التعليم التقني في السودان، قد صيغتُ مشكلة الدراسة بالعبارة: الإسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان وإنعكاسه على الكلفة والمردود؟

عليه كان السؤال الرئيس: ما إنعكاسات الإسلوب التنظيمي السائد لإدارة التعليم التقني في السودان علي الكلفة والمردود؟ ومن هذا التساؤل إنبتقت الإسئلة الفرعية التالية :

أ. ما واقع الإسلوب التنظيمي السائد لإدارة التعليم التقني في السودان؟

ب. مادور الإسلوب التنظيمي السائد لإدارة التعليم التقني في السودان علي الكلفة؟

ج. مادور الإسلوب التنظيمي السائد لإدارة التعليم التقني في السودان علي المردود؟

هـ. مامصدر تمويل التعليم التقني في السودان ؟

و. مامدي كفاية مصادر التعليم التقني في السودان لتحقيق الأهداف المرجوءة؟

ح. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزي لمتغير النوع والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمساق التقني في إستجابات المبحوثين حول إنعكاس الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان على الكلفة والمردود؟

3. أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في الآتي :

أ. التعرف علي الأساليب الإدارية .

ب. التعرف علي دور الإسلوب التنظيمي علي الكلفة .

ج. التعرف علي دور الإسلوب التنظيمي علي المردود .

هـ. التعرف علي أنواع مصادر تمويل التعليم التقني .

و. التعرف علي كفاية المصادر ومدي وفائها بإحتياجات هذا النوع من التعليم.

4. أهمية الدراسة:

أولاً: من الناحية النظرية .

إجراء الدراسات لاشك في أهميتها، معظم الدراسات التي تناولت مشاكل التعليم التقني و زوايا مختلفة، وفي تقديري أن المشكلة الحقيقية، وهومناقشة الإدارة التربوية على أنها مدخل من مدخلات العملية التعليمية، ومتحكمه في بقية المدخلات، ومن هنا تتجلى أهمية الدراسات من الناحية النظرية وذلك في محاولتها لمعرفة أي الإساليب الإدارية أفضل لإدارة التعليم التقني في السودان؟ وإثراء المكتبة السودانية بواقع التعليم التقني، كما تسهم في خلق أرضية لدراسات تربوية تتعلق بالكلفة والمردود في السودان، الأمر الذي يسهم بتحقيق جودة العملية التعليمية وبتالي تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً : من الناحية التطبيقية .

يمكن أن تساهم في:

أ. تحقيق الرؤى الإستراتيجية للدولة من خلال مخرجات مدربة تتناسب مع أهداف المشروعات الإستراتيجية.

ب. مقارنة الأنظمة العالمية للتعليم التقني .

5. حدود الدراسة:

أ. الحدود الزمانية : من العام 2017م إلى العام 2020 .

ب. الحدود المكانية : حدود ولاية الخرطوم لنفس الزمن الذي أُجري فيه البحث .

ج. الحدود الموضوعية: وتتحصر في حدود موضوع البحث المحدد بصياغة مشكلة الدراسة (الإسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني إنعكاسة على الكلفة والمردود).

هـ. حدود بشرية : معلمو التعليم التقني وخبرائه

6. مصطلحات الدراسة:

أ. الإسلوب التنظيمي هو: تنظيم العلاقة بين السياسات المرسومة وتنفيذها⁽¹⁾

ب. الإدارة : هي العلم الذي يتعلق بكيفية إدارة الأعمال .

ج. التعليم التقني: هو الذي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات المعرفية المهنية والذي تقوم بمؤسسات تعليمية نظامية بمستوي الدراسة الثانوية لغرض إعداد عمال ماهرين في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والتجارية ولهم القدرة علي التنفيذ والإنتاج⁽²⁾.

د. الكلفة: هي القيمة المادية أو المالية التي أنفقت أو ينبغي إنفاقها للحصول علي سلعة أو خدمة⁽³⁾

هـ. المردود: هو العائد المادي للتعليم، وهناك عائد غير مادي يقدر تقديراً، وهو عائد غير مباشر⁽⁴⁾

و. الأسلوب المركزي: هو الأسلوب الذي تتركز فعاليته في يد السلطة العليا للدولة⁽⁵⁾

ز. الأسلوب اللامركزي: توزيع السلطة علي عدد كبير من الناس وعلي رقعة كبيرة من البلاد بحيث يكبر عدد مُتخذي القرار⁽⁶⁾

1. عباس بلة محمد احمد ، 2009م الإدارة التربوية ، دار جامعة امدرمان الاسلامية ، ص 5
2. محمد اسماعيل حسين ، محمود حسن يوسف 1990م معجم الطلاب، مكتبة لبنان، بيروت ص، 25
3. محمد عبد الكريم ابو سنبل، 1998م مدخل الي التربية المهنية ، عمان ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ص 160
4. انطون حبيب رحمة، 2000م اقتصاديات التعليم، ط 5 ، مطبعة المدنية، دمشق، ص 125
5. حامد عمار، 1976م في اقتصاديات التعليم ، دار العرفة، ص 74
6. عرفات عبدالعزيز سليمان ، 1987م إستراتيجية الادارة في التعليم دراسة تحليلية، مقارنة الانجلو مصرية، ص 293

الفصل الثاني

الأطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

تمهيد:

الفصل الثاني يتعلق بادبيات البحث "الإطار النظري"، وكذلك كل ما يتعلق بالبحث من الدراسات ذات الصلة، وجاء الفصل الثاني علي ستة مباحث غطت محاور الدراسة هي: المبحث الأول، تناول تعريف الإدارة و مفهومها وفق مستويات الإدارة {الإدارة العامة، الإدارة التربوية، الإدارة التعليمية، الإدارة المدرسية، وأخيراً الإدارة الصفية} وتناولت في الدراسة المعنى اللغوي والإصطلاحي لكل الأنواع، وإبتعدت عن التعقيد في التعاريف.

أما المبحث الثاني فتعرضتُ إلي الأسلوب التنظيمي {المركزي، اللامركزي والإسلوب الوسطي وهو الذي يجمع بين الإسلوبين} ووضحتُ المعنى اللغوي والإصطلاحي مع ذكر العيوب و المحاسن لكل كذلك أنماط المركزية واللامركزية وتظهُراتهما، ثم تتطورات المركزية و اللامركزية منذ (1821م) وقوانين الحكم المحلي والحِبة الوطنية.

وجاء المبحث الثالث، ليُغطي إقتصاديات التعليم في الموضوعات؛ الكُلفة، مفهومها، وطرق حسابها، والنظام المحاسبي للتكاليف، وطرق حساب العائد، ومن ثم أسباب إرتفاع الكُلفة وطرق وأساليب خفض الكُلفة. المبحث الرابع كان للتعليم التقني، وتطويرة في حِبة المركزية وحِبة اللامركزية. وتعرضتُ للمدخلات {الطلاب، المعلمون، الفرق، متوسط الصف، الخريجون، التمويل والهيكل الإداري. أما المبحث الخامس خُصص للتنظيم والهيكل الإداري. وأخيراً المبحث السادس و الذي تناولتُ فيه للدراسات السابقة ذات الصلة فكانت الدراسات السودانية أولاً ثم العربية وأخيراً الأجنبية. ورتبت تصاعدياً من حيثُ الزمن وتنازياً من حيثُ الدرجات.

المبحث الأول: الإدارة

1. مفهوم الإدارة العامة :

هي النشاط الجماعي لمجموعات بشرية لها مكوناتها العنقدي و الثقافي ، الأنثروبولوجي والاجتماعي، ولتشكل رأي عام، يخدم إستغلالاً لمكونات الدولة وتطويرها، لتحتل الدولة مكان بين المستويات الإقليمية والدولية، وإطلاقاً من أيولوجية ساسية توافقت عليها المجموعات البشرية في الدولة (الثقافية، الإعلام، الأمن، الصناعة والثقافة ... الخ) تعمل في تناسق مخطط له في المستويات العليا، لتعمل وتصب مخرجاتها في إتجاه واحد . الإدارة في اللغة: هي مصدر من أدار، أدار الوزير العمل أشرف عليه و أدار الطالب وجهه نحو الباب لف علي وجهته⁽¹⁾

الإدارة في الإصطلاح: هنالك عدد من التعريفات منها:

أ. علم الإدارة هو العلم الذي يتعلق بكيفية إدارة الأعمال⁽²⁾

ب. هي تنظيم وإدارة الأفراد والمواد بقصد تحقيق أهداف الحكومة⁽³⁾

ج. تختص بإدارة وتنفيذ إدارة الأمة ورغباتها كما تعبر عن القوانين والأنظمة⁽⁴⁾

تعليق: هذه التعريفات توضح ما توصلت إليه آمنة عزت⁽⁵⁾ في تبين تعريف الإدارة بين (العامة والخاصة) حيث يستخدم العامة والخاصة من الناس، كلمة إدارة في أحاديثهم ومداخلاتهم لدلالات متنوعة ولكل منهم مفهومه الخاص عنها، فقد يقصدون بها التدبير والتسيير أو المتابعة أو التوجيه أو يقصدونها مجتمعة . فإن هذا التباين سببه حداثة العلم وتداخله مع كل التخصصات وميادين وألوان الحياة. عليه فإن حداثة هذا العلم لاتعنى عدم وجوده في القرون الماضية، فإن تصريف المرأة لشؤون بيتها لون من الإدارة إذن هي قديمة قدم الإنسان، كعلم تأخرت مثل اللغة من وجود اللغة كأداة للتواصل وعلوم للغة فتأمل.

عليه فإن تقسيم الإدارة علي حسب الميدان أو المجال شئ مشروع ومنطقي. وفي مجال التربية والتعليم؛ فإن الإدارة التربوية تبدأ من الإدارة العامة لتحديد السياسات العامة وتحديد الفلسفة التي يجب إتباعها. ثم الإدارة التربوية ثم الإدارة التعليمية التي تُحدد اللوائح التي يجب الإلتزام بها ثم الإدارة المدرسية التي تتقيد بالسياسات التي تحددت لها ثم الإدارة الصفية، وحتى تكوين المفهوم عن الإدارة لابد من تتبع بعض التعريفات لكل مجال أو ميدان.

1. أبو الفصل جمال الدين بن مكرم ، 1990م لسان العرب ، ج1 ، دار صادر، بيروت لبنان، ص 50

2. محمد اسماعيل حسين ،مرجع سابق ص 25

3. ابراهيم درويش ، 1987، الإدارة العامة في النظرية و الممارسة ، ط 4 ، مطابع الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، ص 21

4. احمد سليمان بشاير ، 1991م المركزية واللامركزية في الادارة التربوية ، دار الفرقان ، عمان، ص 11

5. آمنة عزت انس صالح ، 2004م المشكلات الادارية في المدارس الخاصة من وجهة نظر المديرين والمعلمين واولياء الامور والطلاب في محافظات شمال

فلسطين رسالة ماجستير غير منشودة ، جامعة النجاح الوطنية فلسطين، ص 11

2. الإدارة العامة:

هنالك عدد من التعريفات منها:

- أ. تعريف فريدريك تايلو: هي المعرفة الدقيقة عما تريد من الرجال، أن يعملونه ثم التأكد من أنهم يقومون بعمله بأحسن الطرق وأرخصها⁽¹⁾
- ب. هي ترتيب وتنظيم خاص، يُحقق أهدافاً معينة مهما كانت هذه الأهداف⁽²⁾
- ج. هي فن إنجاز المهام بتوظيف قدرات الآخرين⁽³⁾
- هـ. هي نشاط أو عملية تتعلق أساساً بوسائل بلوغ أهداف معينة⁽⁴⁾
- و. هي النشاط الخاص بقيادة وتوجيه وتنمية الأفراد وتخطيط ومراقبة العمليات الخاصة بالعناصر الرئيسة في المشروع لتحقيق أهدافه المحدودة بأحسن الطرق وأقل التكاليف⁽⁵⁾
- ح. تعنى الخدمة أي خدمة المواطنين عن طريق الأجهزة الحكومية⁽⁶⁾
- ط. فن الحصول علي أقصى النتائج بأقل جهد حتي يمكن تحقيق أقصى سعادة لكل من صاحب العمل والعاملين مع تقديم أفضل خدمة ممكنة للمجتمع⁽⁷⁾
- ك. تعريف هنري فابول: بأنها القيام بمجموعة الأعمال التي تتضمن التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأداء والتنسيق والرقابة⁽⁸⁾.

تعليق: من التعريفات السابقة يتضح أن الإدارة العامة تتعلق بجميع المتغيرات داخل الدولة الواحدة، بل تسعى الي إيجاد التوافقات بين المجالات والبياديين داخل الدولة⁽⁹⁾ وبين الدولة والمستويين الإقليمي والعالمي، وأراد إبراهيم درويش تعريفاً يشمل هذه المعاني، وهو: مجموعة الأنماط المتشابكة والمتداخلة والمتعلقة بعملية صنع القرارات وتنفيذها والمتمثل في النشاطات المختلفة التي تصدر من المؤسسات العامة في داخل المؤسسات السياسية الرسمية في النظام السياسي.

بمعنى أن كل مدخلات التعليم ومخرجاته يجب أن تتسق مع الإقتصاد القومي، وكذلك كل خدمات الدولة فيما بينها، لربط ماضي وحاضر ومستقبل الاجيال الحالية والقادمة. وعليه فإن التسلسل من الإدارة العامة إلي الإدارة التربوية ... الخ أمر بدهي. عليه يمكن صياغة مفهوم الإدارة التربوية مفهوم الإدارة التربوية:

هي الإدارة التي تسعى لتحويل الموروثات؛ الثقافية،.....والدينية لواقع معاش و خلق التوافقات بين المكونات الإجتماعية، وجعل أفراد المجتمع تتحرك داخل إطار فلسفي مرسوم من قبل المجتمع.

1. عمروصفي عفتي ، 2001م الاداره اصول واسس ومفاهيم ، دار نهران ، عمان ، ص 12.

2. عباس بلة محمد احمد ، مرجع سابق، ص 5

3. محمود محمد عثمان ، 2011م إدارة التنازع السياسي ، ط 1 ، شركة السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ص 15

4. إبراهيم العمري ، 1982م الإدارة ودراسة نظرية وتطبيقية ، دار جامعة الاسكندرية، ص 13

5. علي عبد المجيد ، 19982 الاصول العملية للإدارة والتنظيم، ج 1 ، القاهرة، ص 19

6. عباس بلة محمد احمد – مرجع سابق ص 5

7. حافظ فرج احمد وعماد تروث، 2013م فن إدارة الازمات في المؤسسات التربوية، دار الطائف، القاهرة م 8

8. نفس المرجع ص 62

9. إبراهيم درويش ، مرجع سابق ص 312

نسبة للخلاف في ترجمة كلمة eduaction إلى تربية- تعليم، إنسحب علي تعريف الإدارة التربوية والإدارة التعليمية. فإن أنصار التوجه الأول يروا الإدارة التربوية أعم وأشمل، وتضم وسائط التنشئة، وأسوا من هذا المنطق أن الإدارة التربوية تعمل للنماء. وقد أورد عباس بلة مايفيد ذلك هي: إدارة التعليم العام، الصحافة، الإزاعة، المساجد ... الخ من مكونات الدولة.⁽¹⁾

3. تعريف الإدارة التربوية: هنالك عدد من التعريفات منها:

- أ. هي: النظريات والممارسات الإدارية التي تهدف إلي تنظيم المؤسسات التربوية.⁽²⁾
 - ب. تتعلق بإتخاذ القرار وتنفيذه بما يحقق نجاح نظام التربية في أداء مهمته، وهي تربية الصغار والكبار وإعدادهم للحياة، في المجتمع وتوفير القوي البشرية اللازمة لدفع حركة الحياة فيه وتحقيق أهداف هذا المجتمع القريبة والبعيدة وتحقيق أهداف أفراد.⁽³⁾
 - ج. تختص برسم السياسات العامة للتعليم وتقديم يد العون والإشراف والرقابة لتنفيذ هذه السياسات.⁽⁴⁾
- تعليق: هذا الفريق يصعب معه التفريق بين الإدارة العامة والإدارة التربوية ، إذ لهما نفس الخصائص والمهام كما يصعب معه تحديد كلفة التعليم وتحديد قيمة كل العناصر، وتحديد إسهامها في العائد المادي والإجتماعي للفرد. أما الفريق الثاني، الذي يتبنى التوجه الثاني فإن الإدارة التربوية هي المناط بها تحويل فلسفة المجتمع إلي منهاج، ومن ثم إلي سلوك يحكمه أطار المجتمع فعليه فان تعريف الإدارة التعليمية يكون علي النحو التالي:

- أ. هي الكيفية التي تدار بها المدارس حتي تتمكن من تحقيق أهدافها من أجل إعداد أجيال نائشة نافعة لانفسها ولمجتمعها⁽⁵⁾ .
- ب. محصورة في الغالب للدلالة علي تنمية الجانب المعرفي و المتمثل في طلب العلم ويعنى بفنية إكتساب المعلومات أو المهارات أو العادات ،ويأتى في مرحلة عُمريه بحيث يتناسب وقدرات وميول الناشئ في تعلم المعارف⁽⁶⁾ .
- ج. تعنى الإدارة المهام التي يقوم بها الإداريين في المستويات العليا، في الجهاز التعليمي المركزي أو اللامركزي
- هـ. هي مجموعة من العمليات المتشابهة تتكامل فيما بينها لتحقيق الأهداف التربوية للامة.

3. الإدارة المدرسية:

هنالك عدد من التعريفات منها :

1. عباس بلة مرجع سابق ص 14
2. ميشيل جرجس ورمزي حنا، 1988م، معجم المصطلحات التربوية ، مكتبة لبنان ، لبنان، ص 109
3. عباس بلة محمد احمد ،مرجع سابق، ص 13
4. حافظ فرج، مرجع سابق ص 65
5. حافظ فرح مرجع سابق ص 63
6. محمد قمبي، 2001م، بانورما الاصول العامة للتربية، دار الثقافة ، قطر، ص 39

أ. هي جميع الجهود والأنشطة والعمليات؛ تخطيط، متابعة، توجيه، تنفيذ ورقابة، التي يقوم بها مدير المدرسة مع العاملين عاملين- إداريين بغرض بناء وإعداد الطالب من جميع النواحي، روحياً، وعقلياً، وأخلاقياً، وجدانياً وجسماً⁽¹⁾

ب. هي حصيلة العمليات، التي يتم بواسطتها وضع الإمكانيات البشرية والمادية في خدمة أهداف عمل من الأعمال، داخل المدرسة والإدارة تؤدي وظيفتها من خلال التأثير في سلوك الأفراد⁽²⁾

ج. هي ذلك الكل المنظم الذي يتفاعل بإيجابية داخل المدرسة وخارجها وفقاً لسياسة عمل وفلسفة تربوية تضعها الدولة، رغبة منها في إعداد الناشئين بما يتفق وأهداف المجتمع والصلاح العام للدولة⁽³⁾

هـ. كل نشاط منظم ومقصود وهادف تتحقق من ورائه الأهداف التربوية المنشودة⁽⁴⁾

و. هي مكان التنظيم الإجتماعي والترتيب الخلاق القائم علي التربية السليمة للمنظمة⁽⁵⁾

4. الإدارة الصفية:

يُقصد بها المهارة في التنظيم وتقديم درس بطريقة تساهم في تحقيق فعالية عالية في عملية التعليم⁽⁶⁾.

تعليق: من التعريفات السابقة فإن إدارة الصف جزء من الإدارة المدرسية، والمدرسية جزء من الإدارة التعليمية، والتعليمية جزء من التربوية، والكل يأخذ موجهاته وشرعيته من الإدارة العامة، والكل يؤثر ويتأثر بالمستويات والأنواع الأخرى، عليه يمكن الاشارة إلي :

أ. الإدارة التربوية والإدارة التعليمية بينهما تداخل وتشابك لايمكن الفصل بينهما جزماً ولكن هنالك من يفرق بينهما بأن بينهما عموم وخصوص حيث الإدارة التربوية أشمل من الإدارة التعليمية وذلك تماشياً مع الخلاف في الترجمة سابقة الذكر.

ب. الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية الفرق بينهما في المجال والميدان، فالتعليمية تكون بمنطقة جغرافية والمدرسية تتحصر داخل المدرسة.

ج. الإدارة المدرسية والإدارة الصفية تظهر الجوانب العملية فيهما، حيث هما الحقل الذي تتفاعل فيه الأنتروبولوجيا

هـ. جميع تباينات المجتمع البشرية والإمكانات المادية لتحقيق مقاصد المجتمع من وراء العملية التعليمية.

1. نفس المرجع ص 95

2. صلاح عبد الحميد مصطفى، 1982م، الإدارة المدرسية في ضوء الفكر الإداري المعاصر، دار المريح للنشر، الرياض، ص 36

3. عرفات عبد العزيز سليمان، مرجع سابق، ص 293

4. حافظ فرج، مرجع سابق، ص 64

5. احمد محمد صادق الكاروي، 1993م، للحقيقة والتاريخ من تاريخ التعليم الديني في السودان دار جامعة امدرمان الاسلامية، ص 17

6. حسن ظهر بن خالد ودلال يوسف ابوطعمة، 2017م، معلم الصف وطرائف التدريس الحديث، دار اسامة للنشر عمان الأردن ص 82

المبحث الثاني: الأساليب الإدارية:

1. الأسلوب التنظيمي:

بعد التعرف على الإدارة ومستوياتها يمكن أن يتساءل المرء كيف يمكن تنسيق الجهود بين كل هذه المستويات وعلى إتساع الرقعة الجغرافية؟ يعنى أن التساؤل عن الأسلوب الذي تنتظم به الوحدات وهناك عدد من التعريفات للأسلوب التنظيمي منها:

- أ. تنظيم العلاقة بين السياسة المرسومة للتعليم وتنفيذها وهو ما يسمى بأسلوب الممارسة⁽¹⁾.
 - ب. هو كيف تعمل هذه التنظيمات المتنوعة من الإدارة التعليمية⁽²⁾.
- ويوجد في أدبيات الإدارة ثلاثة من الأساليب:

2. تصنيف الأساليب الإدارية:

أولاً: الأسلوب المركزي:

مفهوم الأسلوب المركزي:

هي تركيز وتجميع كل أو معظم وظائف الإدارة عدا التنفيذ في يد السلطة العليا، وإن التدرج في الهيكل الإداري قد لا يراعي فيه الكفايات، وإن الفروق الفردية بين مكونات الدولة لا يُعتبر بها كذلك الإقليات الدينية أو العرقية.⁽³⁾

في اللغة: مفردة مستحدثة جاءت بعد الثورة الصناعية والإقتصادية، ويعنى جمع السلطة في مركز واحد⁽⁴⁾ في الإصطلاح: هنالك عدد من التعريفات:

- أ. عرفها هنري قابول : كل ما يقلل من أهمية المرؤوسين⁽⁵⁾
- ب. الرئاسة الإدارية تمارس مافي يدها من سلطة بأسلوب مباشر دون أن تلجأ إلى التفويض⁽⁶⁾
- ج. هو الأسلوب الذي تتركز فعاليته في أيدي السلطة العليا للدولة⁽⁷⁾
- هـ. كون الحكم مركزياً إذا كانت الدولة قابضة على السلطة في شؤونها السياسية والإدارية في عاصمة البلاد⁽⁸⁾

و. إذا أُبهرت الدولة بيد قابضة على السلطة في جميع شؤونها السياسية والإدارية من العاصمة⁽⁹⁾

ز. تركز السلطة وتتضمن تجميع الصلاحيات والسلطات في يد الموظفين في العاصمة⁽¹⁰⁾

ح. يمكن للرئيس تفويضه في إتخاذ بعض القرارات إلى مروؤسه أو إلغائها بغض النظر عن مشروعيتها .
تعليق: يتضح من التعريفات السابقة أن خصائص المركزية يمكن أن تتلخص في:

1. عباس بله محمد احمد، مرجع سابق ص 25
2. عرفات عبد العزيز، مرجع سابق ص 141
3. غانم السيد احمد، 2004م، الإدارة المحلية العربية والإسلامية موسوعة الإدارة العربية، ج 2 ، المنظمة العربية ص 299
4. سلامة عبد العظيم حسن، 2006م، الإدارة الذاتية ولامرزية التعليم ، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر والاسكندرية، ص 114
5. إبراهيم درويش، مرجع سابق، ص، 261
6. عرفات عبد العزيز، مرجع سابق، ص، 144
7. أحمد سليمان بشاير، مرجع سابق، ص 29
8. عرفات عبد العزيز، مرجع سابق، ص، 144
9. منصور حسن امين، 1969م، مقال ، مجلة الوثائق التربوي ، العدد 20 ديسمبر ص (15-23)
10. زهير الكابد، 2003م، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ص 23

- أ. التدرج الهرمي في الهيكل الإداري .
- ب. تقليل دور المروؤسين .
- ج. يتسبب في البيروقراطية .
- هـ. إنعدام الفروق بين المناطق .

3. تتمظهر المركزية في الآتي :

- ويمكن ملاحظة كل أو بعض من مظاهر المركزية في النظم التعليمية فيما يلي:
- أ. تركيز السلطات التعليمية أو معظمها في يد الدولة كمسؤلية قومية .
 - ب. إتباع سياسة موحدة علي مستويي الدولة في التخطيط والتخطيط التربوي وتنفيذها علي كافة مستويات الإدارة التعليمية .
 - ج. للدولة حق إعداد البرامج والمقررات الدراسية لمراحل التعليم العام بتنوعاته .
 - هـ. الإعتمادات المالية والقيام بتمويل التعليم من مسؤوليات الدولة .
 - و. تتولي الدولة الإشراف علي التعليم، وإستخدام أساليب التقويم المناسبة، وعقد الإمتحانات العامة في نهاية المراحل التعليمية .
 - ز. إختيار وإعداد وتعين المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة، وكذلك إعداد القيادات التربوية والإدارية والإشرافية اللازمة للعملية التعليمية .
 - ح. للدولة حق إعداد البرامج والمقررات الدراسية لمراحل التعليم العام بأنواعه .
 - ذ. الاعتماد المالي والقيام بتمويل التعليم من مسؤوليات الدولة .
 - ر. تتولي الدولة الإشراف علي التعليم وإستخدام أساليب التقويم
 - ز. للدولة حق الرقابة الإدارية علي السلطات المحلية من خلال تنظيمها وإدارتها، وفي ضوء ما تصدره من قوانين ولوائح
 - ح. للسلطات المركزية أن تفرض علي السلطات المحلية ما تراه من نظم أو قواعد و اجراءات تعديلات مناسبة بما يتفق مع مصالح المستوي القومي .

4. محاسن المركزية وعيوبها:

المحاسن:(1):

- أ. تتناسب مع المؤسسات الصغيرة وأوجه النشاط المحدود
- ب. تسمح بالإستفادة القصوي من الخبرات لدي المستويات الإدارية العليا.
- ج. تؤمن درجة من التنسيق
- هـ. تساعد في توحيد السياسات وتحد من إجراءات الرقابة
- و. ضمان الوحدة القومية والتماسك الإجتماعي، وذلك بتوحيد مناهج التعليم وأنظمتِه وطرائقه ومستوياته
- ز. سعة الإمكانيات وتوفر سلطتها، تُسهل مهمة التخطيط الإقتصادي العام بأزالة التعقيدات الإدارية .

1.حسن منصور، مرجع سابق 2-23

ح. المساواة والعدالة بين العاملين وتكافؤ الفرص، وضمان مستقبلهم والتوزيع العادل علي جميع المناطق في مدخلات العملية التعليمية.

ط. تحقيق الإقتصاد في النفقات التعليمية .

عيوب المركزية: (1)

أ. زيادة الأعباء على الأجهزة الحكومية المركزية مما يزيد من إحتمالية البيروقراطية .

ب. إنشغال موظفي المركز بقضايا ثانوية علي حساب وضع السياسات العامة والإستراتيجيات والخطط .

ج. إضعاف روح المبادرة لدى موظفي الأقاليم وضياع طاقات يمكن أن تساهم في تنمية المجتمع الذي هو في أمس الحاجة إليها

5. صور المركزية توجد صورتان للمركزية: (2)

أ. التركيز الإداري هو الشكل التنفيذي الذي مورس في فترات تاريخية سابقة تزامنت مع محدودية الأنشطة التي كانت تقوم بها الحكومة وأجهزتها التنفيذية ومن ثم يعين علي ممثلي الحكومة المركزية في الأقاليم والرجوع إلي المركز.

ب. عدم التركيز الإداري هو يعتبر عدم التركيز الإداري شكلاً مخففاً من أشكال المركزية. ويمكن تعريفه بأنه عملية نقل بعض الصلاحيات والإختصاصات من المركز إلي فروع الوزارات في الأقاليم المختلفة وإن هاتين الصورتين بمثابة المسلمات في الإدارة .

ثانياً: الإسلوب اللامركزي :

6. مفهوم اللامركزية:

يمكن صياغة مفهوم اللامركزية من التعريفات السابقة هو آليه تتقل بها بعض الصلاحيات والسلطات، تفويضاً أو تخويلاً، لكل أو بعض الوظائف الإدارية من القيادة العليا إلي مستويات إدارية أقل لتحقيق الكفاية الإدارية، وتنمية القدرات للأطر البشرية علي صعيد المستوي القومي أو المحلي .

في اللُّغة: كلمة مستحدثة جاءت في نتاج الثوره الصناعيه والتطور الاقتصادي وتعنى اعطاء مجموعات محلية بعضاً من صلاحيات الحكم المركزي (3)

في الاصطلاح: هناك عدد من التعريفات منها .

أ. تعريف هنري فايول: بأنها كل شئ يزيد من أهمية المرؤوسين في التنظيم.

ب. عدم ممارسة السلطة بصورة أبوية وإنما بطريقة التفويض في إتخاذ القرارات والتوجيهات الرؤساء الوحدات الإدارية (4) التخفيف من التركيز في الإداره وترك مجال أمام السلطات الإقليمية والمحلية والهيئات التي يمكنها المشاركة في أمور التعليم وإتاحة الفرصة للتعاون بين الأجهزة والتنظيمات في سبيل نشر التعليم

ورفع مستواه(5)

1. نفس المرجع ،ص 20- 23

2. سمير عبدالوهاب، 2003م، الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة، الانجلو مصرية ، ص 92

3. لويس معلف ، مرجع سابق، ص 582

4. ابراهيم درويش، مرجع سابق، ص 263

5. عرفات عبد العزيز ،مرجع سابق، ص 162

ج. هي نقل للسلطة السياسية والتشريعية والإدارية والمالية للتخطيط ووضع القرار وإدارة الوظائف العامة من الحكومة المركزية إلى وحدات حكومية وهيئات علي المستوى المحلي والإقليمي.

ه. يكون الحكم لامركزياً إذا كان موزعاً على الوحدات والهيئات الإقليمية أو الأطراف المحلية (1)

و. أسلوب في التنظيم يقوم علي أساس توزيع الصلاحيات بين السلطات المركزية وهيئات أخرى مستقلة عنها قانوناً (2)

ز. توزيع السلطة علي عدد كبير من الناس وعلي رقعة كبيرة من البلاد بحيث يكبر عدد متخذي القرار (3)

7. طرق اللامركزية:

يوجد طريقتين للامركزية هما (التفويض - التحويل)

طريق التفويض: يُعرف التفويض بأنه:

أ. هي تحويل السلطات والصلاحيات لممثلين للوزارة المختصة ويكون المفوض إليه عادة موظفاً أو الوحدة المفوضة.

ب. تحويل السلطة بقرار، ويجوز للمركز تعيين مندوباً ينوب عنها في الأقاليم أو المديرية أو المركز ليقوم بتنفيذ توجيهاتها وتعليماتها .

طريق التحويل: يُعرف التحويل بأنه: .

أ. تعريف مايك: هي تحويل السلطة والصلاحيات إلى المجالس المحلية (4)

ب. اللامركزية التحويلية، فان الدولة تتنازل عن طريق قانون خاص عن بعض سلطاتها لمجلس محلي أو إقليمي (5)

أنواع اللامركزية التحويلية (6) : ويوجد نوعين من اللامركزية التحويلية هما.

اللامركزية السياسية: هي وضع دستوري يقوم علي أساس توزيع الوظائف الحكومية المختلفة {التشريعية، التنفيذية والقضائية} بين الحكومات بين الاتحادية في العاصمة وحكومات الولايات أو الجمهوريات أو غيرها من الوحدات السياسية.

تعليق: هذا النوع يوجد في الدول التي فيها تنوع ثقافي ولغوي والقوميات المختلفة وكذلك الإقلييات يوجد هذا النوع في أمريكا و سويسرا .

أ. اللامركزية الإدارية: تعنى قيام الحكومة بنقل صلاحياتها في شؤون التخطيط وإدارة الموارد و تخصيصها من المركز الي الوحدات المحلية (8) ويوجد نوعين من اللامركزية الإدارية

أنواع اللامركزية الإدارية (1)

1. منصور حسن ،مرجع سابق ص 16

2. سمير عبدالوهاب ،مرجع سابق، ص 92

3. ابراهيم درويش ،1987م الإدارة العامة في النظرية و الممارسة ، ط 4 ،مطابع الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ،ص225

4. مختار الاصم ،مرجع سابق، ص 15

5. العجب احمد الطريفي ، مرجع سابق ص 77

6. الطعمنة محمد ،2002م، أشكالية المركزية واللامركزية في نظم الادارة المحلية في دول العالم الثالث ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد 9 العدد 39، ص 48

7. خالد الزغبي،1984م، تشكيل المجالس المحلية واثرا علي كفايتها ،مطبعة اكس ، القاهرة، ص 66

أ. اللامركزية المصلحية: وتعنى قيام هيئات عامة مُستقله قادره علي ممارسة وظيفتها المحدده في المنطقة المحلية.

تعليق: هذا الإسلوب ينطلق من رغبة المركز لتفادي البروقراطية .

ب. اللامركزية الإقليمية : قيام وحدات إدارية مستقلة، لإدارة الشؤون المحلية الإقليمية وأن الحكومة المركزية لها الحق في الرقابة والإشراف.

8. أنماط اللامركزية:

صنفت الأمم المتحدة اللامركزية إلي أربعة نماذج أو أنماط (2)

أ. نمط اللامركزية المستقل:

في هذا النمط تتنازل الحكومة المركزية عن بعض إختصاصاتها، إلي وحدات محلية مثل المحافظة المقاطعة، البلديات، الأديار وغيرها من السلطات المحلية وتمنحها الكينونة القانونية كوحدات مركزية منفصلة، وبموجب هذا النموذج تقوم الحكومة المركزية بتحويل بعض السلطات إلي تلك الوحدات المحلية ويتصف هذا النمط بالآتي:

1. تتمتع الوحدات المحلية بالإستقلال، وشخصية معنوية، منفصلة عن الحكومة ولا تخضع لسيطرتها المباشرة

2. للوحدات المحلية حدود جغرافية واضحة مميزه قانونياً وتتم ممارسة السلطة والقيام بالوظائف العامة.

3. للوحدات المحلية وضع مؤسسي ولديها صلاحية ضمان توفير المالية اللازمة للقيام بمهامها الوظيفية .

4. أن تتنازل الحكومة المركزية عن بعض من سلطاتها للوحدات المحلية وأن ينظر المواطن لتلك الوحدات أنها المسؤولة عن تقديم الوحدات لإشباع حاجاتهم وإن له القدرة علي التأثير عليها كباقي الوحدات الحكومية المركزية الأخرى .

5. هنالك علاقة تبادلية بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية من أجل تبادل المنافع وتنسيق العلاقة بينهما.

ب. نمط اللامركزية شبه المستقل:

في هذا النمط من اللامركزية تتمتع الوحدات المحلية بشبه إستقلال، حيث يتم تفويض كثير من الصلاحيات والإختصاصات الحكومية المركزية، إلي الوحدات المحلية من خلال التشريعات أو بواسطة التعاقد بحيث لاتصل هذه الإختصاصات أو الصلاحيات إلي حد التنازل كما هو معين في النمط الأول فالتفويض هنا يشير إلي نقل عملية إتخاذ القرارات الحكومية والسلطات الإدارية والمسؤوليات عن مهام محددة بدقة إلي مؤسسات تكون في الغالب تحت الرقابة الحكومية غير المباشرة، من أمثلتها مؤسسات التنمية الإقليمية والمشروعات التي تملكها الدولة .

1. احمد رشيد ار المعارف – القاهرة 1981م ص 20-25

2. يرجع الي :

أ. اكرام بدر الدين ، دراسات في نظم الحكم : 1991م، الديمقراطية في الدول النامية، الكتاب الاول النظم المستقرة، دار الثقافة العربية، القاهرة ص 20-

30 .

ب- زهير الكايد ، مرجع سابق ص 128

ج. نمط اللامركزية التابع:

ويتضمن هذا النموذج تبعية الوحدات الدنيا للحكومة المركزية وعادة ما تُفوض إلي هذه الوحدات بصلاحيات محددة في المجالات السياسية والشؤون المالية والإدارية وتعتمد علي الموارد المالية والمدخلات من المركز.

ويطلق علي هذا النمط عدم التركيز الإداري وينطوي علي القليل من نقل الصلاحيات والسلطات وإتخاذ قرارات محددة بوظائف إدارية ومالية ويمثل هذا النموذج أقل أنماط اللامركزية من حيث درجة الإستقلالية الممنوحة للوحدات الدنيا. وقد سبق أن أشرنا إلي أن البعض يعتبر هذا النمط أسلوب من أساليب الإدارة المركزية المخففة. ومن أمثلة هذا النمط، فروع الوزارات في الأقاليم أو المحافظات المختلفة .

هـ. نمط اللامركزية المنفصلة:

يشير هذا النمط من اللامركزية إلي الوحدات الخارجة عن هيكل الحكومة الرسمي، والتي تكون إما غير حكومية أو وحدات قطاع خاص، علي أن هذا النمط لا يتعامل معه كشكل من أشكال اللامركزية بل يتم التعامل معه بحذر، ويحدث عندما يتم نقل التخطيط أو الوظائف العامة من الحكومة الي المؤسسات الخاصة أو غير الحكومية، مثل العُرف الصناعة وجود نوعيات من التنظيمات القيادية كمستويات مسؤولة عن تقديم الخدمات .

لا تلتزم الهيئات المحلية بسياسة معينة فلكل إدارة محلية تنظيماتها والتجارة والجمعيات التعاونية... الخ ويحق لتلك المؤسسات فتح التصاريح والرخص والتنظيم والإشراف علي أعضائها لمزاولة بعض الوظائف التي كانت تُسيطر عليها الحكومة. وفي حالات أخرى قد تحول الحكومة مسؤلية إنتاج السلع أو الخدمات للمؤسسات الخاصة حيث يطلق عليها مصطلح الخصخصة.

9. تمظهر اللامركزية:

تتمظهر اللامركزية في كل من الآتي :

أ. أسلوب ممارستها في العمل .

ب. يحق لكل سلطة محلية أن تعد المناهج والبرامج المناسبة للمراحل التعليمية التي تقع في محيطها كما تشرف علي تنفيذها .

ج. تستطيع السلطات المحلية القيام بتحمل الأعباء المالية ومسؤلية الإنفاق علي التعليم في ضوء ظروفها ومتطلبات العملية التعليمية بها.

هـ. لاتخضع الهيئات المحلية للسلطات العليا سواء في إعداد المناهج أو أساليب التقويم أو عقد الإمتحانات .

و. للهيئات المحلية حق إختيار وإعداد المعلمين للمراحل التعليمية بها، كما تستطيع تدريبهم أثناء الخدمة كلما دعت الحاجة الي ذلك.

ز. من المفروض توافر رقابة إدارية دقيقة من واقع التنظيمات الإدارية المحلية تتعرض لرقابة السلطات القومية أذا لزم الأمر.

ح. للسلطات المحلية الإستعانة بما يتوافر لدى السلطات المركزية من إمكانيات، وما تقدمه لها من معونات ومن حقها الاعتراض على ما لا يتناسب مع ظروفها، أو ما يعارض مع مصالحها أو يقلل من حريتها.

10. محاسن اللامركزية وعيوبها:

أولاً: محاسن اللامركزية:

يمكن إجمال إيجابيات اللامركزية في التالي:⁽¹⁾

أ. إن اللامركزية تسمح بالمرونة الفائقة في العمليات وترقي المهارات اللازمة لإقتصاديات سريعة التغيير وتتنافس بدرجة كبيرة .

ب. إن اللامركزية تسمح وتنمي المعرفة الصحيحة بالأشخاص في المنظمة وهذه المعرفة الشخصية هي إحدى دوافع النجاح .

ج. إن اللامركزية تبعد من نفسها أوتوماتكياً مخاطر الرقابة الغيابية .

د. إن اللامركزية تنمي الفكر الذي يؤدي إلي إظهار الإدارة والطرق الجديدة .

و. أن اللامركزية تساعد في خلق مديرين حقيقيين باعطائهم السلطة والمسؤولية الكاملة لتنفيذ أعمالهم الإدارية الحقيقية .

ز. السرعة في معالجة المشاكل وسرعة الحسم بإتخاذ القرار المناسب⁽¹⁾

ح. تؤدي إلي تدعيم التعاون بين المسؤولين المختلفة ورفع الروح المعنوية، وخلق روح المبادرة، والقضاء

علي الروتين⁽³⁾. أورد منصور حسن النقاط التالية وبعضها يخص الحالة السودانية⁽⁴⁾

1. تحول دون قيام طراز موحد من التعليم يصب الأفراد في قالب وتعطي التنوع حقه، وكذلك الفروق الفردية⁽⁵⁾

2. حرية الأفراد وتمكنهم من الإطلاع بمسئولياتهم وتجعلهم قادرين علي مواجهة مشكلاتهم المحلية وتحفزهم علي الابتكار والتجديد باشتراك إهتمام المواطنين⁽⁶⁾ .

ب. محاسن اللامركزية وفق أنواعها:

1. من مزايا اللامركزية التفويضية:

أ. توفير الخدمات للمواطنين في مناطقهم والربط بين سياسات الحكومة القومية والإحتياجات المحلية

ب. الألتصاق الحميم بمشاكل المواطنين مما يساعد علي رسم الخطط الواقعية لحل هذه المشكلات

ج. الإقتصاد في الموارد البشرية والمواد والمعدات .

د. الربط بين العاصمة القومية والسلطات المحلية عن طريق تبادل المعلومات مما يجعل القرار علي المستوى المركزي واللامركزي، مؤسس علي المعلومات المتكاملة الصحيحة .

1. عبد المجيد عبيد، 1974م، الاصول العلمية للإدارة والتنظيم، الشركة المتحدة للنشر بالقاهرة، ص 418

2. ابراهيم درويش، مرجع سابق، ص 263

3. نفس المرجع، ص 263

4. منصور حسن، مرجع سابق، ص 20-23

5 - 4p1962. decentralization- for nation and local Development new york

6. نفس المرجع، ص 4

و. حماية أهل الريف من الإستغلال وتقديم العون اللازم في حالة الكوارث والطوارئ .

ح. تنمية وتطور الحكم المحلي (1)

2. من مزايا اللامركزية التخويلية: (2)

أ. تمكن من توسيع نطاق ممارسة الديمقراطية حيث يشترك أهل الإقليم في دراسة مشكلاتهم وإيجاد طرق حلها وبالتالي يشاركون في حكم أنفسهم بأنفسهم .

ب. تصدر القرارات محليا وفقا لمصالح الإقليم أو المنطقة .

ج. تساعد علي تنمية الشعور بالمسؤولية الإجتماعية والقومية وذلك عن طريق إدراك المواطن لمسئوليته المتصلة بحل المشكلات المحلية وتحمل بعض الأعباء في هذا الصدد، أسهام المواطن في تنفيذ المشروعات المحلية وما يصاحب ذلك من تنمية الرغبة في المحافظة عليها وصيانتها إحساساً منه بأنها من صنعها .

هـ. تنوير الشعب وتحسين أساليب حياته والأستفادة من تطلع الناس الحقيقي في كل منطقة باشتراكهم في مسؤولية توجيه أبنائهم، ومتى شعروا بهذه المسؤولية بذلوا أقصى جهدهم لرفع المستوي التعليمي.

و. تخفيف الأعباء علي المركز العام، وتخفيف الضغط عليه، مما يزيد من إسهامه والتفرغ لكبريات الأمور ومجرياتها .

ز. القدرة علي التنفيذ الفوري بالعمل الميداني المباشر، والمنافسة بين المناطق مما يمكن الدولة أن تصرف أكثر علي المناطق الفقيرة والمتخلفة في إشتراكية سمحة .

ح. شعور العاملين النابع من تحمل المسؤولية، والبت في المشاكل وممارسة حرية التصرف .

ط. الشعور بالرضي المستمد من السلطة المخولة للرؤساء .

ثانياً: عيوب اللامركزية :

أورد عرفات عبد العزيز الآتي (3) :

أ. قد تكون مجالاً لتكاسل بعض السلطات المحلية عن أداء مهمتها لبعدها عن السلطات المركزية

ب. قد تكون مجالاً لتراخي بعض السلطات أو الهيئات المحلية مما يؤدي إلي ضعف الأداء وهبوط المستوي التعليمي.

ج. قد تتوقف عن الإبداع نتيجة لقلّة الإعتمادات المالية أو عدم كفاءات القوي البشرية .

هـ. قد تستغل من فئة أو هيئات محلية .

و. قد تكون سبباً في الأنعزالية وقد يحدث إنفصال وتصدع في الدولة .

ح. ضعف الكودار البشرية .

ط. قد تحرم باقي الأقاليم من الكفايات .

ك. إحداث صراعات بين الأجهزة مما يُعوق الجهود.

وقد أورد عبد الكريم درويش (1) بعض العيوب:

1. de centralization- for nation and local Development new york .1962 p 4

2. عبد الكريم درويش وليلى تكللا، 1974م، أصول الإدارة العامة، الأنجلو مصيبة، ص39

3 عرفات عبدالعزيز ، مرجع سابق 161-164م

أ. زيادة الأعباء المالية .

ب. النقص في الفنيين والمتخصصين الي جانب ضعف الموجودين منهم علي المستوى المحلي عموماً

ج. إضعاف السلطة العليا بالحياد عن السياسة العامة للدولة .

ب. إضعاف التنسيق علي النطاق القومي .

ت. الميل إلي تنفيذ المشروعات البراقة غير المدروسة نتيجة الضغوط المحلية.

قد أجمل حامد محمد ابراهيم هذه (2) في الآتي:

أ. عدم إمكانية التطبيق نتيجة لظروف تتعلق بضعف الكادر .

ب. قلة الإمكانيات وضعف التمويل .

ج. ضعف العمليات الإدارية وضعف المخرجات.

تعليق: حامد محمد: يخلطُ بين الصعوبات التي تواجه اللامركزية وبين المشكلات وعيوبها.

11. ثالثاً: الإسلوب الوسطي:

يعد الجمع بين المركزية واللامركزية إسلوباً تنظيمياً للإدارة. يمكن تعريف الوسطية كما يلي :

أ. هو إسلوب ممارسة بتوسط بين المركزية و اللامركزية في إدارة التعليم(3)

ب. هو أن سلطات الإدارة التربوية تتوزع بين المركزية واللامركزية (4)

ومن الملاحظ أن عملية إتخاذ القرار هي عماد العملية التربوية وإن مظاهر المركزية واللامركزية تكمن

في عملية إتخاذ القرار والمجالات التي يُخذ فيها هي:

أ. التخطيط: يُعرف التخطيط بأنه التفكير المنظم اللازم لتنفيذ إي عمل والذي ينتهي باتخاذ القرارات المتعلقة

بما يجب عمله متى وكيف يعمل ؟ (5)

ب. التنظيم: وهو تنظيم العمل طبقاً لمستوياته، نوعياته وتوفير ما يلزمه من القوي البشرية المدربة علي

العمل المنتج (6) .

ج. التوجيه: هو ممارسة الإشراف.

ه. الإشراف: هو عملية تربوية تهدف إلي مد يد العون والمساعدة للمعلم من أجل تطوير وتسهيل العملية

التربوية بجميع أبعادها، وتحقيق النمو المهني للمعلم في المجالات التربوية المختلفة

و. الرقابة: هي عملية متابعة التنفيذ في ضوء معايير معينة، حتي تضمن استمرارية الأداء بكفاءة ونجاح(7)

ح. التقويم: هو عملية مستمرة توضح الصورة المتكاملة التي ينبغي أن تتم بها العملية التعليمية (1)

1. عرفات عبدالعزيز ، مرجع سابق 161-164م

2. حامد محمد ابراهيم، 2010م، قضايا ومشكلات التعليم العام في السودان ، دار جامعة السودان المفتوحة، ص39

3. عرفات عبدالعزيز، مرجع سابق، ص 155

4. عباس بله محمد احمد ، مرجع سابق ، ص 27

5. عباس بله محمد احمد، 2012م، التخطيط مفاهيمية مبادئه، دار جامعة السودان المفتوحة، ص 4

6. عرفات عبدالعزيز ، مرجع سابق ص 120

7. عباس بله محمد احمد، 2011م، الإشراف التربوي مفاهيمية اساليبه انواعه، دار جامعة امدرمان الاسلامية، ص 5

1. عرفات عبد العزيز مرجع سابق ص 121

ط. المنهاج: هو مجموع المعارف والخبرات الموجهة التي يتبناها قادة المجتمع للناشئة، بإعتبارها غايات يجب تحققها لديهم لصالح نموهم ونجاحهم الإجماعي والشخصي⁽²⁾.

تعلیق: هذه المجالات التي أشرنا إليها إنما هي عناصر الإدارة وقد أختصرتها في هذه المجالات. وإن هذه التعريفات التي إعتدتها، لأنها تخلوا من التعقيدات وتفهم من قبل العامة والخاصة .

12. دواعي استخدام أحد الأساليب:

السؤال الذي يطرح نفسه ما الذي يدفع الدول لإتخاذ أسلوب بعينة لتنظيم العملية الإدارية عندها والملاحظ إن الإقتصاد، قد لا يكون شرطاً رئيساً في تحديد الأسلوب.

إن استخدام أحد الأساليب أو المزج بينهما، تقف خلفه مجموعة من الأسباب والمبررات، وأن عملية التحديد تقف خلفها إرادة الإنسان التي تحدد العوامل {الجغرافية، الإقتصادية، المالية، التاريخية، السياسية، الإجماعية، الثقافية والنفسية}⁽³⁾

لذا نجد أن إختلاف الدول في إتخاذها أحد الأساليب، قائم علي المتغيرات السابقة فمثلا سويسرا مع صغر حجمها لم تأخذ المركزية أسلوبا. وعلي العكس الصين⁽⁴⁾ التي لها اتساع في رقعتها الجغرافية وكثرة السكان، ومع ذلك لم تأخذ اللامركزية، يوهذا ما يخص عاملي الجغرافيا والسكان .

ونجد المركزية في فرنسا بلد الديمقراطية، وهي من ذوات الإقتصاديات القوية وأخذها للمركزية سببه تنمية مشاعر الوحدة في المجال الثقافي أكثر من المجال السياسي⁽⁵⁾.

وتجد في نفس البلد أن التمويل {الإنفاق} لا يسير علي نفس النظام المركزي وتقوم السلطات المحلية بالمشاركة في التمويل المرحلة الإبتدائية ونفقات شراء الأراضي وتكاليف الإبنية والتجهيزات وتدفعها وإضاءتها وتوفير أدوات التعليم والأثاث المدرسي⁽⁶⁾. وقد يُبرر مسلك فرنسا بتحديد البروقراطية الناشئة من المركزية .

أن إنهيار الإتحاد السوفيتي أحد أسبابه المركزية، لان التعليم يتولى أمره الإتحاد علي المستوي القومي ويمثل له في كل جمهورية وزارة، وإن الحزب الشيوعي هو الذي يرسم السياسة التعليمية وتوحيدها بالنسبة لكل الجمهوريات⁽⁷⁾ كما ان التبعية الإقتصادية والسياسية قد دفعت اليابان إلي الانتقال من المركزية إلي اللامركزية ثم الوسطية، فتم إنشاء مجلسين أحدهما: علي المستوي القومي والآخر: علي المستوي المحلي، وهو مسؤول عن البرامج المدرسية من إنشاء، وصيانة المباني المدرسية، وتدريب المعلمين أثناء الخدمة، وإنحصرت مهمته في تقديم المشورة الفنية والمهنية والمساعدة المالية للمجتمعات المحلية⁽⁸⁾ أما في الولايات المتحدة الأمريكية نجد التباين في الولايات مرجعه إلي الدستور، فإن التعديل العاشر للدستور(1791م) الذي نص علي السلطات التي لم ترد، أو ينوه عنها في الدستور علي أنها من إختصاص الحكومة الفدرالية تصبح

2. محمد زياد حمدان، 1982م، المنهج اصوله وانواعه ومكوناته، ط1 دار الرياض، ص 57

3. منصور حسن امين، مرجع سابق ص 17

4. نفس المرجع ، ص 18

5. كمال نور الله مرجع سابق ص 158

6. محمد منير مرسي، مرجع سابق 236

7. نفس المرجع ص 208م

8. نفس المرجع ، ص 432

تلقائياً من إختصاص الولايات المحلية، ونظراً لأنه لم يرد ذكر التعليم في الدستور فقد أصبح من مسؤولية الولاية من حيث إدارته وتمويله وتنظيمه من إختصاص الولايات بحكم الدستور.

كما لم يشر الدستور إلي إشراف التعليم⁽¹⁾ مما جعل مسؤوليته تقع علي عاتق السلطات المحلية⁽²⁾ أما الدولة النامية وحديثة الأستقلال حاولت فرضية شمولية أيولوجية معينة لها إرتباط بنوع القيادة ونمط الإدارة العامة. فكثرة التعددات المناخية والثقافات المتباينة فان الحاجة الي هوية قومية أمر مطلوب وقد أورد (آدم الزين):{أمر العقيدة التنموية إن المستعمر عندما غادر مستعمراته ترك مجتمعات ولم يترك دول. فكانت تلك الدول حديثة الاستقلال، أن ترتب ماورثته من الكانات الإجتماعية لتكون دولاً بالمعنى الحقيقي وإن تواجه ما يُعرف بتحديات عقيدة التنمية المتمثلة في الإنصهار القومي والطفرة الإقتصادية والإجتماعية⁽³⁾

تعليق: من هذه النماذج، لا يخفي علي أحد التنوع في البلدان ودرجات التقدم والتخلف في ما بينها. يمكن القول بان تحديد الإسلوب له إرتباط بنمط القيادة الإدارية والأيدولوجيا التي قامت عليها الدولة. كما تتدخل العوامل الأخرى بدرجات بين هذين العاملين.

إن دواعي المركزية هي في بسط الهيمنة أو نشر ثقافة معينة أو الرغبة في إحداث تغيرات جذرية في بنوية الدولة، كما إن فرض الشمولية ولها إرتباط من جهة ونوع ونمط القيادة.

في السودان فُرضت المركزية مع خروج المستعمر، ولذلك لأن المستعمر حينما خرج ترك مجتمعات ولم يترك دولة. وكان علي الدولة حديثة الإستقلال أن تواجه ما يعرف بتحديات عقيدة التنمية، المتمثلة في الإنصهار القومي والطفره الإقتصادية والإجتماعية⁽⁴⁾ وقد تكون الرغبة في توحيد الثقافة ضمن دواعي المركزية، كما في فرنسا وهي من البلدان المتقدمة إقتصادياً وبلداً ديمقراطياً، إذا تُعتبر الوحدة الثقافية هي صمام الأمان لها. وهدف نظامها التعليمي هو: تنمية مشاعر الوحدة في المجال الثقافي أكثر من المجال السياسي⁽⁵⁾.

الإتحاد السوفيتي، اعتمد المركزية حيث تتولي وزارة التربية علي المستوى القومي المركزي. ويوجد في الجمهوريات الأخرى وزارات للتربية وإن الحزب الشيوعي هو الذي يرسم السياسة التعليمية، وتوحيدها بالنسبة لكل الجمهوريات مع ذلك إنهار

13. شواهد تاريخية علي الإساليب:

لاشك أن الإدارة علم حديث المنشأ، ولكنه كظاهرة ملازمة لوجود الانسان⁽⁶⁾ وإن الأساليب تحدها العوامل السياسية والإقتصادية والأيدولوجية وأحياناً من تعاليم الدين فمثلاً في التوراة (دعهم يحكمون في كل مشكلة صغيرة ولكن عليهم أن يرجعوا اليك في مشكلة كبيرة)⁽¹⁾ وقد قال النبي صلي الله تعالي وسلم: إذا كنتم ثلاثة فأمرُوا أحدكم⁽²⁾. وقد فوض النبي صلي الله عليه وسلم نعيم حيث قال: نعيم بن مسعود بن عامر

1. عرفات عبدالعزيز، مرجع سابق ص 153

2. عبدالله عبدالدايم، مرجع سابق ص 153

3. عرفات عبدالعزيز، مرجع سابق ص 153

4. آدم الزين محمد، 2011م، اللامركزية وقضاياها وتطبيقاتها في السودان من منظور الحكم الراشد، مطابع السودان للعملة الخرطوم، ص 35

5. كمال نور الله، 1976م، اللامركزية من اجل التنمية القومية والمحلية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص 158

6. عباسر بله، الادارة التربوية، مرجع سابق ص 5

1. سليمان بشاءه مرجع سابق ص 23

2. ابوبكر عبدالرزاق الضعافي، 1403هـ المصنف ج 9 حيث رقم 6960 المكتبة الاسلامية، ص 251

الأشجعي رضي الله عنه سنة غزوة الأحزاب: يارسول الله إني قد أسلمت وإن قومي لا يعلمون باسلامي فمرني بما تشاء فقال رسول الله وصلي الله تعالي عليه وسلم: إنما انت رجل واحد فخرزل عنا ما استطعت فان الحرب خدعة⁽³⁾، ودل ذلك علي التفويض في إتخاذ القرار. وإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بعد الزيادة في الواردات من الفيء أسس نظام جديد لتوزيعها فأنشاء الدواوين⁽⁴⁾ ونجد في بعض كتابات العلماء، قول ابن خلدون: يجب علي ولي الأمر أن يولي علي كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل⁽⁵⁾. ومن الفلاسفة القدماء نجد أن أفلاطون قد إتبع التركيز الإداري، وقد سمي ذلك بالحكومة المثالية وهذه الحكومة تملك كل شئ حتى تربية الأطفال⁽⁶⁾

أما الفارابي قال: في الدولة النموذج: يجب أن يوجد تسلسل هرمي للحكم تحت إمرة أمير أو رئيس عام. يجب أن تتوفر فيه مواهب خاصة تؤهله للحكم، وإذا لم تتوفر في رجل بمفرده فيجب البحث في اثنين أو أكثر من الأشخاص الذين تتوفر فيهم مجتمعين⁽⁷⁾

وقد ورد في مقدمة ابن خلدون: أعلم أن الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج، وإحصاء العساكر بإسمائهم وتقدير إحتياجاتهم وصرف أعطياتهم، وفي إباناتها الرجوع في ذلك إلي القوانين التي يرتبها القوم تلك الأعمال وكلها في كتاب شاهد بتفاصيل ذلك⁽⁸⁾

وقد ورد في المقدمة أيضا: فأن تشييد المدن أنما يحصل بأجتمع الفعلة وكثرتهم وتعاونهم فاذا كانت الدولة عظيمة متسعة الملك حُسر الفعلة من أقطارها وجمعا لا يديهم⁽⁹⁾

أن فرنسا في نظام الإقطاع فيها شاهد علي الإسلوب حيث قسمت الي إقطاعات تتولاها أمراء يساعدون الملك في تقديم المال والرجال ويسوسون شؤونها الداخلية⁽¹⁰⁾

تعليق: من هذه الشواهد نجد الإشارات للمركزية أو اللامركزية لبعضها، أو بعض صورها لهو دليل علي إن الادارة ظاهرة قديمة قدم الانسان .

المبحث الثالث: السودان والأساليب الإدارية.

قام الباحث بتقسيم الفترة من العام 1821م والعام 2020م إلى حقب

أ. الحقبة التركية المصرية .

3. صفى الرحمن المباركفوري، 2004م، الرحيق المختوم، دار الوفاء المنصوره، ص 324
4. محمد البشير عبد الهادي، 2007م، الكفاية الادارية والسياسية عند عمر بن الخطاب، امانة الكفر والثقافة المؤتمر الوطني، ص 37
6. شيخ الاسلام ابن تيمية، 1994م، السياسة الشرعية في اصطلاح الراعي والرعية، دار الفكر اللبناني، بيروت ص 18
6. احمد سليمان بشايره، مرجع سابق ص 4-
7. نفس المرجع ص 34
8. عبدالرحمن بن خلدون، 1991م، المقدمة كتاب العبر و ديوان المبدأ والخير في ايام العرب والعجم والبربر ومن عصارهم من ذوي السلطات الاكبر، دار الهلال، بيروت، ص 161
9. عبدالرحمن بن خلدون، مرجع سابق ص 219
10. وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، 1962م، التاريخ الجديد، الجزء السابع دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص 133

ب. حقبة المهديّة .

ت. الحقبة البريطانيّة المصريّة .

ج. العهد الوطني .

الحقبة التركيبيّة المصريّة (1821 – 1866)م:

تمثل هذه الحقبة تاريخاً حديثاً له ارتباطه بالواقع والمستقبل الذي نعيشه وبدأة هذه الحقبة من غزو محمد علي باشا للسودان. وقسم السودان إلي أقاليم ويمثل من حكمها، الحاكم العام. والحكماء ويتبع لمصر، لكن بعد أن أُشيع عن نية أحمد باشا" أحد حكمدارات السودان بانفصاله عن مصر" أُعيد تقسيم المديرية وتتبع كل مديرية لمصر مباشرة، وأن يتعاون المديرين فيما بينهم للأمور المشتركة. ولهذا الغرض أرسل أحمد باشا المنكلي لتركيب الآلة الإداريّة وتشغيلها⁽¹⁾ وقد أُدخلت اللامركزيّة للمرة الأولى عام 1843م⁽²⁾ ونسبة لهذا التداخل والتضارب والمضايقات التي وجدها أحمد باشا المنكلي، أُعيد تعيين خالد باشا حكمداراً للسودان⁽³⁾ مما يعني العودة للمركزيّة. بشرط إن المختار للحكماء ليس في قوة السابقين مما يعني أن المركزيّة واللامركزيّة سببها ليست الجغرافيا بل الدواعي الأمنيّة والسياسيّة. أُعيد الإسلوب اللامركزي مرة أُخري وقسم السودان إلي إدارات كردفان، وبحري السودان ويشمل مديريتين (دنقلة، بربر)⁽⁴⁾. وأُعيد نظام اللامركزيّة للمرة الثانيّة في عام(1856)م⁽⁵⁾. وتبعاً لذلك قد أنشأ إسماعيل باشا، خمس مدارس في(دنقلا، الخرطوم، بربر، التاكا، كردفان).في عهد إسماعيل باشا، أرسل مدير عموم بربر ودنقلا خطاباً إلي الخديوي شكوا فيه إهمال أساتذة اللّغة العربيّة والتركيّة واجباتهم⁽⁶⁾ وهذه الرسالة توجي بالتداخل في تنظيم الحكم. وقبيل المهديّة أُعيد تقسيم السودان إلي أربع حكمداريّات⁽⁷⁾ مما يعني العودة الي اللامركزيّة

أُفتتحت أول مدرسة عصريّة حديثة سنة(1850)م وأُختير لها رفاة رافع الطهطاوي ومعه مساعدون وكانت رغبة الخديوي نفي رفاة⁽⁸⁾ وكانت كلفة إفتتاح المدرسة ثلاثمائة وثمانية وثلاثون ألف وثلاثون قرشا وتسع وثلاثون ياردة⁽⁹⁾ والمهم عندنا كتربيين القوة الشرائيّة للنقود وليس عددها مهما يكن من أمر فإنها تعد هذه أول كلفة لعمليّة تعليميّة للتعليم المدني، ولم أجد منهاج أو أهداف واضحة لهذه المدرسة .

وقد أفتتحت المدرسة بعد ثلاث سنوات من إصدار الأمر بإنشائها⁽¹⁾ وبعد سنة أصدر قرار باغلاقها⁽²⁾ وأُرسلت مع رفاة الف وستمائة وخمس وعشرين قطعة من الذهب⁽³⁾. وهذا يعني أن السودان يمول حكومة الاحتلال، ولم تكن تلك أول رغبة من المستعمر في تعليم الشعب السوداني، لأغراض تخدم المستعمر، فقد

1. مكي شببكة، 1964م، السودان عبر القرون ، ط3 دار الثقافة، بيروت ،لبنان، ص 137
2. محمد سعيد القدال، 2002م، تاريخ السودان الحديث 1820-1955مركز عبد الكريم الثقافي، ص 82
3. مكي شببكة – مرجع سابق ص 142
4. نفس المرجع سابق168
5. محمد سعيد القدال، مرجع سابق 83
6. ناصر السيد، مرجع سابق25.
7. محمد سعيد القدال، مرجع سابق 85
8. ناصر السيد، مرجع سابق ص25 .
9. عبدالعزيز امين عبدالمجيد، 2014م، التربية في السودان الاسس النفسية والاجتماعية التي قامت عليها ، كنوز للنشر، ص 350
1. نفس المرجع، ص357
2. نفس المرجع ص36
3. نفس المرجع ص 61

أُرسل ستة طلاب لدراسة الزراعة (4)، ولكن هؤلاء الطلاب بعد أن تخصصوا، عادوا وعملوا في وظيفة كتبية (5)

وبعد هاتين التجربتين أخذ التعليم في التطور وخصوصاً في عهد إسماعيل باشا. ويبقى الحكم أن عباس باشا أول من أدخل التعليم المدني في السودان.

تعليق: تأمل تاريخ افتتاح أول مدرسة وتاريخ الغزو تظهر عدم الرغبة الأكيدة في التعليم. والقدر الذي سُمح به لهو كسب سياسي والأغراض تخص المستعمر، وأن الأضطراب السياسي يظهر في عدد الحكام في عهد كل خديوي، كما ان المتأمل لكلفة المدرسة والمال المرسل مع رفاة يدرك أن الغرض من الأغلاق ليس المال. تأمل الأموال المُرسلة مع رفاة! وإن أتساع البلاد و المديریات بعيدة عن بعضها البعض. و حصر الطلاب علي مدرسة أو مدرستين يؤدي إلي تمتع البعض وحرمان الآخرين (6)

وما يخص التعليم التقني فإننا نلاحظ أن هذا النوع من التعليم لم يك تعليماً نظامياً بالمعنى المعروف غير أن تحفيزاً للعمال المهرة لتعليم أبناء مناطق النيل الأبيض دليلاً علي إهمال المحتل لهذا النوع من التعليم (7) وقد إقترح ممتاز باشا: إرسال مائة شاب للإلتحاق بالمدارس المهنية في مصر، ليتعلموا الميكانيكا والزراعة، قد عرف عن ممتاز إهتمامه بالقطن (8). اي لإعداد أطر بشرية يُستفاد منها إستغلال موارد المستعمرة.

المهدية:

بدأت المهديّة كحكم بعد تحرير الخرطوم (1885م) وإنتهت بإستعمار السودان للمرة الثانية في عام (1898م) قسمت المهديّة الدولة إلي وحدات إدارية تسمى عمالات أي مديريات.

لكل عمالة جهاز إداري وهو صورة مصغرة للجهاز الإداري المركزي. وعمال الأقاليم لهم نفس سلطات الخليفة المطلقة، ولكنهم كانوا يرجعون إليه في كل صغيرة وكبيرة، وينتظرون رأيه في كل أمور الحكم (9). وهذا التقسيم تيسيراً للإدارة، وللعامل مهتمين الجيش والإدارة، ويكون المرجع الأعلى لكل الشؤون المحلية (10) وبالجملة فإن فترة المهديّة، الطابع العام لها مركزي الإدارة.

تعرض التعليم عموماً لهزة في هذه الحقبة والتعليم الديني خصوصاً؛ نتيجة للصراع المذهبي والسياسي بين العلماء من وجهة، والامام المهدي والمهديّة من وجهة أخرى (11) وألغيت المدارس العامة التي كانت قائمة في البلاد بإعتبارها أثر من آثار الحكم التركي، وكذلك ألغيت المدارس التبشيرية التي كانت تديرها الإرساليات (1) على إعتبارها نصرانية تتنافي مع توجههم الديني المهدي.

حقبة الحكم الثنائي المصري والإنجليزي:

4.ناصر السيد مرجع سابق ص 11

5.نفس المرجع ، ص 10

6. عبد العزيز عبدالمجيد ، مرجع سابق ص 406

7.عبدالعزیز امين، مرجع سابق 409

8.نقوم شقير، تاريخ وجغرافيا السودان ج 3 ص 509

9.محمد سعيد القدال، مرجع سابق ص 85

10.نفس المرجع ص 248

11.كامل الباقر، 1991م، جربة في التعليم الديني 1956م -1965م ، دار جامعة امدرمان الاسلامية ، ص 12

1. يحي محمد ابراهيم، 1987م، تاريخ التعليم الديني في السودان ، دار الجليل بيروت، ص 334

بدأ الحكم اللامركزي بصورة عملية بعد تقريراً أ. هـ مارشال والذي كتب تقريراً عن الحكم في السودان، و ضمن مقترحاته. وقد كانت التجربة التركية غير ناضجة في الحكم المحلي قبل الإحتلال التركي المصري عام(1821م) و كانت النظم المحلية تقوم على أساس القبلية، والتي كانت عامة في البلاد(2) وبحلول عام (1912م) رأت الحكومة بأن تقرير منلر: الذي ركز على أن الحكم البيروقراطي المركزي غير صالح بالنسبة للسودان(1) و قد رأت الحكومة أن من الأصوب إستعمال السلطات القضائية بواسطة المشائخ في بقاع القبائل الرحل والمجالس الأستشارية في الخرطوم وام درمان وبحري وبورتسودان.

في عام(1927م) عين السير جون، حاكماً عاماً وصادق على السياسة الإنتقالية وتم إعتماد السلطات الأهلية و تقديم نظام توحيد القبائل، و حولت الأعمال الإدارية البسيطة من يد المركز إلى السلطات الأهلية مثل جمع الضرائب التي يحددها المركز(2).

لم تقتصر الإصلاحات على الهيئة القبلية، في حفظ النظام وازدادت الإعتماد بالذات وأصبح رؤساء القبائل مسؤولون عن السكان. وعند العام(1937م) أصبحت السلطات الأهلية، تحت سلطات المفتش المركزي. في عام(1942م) قررت الحكومة إنشاء الحكم الذاتي المحلي، وينتخب المجلس من الذكور و أعمار لا تقل عن 25 سنة، ويتجمع المجلس كل شهر لمناقشة الأمور العامة و يترأس المجلس مفتش المركز(3).

أما النواحي المالية فإن المركز يدعم التعليم وأجور الموظفين المنتسبين له. وله جل الإيرادات المحلية(4). تفرعت السكرتارية، إلى سكرتير إداري، مالي و قضائي. و هذا أمر يحتاج إلى تعديل من حيث العلاقة بالحكومة المحلية، و يقتضي الأمر وجود إدارة واحدة تختص بشؤون تكوين الوحدات المحلية، والإشراف عليها. وقد إقترح أ. هـ مارشال أن يُبنى النظام المحلي في السودان على الأسس التالية(5):

أ. يجب أن يكون الحكم المحلي في أيدي أو هيئات محلية. يُفصل فصلاً واضحاً عن الإدارة القضائية. و جعلها تتمتع بكيان موحد، و تكون مسؤولة عن إصدار القرارات و تنفيذها.

ب. يجب ألا ينقل نظام الحكومة المحلية نقلاً حرفياً، وأن النظام الأساسي يجب أن يكون موحداً، في كل أنحاء البلاد غير أنه يتحتم أن يكون مرناً يتماشى مع مختلف الأحوال بالسودان، وأن يكون قابلاً للتحسينات من وقت لآخر دون اللجوء إلى الشكليات .

ج. يجب أن تعطي السلطات الجديدة تدريجياً للوحدات الإدارية المحلية كلما برهنت على قدرتها للإضلاع بمسئوليتها الكبرى.

هـ. يجب إعطاء السلطات المحلية أكبر قدر من الحرية المطلقة التي تتماشى مع المصلحة العامة على قدر الإمكان.

و. يجب أن تكون للسلطات المحلية إيرادات من الضرائب مستقلة بها وكافية لتغطية جزء عام من مصروفاتها الأساسية، وفي نفس الوقت غير متضمنة ضرائب الحكومة المركزية.

2.ديوان الحكم الإتحادي،مرجع سابق، ص 6

3.نفس المرجع ، ص 6

4.المؤتمر القومي لتقييم و تقويم الحكم الاتحادي، مرجع سابق ، تقرير أ . هـ مارشال

5.نفس المرجع السابق ص 9

6.نفس المرجع السابق ص 8

- ز. يجب الإشراف على أعمال الحكومة المحلية بواسطة مصالح الحكومة المركزية.
- ح. يجب أن تكون سلطات الحكومة المحلية راسخة الأقدام في النواحي المالية لتتمكن من اجتذاب الشخصيات سواء كانوا أعضاء بها أو موظفين لديها.
- ط. إلى أن يحين الوقت الذي تكون فيه السلطات المحلية مزودة بإداة تنفيذية رشيدة يجب ألا يضاف أي شيء إلى أعمالها .
- وقد أخذتُ من ملخص التقرير و الجزء الذي يخدم أغراض البحث مثل الخدمات العامة لشؤون التعليم وقد ذكرتها على حسب الإهمية وليس بترتيب الفقرات في القانون⁽¹⁾ وهي:
- أ. إيجاد التعليم الأولي والتعليم تحت الدرجة وأندية الصبيان. الفقرة 42.
- ب. إيجاد المكتبات العامة للقراءة الفقرة (5).

جدول رقم(1) بوضوح : خلاصة إجمالية المسلمات المالية للسلطة المحلية لعام 1949⁽²⁾:

التعليم	الصحة	الخدمات الادارية والمتنوعة	الجهة
8.520	118.001	117.176	المدن
5.060	232.842	541.414	الأرياف

المصدر:تقرير مارشال أ،ه ص 181

تعليق: من الجدول نلاحظ جل المنصرفات كانت خدمات إدارية وفنية ولم نلاحظ وجود لعدد السكان والمساحة التي تم توزيع الخدمات عليها ولاحتي نوع الخدمات المقدمة، حتى نحكم على المجهود الذي بذلته الحكومة من أجل التعليم. وفي كل الأحوال تُعد تجربة الحكم الذاتي أول صورة علمية عملية لإدارة السودان. ولكن لم تمنح السلطات الحريات ولم تترك للمواطن التخطيط، بل تركت له التنفيذ وفي حدود، لم تتح التجربة للنساء المشاركة. الجدير بالذكر أن التعليم التقني كان ضمن مهام الحكومة المركزية لأنه يقع في المرحلة الثانوية.

الفترة الوطنية:

في الحقبة الوطنية إتبعَت التطورات في الأساليب الإدارية على حسب التطورات السياسية، وتتبعَت التعليم فيها.

في عام 1956م تم إستقلال السودان وتحول إلى العهد الوطني. وأول حكومة منتخبة حكمت لعامين، ثم تحول الحكم إلى حكم عسكري. ومنذ عام(1960)م كان نظام الحكم المحلي هو الحكم المحلي الذي تركه المستعمر(السلطات) ثم أصدر القانون التالي:

1. قانون إدارة المديرية لسنة(1960)م

1. أ. ه. مارشال ، مرجع سابق ص 181
2. نفس المرجع السابق ص 167

قانون رقم(46) لسنة(1960)م. قانون تحديد سلطات إدارة المديریات وإسناد هذه السلطات الى مجالس المديریات و المجالس التنفيذية للمديریات. عملاً بالسلطات المخولة له بمقتضى الأمر الدستوري رقم (1) أصدر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قانون إدارة المديریات لسنة(1960)م⁰ وقد ألغى هذا القانون قانون الحكم المحلي. والجزء الذي يخدم أغراض الدراسة هو الفقرة(105) التعليم¹ وقد ورد في الفقرة الآتي:

أ. إنشاء و صيانة المدارس الأولية و الثانوية.

ب. إنشاء وصيانة المكتبات و غرف القراءة.

ج. بناء وصيانة مباني الداخليات للطلبة.

هـ. منح الإعانات الدراسية.

و. القيام بدراسة النواحي التعليمية ووضع الخطط التعليمية وتنفيذها.

ح. تطوير تعليم الكبار.

ط. إمداد طلبة المدارس بالغذاءات الضرورية.

ك. صيانة مخازن الكتب و الأدوات المدرسية.

ل. أي اجراءات اخرى من شأنها تدعم أهداف التعليم.

تعليق: أصدر هذا القانون من المجلس العسكري ولم يشارك المواطنون فيه، و الجدير بالذكر أن عضو حكومة المديرية يشترط فيه أن يكون ذكراً (سودانياً) مقيم في المديرية لمدة ستة أشهر يستطيع الكتابة والقراءة. راجع الفقرة (9) البند (10)². إن الحكومة الديمقراطية التي أعقبت الحكومة العسكرية لم تصدر قانوناً بل سار دولاب الدولة على ما هو عليه ، ولعل سبب قصر الفقرة أو الصراعات السياسية.

2. قانون الحكم الشعبي المحلي:

بعد قيام ثورة مايو أصدرت قيادة الثورة قانون الحكم المحلي لسنة(1971)م وألغى هذا القانون العمل بقانون المديریات لسنة(1960)م والسلطات التي يجوز تخويلها للمجالس التنفيذية بمقتضى أمر التأسيس ومنها التعليم وفق البنود (1).

أ. إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية العامة .

ب. إنشاء المدارس الثانوية العليا للبنين والبنات بداخليتهما والصرف عليهما.

ج. إنشاء واعداد وإدارة أندية الصبيان، وفصول تعليم الكبار، والمعاهد الدينية، ومراقبة ومساعدة المدارس الأهلية.

هـ. إنشاء وإعداد وصيانة المكتبات العامة و غرف المطالعة.

و. منح الإعانات الدراسية للطلبة الفقراء ومنح المكافآت التشجيعية للطلبة المتفوقين.

ز. القيام بدراسة النواحي التعليمية ووضع الخطط التعليمية و تنفيذها.

1. مؤتمر تقييم وتقويم تجربة الحكم المحلي، مرجع سابق ص 3

2. قانون إدارة المديریات، مرجع سابق ص 238

تعليق: لم يصف هذا القانون أي مادة حول تمكين الحكم المحلي وغير إضافة كلمة محلية وتبعية فهو تطور لفظي. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الجمهورية صادق على القانون، إنما الذي أعده فهو مجلس الوزراء، كما أن الحقبين العسكريين كانتا على طرفي نقيض في النواحي الأيدولوجية

2. إتفاقية أديس ابابا 1972م:

بعد مفاوضات مع الأحزاب السياسية والحركة الشعبية تم توقيع إتفاقية أديس ابابا وفق مسودة قانون أساسي لتنظيم الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية بجمهورية السودان الديمقراطية. وفق لأحكام دستور جمهورية السودان وإيفاءً ببيان التاسع من يونيو الذي منح المديريات الجنوبية حكماً ذاتياً إقليمياً في إطار السودان الأشتراكي الموحد⁽¹⁾. والجزء الذي يخدم أغراض الدراسة الذي ورد في البند السابع من الإتفاقية حيث لا يجوز لمجلس الشعب الإقليمي التنفيذي العالي أن يشرع أو يمارس أي سلطة على لأمر ذات الطبيعة القومية الآتية⁽²⁾ وهي:

أ. الدفاع الوطني.

ب. الشؤون الخارجية.

ج. النقد والعملية.

هـ. النقل النهري عبر الأقليم.

و. المواصلات السلكية واللاسلكية.

ز. الجمارك والتجارة الخارجية فيما عدا تجارة الحدود وبعض السلع التي تحددها الحكومة الإقليمية بموافقة الحكومة المركزية.

ح. الجنسية والهجرة.

ط. التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ك. التخطيط للتعليم.

م. المراجعة العامة.

كما ورد في البند الحادي عشر الآتي⁽³⁾:

أ. إقامة وصيانة وإدارة المدارس العامة على جميع المستويات وقف الخطط القومية للتعليم.

كما ورد في ملحق الإتفاقية⁽⁴⁾

مسودة لائحة بنود الإيرادات ودعم الإقليم الجنوبي، صرف 20% من المصروفات على المؤسسات التعليمية. تعليق: وقد تميزت فترة حكومة مايو بكثرة القوانين ما يوحي بعدم الإستقرار السياسي. الحكم الذاتي الذي منح إلى المديريات الجنوبية لم يك حكماً ذاتياً بالمعنى العلمي إنما صورة من المشاركة في السلطة (حظوظ النخب السياسية) ولم تضاف القوانين التي تلت إتفاقية أديس أبابا أي شيء يذكر. و القوانين هي⁽⁵⁾:

1. إتفاقية أديس ابابا 1972، ص 3

2. نفس المرجع السابق ص 4

3. نفس المرجع السابق ص 5

4. إتفاقية أديس ابابا _ ملحق الإتفاقية ، ص 13

5. يرجع إلى: مؤتمر تقويم و تقييم تجربة الحكم المحلي حسب القوانين.

أ. قانون الحكم الاقليمي لسنة 1980م.
ب. قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة 1981م.
ج. قانون العاصمة القومية لسنة 1983م وهذا القانون أعطى بلدية الخرطوم ما يعطي للمديريات.
فترة حكومة الإنقاذ الوطني: هي الفترة الانقلاب العسكري من يونيو(1989)م وحتى سقوطه في
ديسمبر 2018

4. قانون الحكم المحلي لسنة 1994م:

ألغى هذا القانون قوانين الحكم المحلية السابقة، وقسمت البلاد لولايات بدلاً عن الأقاليم، و يذكر أن تقسيم الولايات إلى محافظات تمت مراجعته لتقصير الظل الإداري ومن أجل حكومة رشيقة وما يخص أغراض الدراسة إختصاصات المجالس وسلطاتها، القسم الرابع التعليم والتربية الوطنية⁽¹⁾.

- أ. إنشاء المدارس الإبتدائية وصيانتها.
- ب. الإسهام في إنشاء المعاهد الدينية في المستوى الإبتدائي و صيانتها.
- ج. إدارة فصول تعليم الكبار ومحو الأمية بين المواطنين.
- هـ. إعداد وصيانة أندية الشباب والرياضة ومقابلة التزاماتها المالية والإدارية.
- و. إنشاء الخلاوي و دور نارالقرآن وإدارتها
- ز. إنشاء رياض الأطفال و تسييرها والعمل على تأهيل العاملين من المشرفات والمشرفين.

5. قانون الحكم المحلي لسنة(1995)م:

ألغى هذا القانون قانون1991م وقد وضع التعليم في جدول إختصاصات المجلس في القسم الثامن⁽²⁾ وقد ورد في إختصاصات المجلس لشؤون التعليم ما يلي:

- أ. إنشاء مدارس الأساس وصيانتها وتسييرها.
- ب. إدارة فصول تعليم الكبار و محو الأمية بين المواطنين.
- ج. التصديق والإشراف على أندية الرياضة والثقافة فيما عدا أندية الدرجة الأولى .
- هـ. إنشاء رياض الأطفال و تسييرها العام و تأهيل العاملين بها من مشرفين ومشرفات.

6. قانون الحكم المحلي لسنة 2003م

القسم الخامس؛ التعليم⁽³⁾. ورد ما يلي:

- أ. التوصية بإنشاء المدارس الثانوية.

7. قانون الحكم المحلي لسنة 2006م

القسم الخامس: التعليم ورد التالي:

- أ. التوصية بإنشاء المدارس الثانوية.

ب. تشجيع التعليم التقني والمهني.

1. مؤتمر تقييم وتقويم الحكم المحلي 2016 الخرطوم ، ص 1 – 5
2. قانون الحكم المحلي لسنة 1995، ص 3
3. قانون الحكم المحلي لسنة 2003، ص 16

تعليق: نلاحظ كثرة التشريعات، وكل تشريع له ظروفه السياسية التي تتحكم في مفاصل الإدارة العامة. ولم نلاحظ تطوراً في التعليم التقني مثلما التطور في التعليم الأكاديمي، بالرغم من وجود تشريعات محلية من شأنها الدفع بتطور التعليم التقني. ومجرد وجود القانون يعد رغبة وليست إرادة حقيقية، وهذا ما يعكس عدم جدية الحكومة.

8. قانون الحكم المحلي لسنة 2006م:

مسودة مشروع قانون نموذج (مرشد) وإنفاذاً لإتفاقية السلام حدد الدستور الإنتقالي لجمهورية السودان أربعة مستويات للحكم بالبلاد هي:

أ. مستوى الحكم القومي.

ب. مستوى الحكم في جنوب السودان.

ج. مستوى الحكم الولائي.

هـ. مستوى الحكم المحلي.

جدول السلطة إختصاصاتها المحلي:

القسم الخامس: التعليم:

أ. إنشاء وإدارة مدارس الأساس وصيانتها وتسييرها.

ب. إنشاء وإدارة فصول تعليم الكبار وفصول محو الأمية.

ج. تنظيم رياض الأطفال والحضانات وتسييرها وتأهيل العاملين بها.

هـ. تشجيع قيام الخلاوي.

و. الإهتمام بالمناشط التربوية وإقامة الدورات المدرسية بمرحلة الأساس.

ح. التوصية بإنشاء المدارس الثانوية.

ط. التنسيق بين مجالس الآباء بالمحليات والعمل على تحقيق وتشجيع المتفوقين من التلاميذ والمدارس.

ك. إنشاء وصيانة وإدارة المدارس الثانوية في البلديات.

ل. تشجيع التعليم التقني و المهني.

تعليق: تجدر الإشارة إلى أن لفظ محلية ولأول مرة يقصد به القاعدة للحكم المحلي؛ وقد ورد ذلك في المذكرة التفسيرية لهذا القانون، ويعد قانون(2006)م قانون إنتقالي بعد توقيع إتفاقية السلام.

المبحث الرابع: التعليم في الفكر الاقتصادي:

تمهيد:

تطور الفكر الإقتصادي حتى أصبح مدارس، وأصبح مذاهب، كما أن التعليم تطور تبعاً لذلك. والمذهب الحر هو أول مذهب إقتصادي تبلور قبل الثورة الفرنسية وقد أطلق على أصحابه الطبيعيون لأنهم يرون أن الظواهر الإقتصادية تتحكم فيها الطبيعة. ويجب تركها لتقوم بوظائفها ونادوا بعدم تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية وأن مهمة الدولة حماية النظام الطبيعي، وإعتبروا أن الزراعة هي الحرفة الوحيدة المنتجة⁽¹⁾. وقد إنتقلت أفكارهم إلى إنجلترا، عن طريق آدم سميث مؤسس المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) وقد أدخل تطوراً في المدرسة الحرة، حيث يرى أن مصدر الثورة هو الإنتاج في جميع ضروب النشاط الإقتصادي⁽²⁾. وقد قال ألفرد مارشال وجون كينز: يجب ألا يكون الإقتصاد الحر، حراً مطلقاً ولا بد للدولة التدخل من أجل التصحيح⁽³⁾.

حتى تتضح العلاقة بين التعليم والإقتصاد يرى الباحث دراسة المذهب الرأسمالي والاشتراكي وفق تسلسل رواد كل مذهب زمنياً.

المذاهب الفكرية:

أولاً: المذهب الرأسمالي.

1. قدامى المفكرين الرأسماليين

أ. آدم سميث (1723_1790م)

ولد في إسكتلندا في 5/6/173 ودرس في جامعة جلاسكو الأدب والفلسفة و الأخلاق، وقد ألف كتابه ثروة الشعوب، ومن أهم آرائه الإقتصادية هي: ترك الناس أحراراً يعملون كما يشاءون وينتقلون من فرع إنتاج لآخر حسب رغباتهم، وعلى الدولة عدم التدخل في الأمور الإقتصادية و أن تترك المنتجات تنتقل بحرية و بذلك تقسيم العمل يحقق التخصص تقدماً محسوساً.

عليه قسم النظام التعليمي إلى تعليم للفئات الغنية ويقوم بدون مساعدة الدولة، وقسم إلى الشعب العام وإعداد العمال لمواكبة التغيرات الإنتاجية والتقنية⁽⁴⁾

ب. ديفيد ريكاردو 1772 – 1823م:

إنتقل من الديانة اليهودية إلى المسيحية، وشغل عضو البرلمان الإنجليزي، وقد صاغ نظريات إقتصادية هي: نظرية قيمة العمل ونظرية الأسعار المقابلة. ونظرية ريع الأرض. ومن آرائه الإقتصادية أن تزايد السكان مع قلة مردود رأس المال هو السبب في فقر الناس، وللخلاص من هذا الفقر عليهم بالمهارة و الإجتهد وبذلك يمكن للفرد أن يزيد من إنتاجه⁽⁵⁾.

1. وهي غربال، 1961م، التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، الشركة التعاونية لطباعة القاهرة، ص 22

2. جون كينت جالبرت، 1962م اضاء جديدة على الفكر الاقتصادي، مؤسسة فرانكلين للطباعة القاهرة، ص 43

3. محمود محمد كيلاني، مرجع سابق، ص 60

4. صلاح الدين نافق، 1965م نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف بمصر، ص 55

5. صلاح الدين شامق، 1980م، اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني، دار المعرفة القاهرة، ص 60

تعليق: أشار ريكاردو إلى التعليم إشارات غير مباشرة، وأدى تأثره بالمدرسة الحرة وآراء آدم سميث قبل تحوله إلى المدرسة الكلاسيكية، حيث أن التعليم شأن الأفراد ويتعلق بطرق إنتاجية على حسب النشاط الذي يمارسونه.

ت. توماس دوبرت مالتس 1766 – 1834م:

توماس مالتوس التحق بكلية يسوع بكمبردج، وعين أستاذاً للتاريخ و الإقتصاد السياسي في كلية هلري التابعة لشركة الهند الشرقية، وقدم نظريته (تزايد عدد السكان تزايد يسبق تزايد الاقوات الكافية لاطعامهم) فهم يتزايدون على شكل متوالية هندسية بينما تتزايد الاقوات بمتوالية عددية وينتج عن ذلك عدم التوازن الذي يؤدي إلى مجاعة البشر، ويتم التوازن بطريقتين

الأولى: تحدث عفويًا عندما يتجاوز تعداد البشر حدود الأماكن الأرضية في إنتاج أقواتهم، فتسود المجاعات، وتنتشر الأوبئة، وتقوم الحروب، وينتج عن ذلك انخفاض عدد البشر، ويعود التوازن. الثانية: وبتحديد النسل إرادياً أو بتأخير سن الزواج⁽¹⁾.

تعليق: لم يذكر دور التعليم ولكن نلاحظ من نظريته أن التعليم ضرورة إجتماعية تقدم كخدمة حيث إن التعليم هو وسيلة لغرس الاعتدال و الرؤية. أي أن التعليم خدمة و ليست استثمار.

ت. جون إستورات ميل 1806 – 1873م:

تلقى قدراً من التعليم حيث درس البروتستانتية و اللاتينية و قرأ للمفكرين القدامى و أتقن علوم الهندسة و الجبر والرياضيات، وقد ألف كتب عن تاريخ الدولة الرومانية. وموجزاً لتاريخ العالم القديم و قد آمن بفكرة المصلحة الخاصة لأنها أقرب لقانون الطبيعة (قانون المنافسة الحرة)، لأنها توفر للمستهلك أفضل السلع بأرخص الأثمان، ومن خلال آرائه يعتقد ميل أن الإستقرار الإجتماعي لن يتحقق الا بالسعي لمحو الأمية و نشر الصحف، ويرى أن مشاركة المجتمع يقوم على علاقة تعاون واعي وطوعي لافراد متعلمين عقلانيين، و أن للتعليم عائد⁽²⁾.

تعليق: ركز ميل على مردود التعليم الإجتماعي ولم يضع كلفة التعليم موضعاً يمكن معه قياس العائد المادي و بالجملة أن ميل يرى أن التعليم خدمة وليس استثماراً .

2. الكتاب المعاصرين.

أ. الفرد مارشال 1842 – 1924م:

ويرى مارشال إن المنافسة التي تناولتها المفكرون ليست وحدها، ولكن هناك عوامل كثيرة تتدخل، ولم يضعها المفكرون في حساباتهم مثل الإحتكار وإتحادات العمال و التشريعات. وقد ضمن مارشال العلاقة بين التعليم إحتياجات القوى العاملة⁽³⁾ فإنه يرى:

1. إن التعليم النظري العام يرفع قدرات القوى العاملة وتستطيع التربية الفنية المعاصرة تحويل العامل اليدوي من مهنة إلى أخرى بسهولة وسرعة مع المقتضيات الإقتصادية.

1. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، ب. ت. ص 157

2. أنطوان جوين، 1988م، الاتفاق على التعليم في تاريخ الفكر الاقتصادي مجلة التربية الجديدة، اليونسكو، العدد 44 اغسطس ص 68- 83

3. راشد البراوي، 1976م تطور الفكر الاقتصادي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 70 – 124

2. تشجيع التعليم بالممارسة الذي يخدم أغراض العملية الصناعية.

3. يرى أن فتح باب التربية على مصراعيه يعمل على تطوير المهارات و تهذيبها ، كما أنه ينمي الذكاء و يزيد الثقة بالنفس

4. يرى أن العامل البشري أثنى عنصر من العناصر المكونة لرأس المال.

تعليق: يُعد ألفرد مارشال أول من وضع التعليم في بؤرة الحسابات الإقتصادية.

ب. جون كينز 1883 - 1946م:

يرى للتغلب على التوزيع الجائر للثروة القومية و الحد من تباين التوزيع تحقيق ديمقراطية التعليم و التي يمكن من تحقيق نوع من العدالة في توزيع الثروة التي تزيد من الإستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الكلي ونمو راس المال⁽¹⁾

تعليق: تأثر كينز بفترة الثلاثينات والأربعينات وهي فترة حروب، كان هم الإقتصاديين فيها تحويل إقتصاد الحرب إلى إقتصاد السلم، ومعالجة ظواهر الحرب مثل البطالة وإنخفاض الدخل القومي، ضعف الإستثمار، ونلاحظ أن كينز ينظر إلى التعليم نظرة شمولية من منظور المجتمع والإقتصاد وسواء كان التعليم إستثماراً أو استهلاكاً، التعليم من المتغيرات الذي يؤثر في النواحي الإقتصادية والإجتماعية.

ثانياً: المذهب الأشتراكي:

أ. روبرت أوين 1771 - 1859م:

أحد وراة الفكر الأشتراكي وأيد الحركة التعاونية، ويرى أن المنافسة التي نادى بها الإقتصاديون الرأسماليون هي أساس البلاء، حيث أدى الى السعي وراء المصالح الشخصية إلى بؤس العمل وذهاب ثمره الثورة الصناعية إلى القلة ؛ ويرى إن تغيير هذه الأمور، بتغيير البيئة و يتم إصلاحها بصفة عامة ونظام التربية بصفة خاصة، ويتكون من أهداف هذا النظام تحويل الفرد و النظام القائم إلى نظام يؤمن بالمجتمع ككل، و التعاون بين أفرادة دليلاً لرفض للفردية والربح الخاص والتنافر. ويرى لن تتم دون تأمين رؤوس الأموال أو نزع الملكية أو ثورة العمال أستيلائهم على الحكم⁽²⁾.

ولم تضيف آراء ومعتقدات كل من شارل فوربنه (1772 - 1837)م ولوي بلان (1813 - 1882)م، بل اتفقت مع آراء أوين⁽³⁾.

تعليق: لم يذكر أوين ورفاقه دور التعليم ولكن ما يمكن ملاحظته ان التغيير لا يكون الا بالتعليم والتدريب مما يعني أن التعليم صمام الأمان ومفتاح التغيير الذي نادى به المفكرون.ومن رواد المذهب الإشتراكي المعاصرون⁽⁴⁾

1. راشد البراوي، مرجع سابق ص 125- 142

2. جودت لاجوجي، 1970م المذاهب الاقتصادية ، ط1، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، ص 24- 28

3. نفس المرجع ص 29 - 32

4. صبحي تادرس فريص، 1985م، مقدمة في علم الاقتصاد، ط2، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ص56

ب. كارل ماركس (1818-1883)م و فردريك إنجلز (1882-1895)م:

يرى هذا الفريق إن إصلاح حال المجتمعات بالقضاء على النظام الرأسمالي و لا سبيل الى ذلك إلا بتقديم خدمة التعليم مجاناً إلى جميع أفراد الشعب.

تعليق: مما سبق نجد التصريح أو التلميح الى دور كل من التعليم والأقتصاد في الآخر بُغية الوصول إلى توزيع عادل للثروة وديمقراطية التعليم. وذلك من وجهة نظر كل مذهب (الراسمالي- الاشتراكي) غير أن التقدم المعرفي و التكنولوجي، وحركة التحرر الوطنية و ظهور التكتلات الإقتصادية والسياسية دفع كل الدول إلى إنشاء نظم تعليم تتوافق مع إمكانياتها، من أجل تحقيق التنمية الشاملة. وهذا ما يعرف باقتصاديات التعليم. وقد برزت دراسات في تطوير نظام التعليم وقد اشارت إلى مراحل ثلاث⁽¹⁾ سأختصر المراحل لتلائم أغراض الدراسة .

أ. مرحلة النقل والحفظ

ب. مرحلة النقد والتحليل

ت. مرحلة الخلق والإبتكار.

وتزداد أهمية دراسة تطور نظم التعليم ومقارنتها خصوصاً بعد إجماع رجال التربية بان الإنفاق على التعليم إنفاقاً إستثمارياً⁽²⁾.

2. طرق حساب تكلفة الوحدة في التعليم:

من المعلوم أن الكلفة هي القيمة المادية المرصودة لإنتاج خدمة أو منتج معين.حتى يتم دراسة الكلفة لابد من دراسة طرق حساب الكلفة وأهم هذه الطرق هي:

أ.تكلفة الطالب كوحدة تكلفة

ب.تكلفة الفصل أو المدرسة كأساس للتكلفة.

ت.تكلفة الحضور اليومي

ث. تكلفة الفرصة البديلة.

معظم الدراسات أن لم تكن كلها تتساءل، عن كيفية حصر نفقات التعليم كأموال مستثمرة، وما عائد أو مردود هذا الإنفاق سواء كان المردود مردوداً مالياً أو اجتماعياً او ثقافياً⁽³⁾.

وعند ما نريد أن نحسب تكاليف التعليم، قد نتساءل عن الغرض من حسابها ومعرفة مدى الخطة وكذلك نتساءل عن حساب التكلفة، هل هي للمستقبل أم للحاضر وتزداد أهمية هذه التساؤلات وخصوصاً في الدراسات التي تتعلق بالمستقبل إذا لاحظنا الأسعار و التغيرات في كلفة الأجور والتغيرات في التركيبة السكانية والإقتصادية والمعرفية والتكنولوجية. وعليه فان حساب التكاليف للحاضر سهلة وتزداد الصعوبة في دراسات المستقبل وما يتعلق بالخطط التربوية⁽⁴⁾.

1. عبدالغني النوري، فبراير 1978م، الإنفاق على التعليم استهلاك ام استثمار، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة، العدد 25، ص 39

2. حسن منصور عبد العال، يونيو 1982م، تحليل نظريات اقتصاديات التعليم في الفكر الراسمالي، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة، العدد 52، ص 44

3. حسان محمد حسان، 1980م، بحوث التكلفة و المنافع في التعليم الجامعي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ، ص 31

4. ليلي طه صالح، 1985م، حساب كلفة الخطة التربوية ، قسم التخطيط التربوي، وزارة التربية، ص 5، ص 12

ويوجد تباين في بلدان العالم في حساب التكلفة وأساس حسابها ، فمثلاً أمريكا وكندا تعتمدان على نسبة الحضور والغياب كأساس للتكلفة (1) وهناك دول تعتمد التلميذ كأساس للتكلفة وآخرين المعلم أو المدرسة (2).

حساب الكُف كَمَايَلِي:

أ.كُف الطالب أساس للتكلفة:

هي الأكثر إستخداماً وذلك لدرجة الثبات والمصدقية فيها (3) وبغض النظر عن الكُف ثابتة أو متغيرة ، مباشرة أو غير مباشرة .

الكُف الثابتة هي الكُف التي لا تتأثر بحجم الإنتاج أو النشاط (4).

الكُف المتغيرة هي التي تتغير مع تغيرات حجم الإنتاج (5).

تفصيل تكلفة التلميذ إلى:

1. الكُف الإجمالية للطالب في كل مرحلة و يُقصد بالكُف الإجمالية حصر جميع كُف كل مرحلة ثم تقسم على عدد الطلاب.

$$\text{كُف الطالب في المرحلة} = \frac{\text{إجمالي تكاليف المرحلة}}{\text{عدد تلاميذ المرحلة}} \text{ وفي ذلك تفصيل كمايلي:}$$

1. تحديد كُف الطالب من التكاليف الجارية (6) ويقصد بها قسمة تكاليف المرتبات (الأجور) و تكاليف التسيير على عدد الطلاب. وبالرغم من أهميتها إلا أنها لم تأخذ في الإعتبار المصروفات الرأسمالية (لأصول)، وخاصة إذا كان التنبؤ بتكاليف مستقبلية.

2. متوسط كُف الطالب في جميع المراحل (7). وهي عبارة عن إجمالي تكاليف المراحل التعليمية المختلفة وقسمتها على عدد الطلاب و تستخدم هذه الطريقة في قطر و المملكة المتحدة.

تعليق: هذه الطريقة تفتقر إلى الدقة وتعطي مؤشرات يصعب معها الحكم على النظام التعليمي وجودته لأنها لم تضع في الإعتبار، التباين في تكاليف أنواع التعليم المختلفة إنما قسمت الإجمالية في التكاليف على إجمالي الطلاب.

ب. التكاليف على أساس معدل الحضور (8):

تحسب الكُف من خلال الحضور لفترة زمنية على عدد أيام الدراسة لهذه المدة، ويمكن أن تحسب لشهر، فصل دراسي، عام دراسي.

1. مصدق جميل حبيب، 1981م، التعليم و التنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر ، ص 148

2. محمود محمد كيلاني، مرجع سابق ص 9

3. على محمد ابراهيم، 1988م، مفاهيم اساسية في حساب تكلفة الخطط التربوية قسم التخطيط التربوي، وزارة التربية ، ص 7

4. ابراهيم هيمي، ادارة العمليات و الانتاج ، سياسات النظام الانتاجية، مكتبة التجارة و التعاون ، ص 118

5. نفس المرجع ، ص 118

6. عبدالله عبدالدايم ، مرجع سابق، ص 359

7. ذكية ابراهيم حسن كمال، 1987م، كُف الطالبات في المراحل التعليمية المختلفة الاحصاء التربوي،، ص 3

8. مصدق جميل الحبيب، مرجع سابق ص 139

ج. كلفة الفرصة البديلة:

و تعرف أيضاً بكلفة الفرصة المضيعة، وتعرف على أنها الفرق بين ما تم إنفاقه وبما يجب إنفاقه للخدمة المعينة، والذي يمثل قيمة أفضل بديل⁽¹⁾ .

نجد التباين بين العلماء و فى إتخاذها من عدمه إلى مؤيد ومعارض ويرى شولتز⁽²⁾ وأصحابه وجوب إحتسابها ضمن الكلفة، ويسمونها إنعدام الربح، وتدل قيمة الأجور أو دخول الطلاب لو أنهم إتجهوا إلى سوق العمل بدلاً من الدراسة. ويرى فخري⁽³⁾ ورفاقه عدم إحتسابها لأنها تفسح مجالاً واسعاً للتقديرات فى حساب الكلفة ولكونها نفقات غير فعلية.

تعليق: حساب الفرصة البديلة من عدمه أثار موجة من التعليقات ولكن إذا سلم جديلاً بأن التعليم أفضل فرصة وأنه إستثمار، لم أجد مفرأ من إعتقاد رأي عدم حسابها. وقد وافقني الرأي حسن منصور حسن حيث قال: إن هذا الإدراج غير قابل لتحليل الناتج القومي فى جملته وكذلك رأي عبدالله عبدالدائم ضمناً؛ إن البلد المتخلف اقتصادياً هو بلد متخلف تربوياً⁽⁴⁾ وكذلك حامد عمار، حيث قال: إن مردود التعليم للإموال أكثر من مردود الإستثمارات الأخرى ب 700 % فضلاً عن العائد الإجتماعي⁽⁵⁾

3. نظام التكاليف:

إن معرفة كلفة الوحدة فى التعليم، يجب حصر الكلف التى تدخل فى العمليات المختلفة للمنتج بفترة زمنية محددة، وقد جمل فى أدبيات إقتصاديات التعليم الكلف للوحدة بصورة عامة إلى⁽⁶⁾:
أ. مصروفات رأسمالية وتتمثل فى المعدات والأجهزة والأثاثات والأدوات والوسائل طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة.

ب. المصروفات الدورية: وهى الأموال للتسيير مثل الإيجور ونفقات الإدارة والمصروفات على الخدمات المعينة مثل الماء والإضاءة والإيجارات، ومصروفات غير المنظورة.

4. أركان نظام التكاليف:

إن أركان نظام محاسبة التكاليف يعد من المبادئ العامة للتكاليف التى يجب أن توضح معالمها ويجب ألا تختلف بإختلاف النشاط الإقتصادي الذى تعالجه ، مثل محاسبة تكاليف الإنتاج الحيواني ومحاسبة تكليف الخدمات⁽⁷⁾. الأركان هي:

1. منير محمود سالم، 1980م، محاسبة التكلفة ، المبادئ العلمية والعملية ، دار النهضة العربية القاهرة، ص 320

2. نقلاً عن عبد الله عبد الدائم ، مرجع سابق ص 320

3. حسين منصور عبد العال، مرجع سابق ص 45

4. عبدالله عبدالدائم، مرجع سابق، ص 25

5. حامد عمار، مرجع سابق، ص 77

6. يرجع الى:

أ. حامد عمار مرجع سابق، ص 10

ب. ليلي طه جميل الحبيب، مرجع سابق ص 146

ج. مصدق جميل الحبيب، مرجع سابق، ص 146

د. عبدالله عبدالدائم ، مرجع سابق ص 373

7. حنفي ذكي عيد، 1985م، الأصول العلمية والمحاسبية التكلفة الفعلية، دار الجامعة لطباعة والنشر، ص 38

أ. دليل التكلفة: إن دليل التكلفة هو أول ميدان محاسبة التكاليف⁽¹⁾ ويقصد به تعيين الوحدة التي تنسب إليها عناصر ومكونات الكلفة ، وتحدد الوحدة من قبل مقدم الخدمة. و تحدد التكاليف على حسب الشروط التالية:

1. أن تكون الوحدة منتجاً نهائياً

2. أن تكون وحدة التكلفة إقتصادية

3. أن تكون الوحدة محسوسة و ليست معنوية.

ومن هذا المعيار فان التلميذ هو وحده تكلفة التعليم لانه المنتج النهائي غير ان هناك أشياء في المنتج لا تحسب مثل الصدق و الأمانةإلي آخر الأشياء المعنوية.

أ. مراكز التكاليف:

ومن الضرورة الربط بين التنظيم الإداري ونظام التكلفة في المؤسسة حتى تتم المسؤولية على حسب الرسم الوظيفي⁽²⁾ وهو موضوع الدراسة. وعليه فإن أهمية مراكز التكاليف⁽³⁾ تتمثل في النقاط التالية:

أ. حصر و قياس التكاليف

ب. تقسيم الأداء

ج. تحديد المسؤولية

د. التشخيص المبكر للخلل

ه. جودة الرقابة الإدارية.

5. عناصر التكاليف:

وهو مسودة تبين المبالغ و تقسم عناصر التكاليف.

أ. عنصر المواد

ب. الأجور

ج. الخدمات

تعليق: تقسم عناصر التكاليف على فصول العام المالي، حيث عنصر الأجور يوضع في الفصل الاول، وعنصر الخدمات في الفصل الثاني، أما المواد تحسب في التعليم إنها التلميذ، فلتلميذ كلفة أسرية، وهناك وجهات نظر بين الفلسفة الرأسمالية والإشتراكية.

6. تبويبات عناصر التكاليف:

ويوجد عدد من التبويبات⁽⁴⁾ لعناصر التكاليف والسبب فيها إختلاف النشاط الإقتصادي ونوع الخدمة والذي يقدمه إلى :

1. محمد عادل الهامي، 1977م، محاسبة التكاليف الفعلية ، مكتبة الجلاء الحديثة المنصورة 1977، ص 13

2. محمود محمد كيلاني مرجع سابق، ص 79

3. منير محمد سالم، مرجع سابق ص 33

4. يرجع الى :

أ. حنفي زكي عيد، مرجع سابق، ص 78

ب. محمد عادل الهامي، مرجع سابق، ص 7

ج. منير محمود سالم، مرجع سابق 56

أ. عناصر التكاليف حسب الطبيعة ونوعها.

عليه قسمت عناصر التكلفة طبقاً لطبيعة عوامل الإنتاج إلى:

1. عنصر تكلفة المواد: ويقصد به جميع المواد التي تدخل في الإنتاج و يستلزمها و حتى وأن لم تدخل في المنتج النهائي كالوقود و الزيوت و الأدوات المكتبية.

2. عنصر تكلفة العمالة: و يقصد بعنصر تكلفة العمالة ما يُنفق نظير خدمات الأُطر البشرية التي تسهم في الوحدة.

3. عنصر تكلفة الخدمات: يقصد بها العينات اللازمة للعمل ولا تكون بصورة دائمة .

ب. عناصر التكاليف حسب علاقاتها بوظائف المشروع.

ترتبط التكاليف في هذا التوزيع بأقسام المشروع (الهيكل الإداري) وتنقسم إلى :

1. عناصر تكاليف الإنتاج

2. عناصر تكاليف التسويق

ج. عناصر تكاليف التمويل والإدارة.

تعليق: هذا التوزيع لا يعدُّ بصورة دقيقة كتكاليف كل وحدة إدارية، حيث يمكن أن تشترك به أكثر من وظيفة في نفس التكلفة و يصعب معها التحديد المالي.

3. توزيع عناصر التكاليف حسب علاقاتها بوحدة المنتج.

وتنقسم عناصر التكاليف في هذا التوزيع إلى:

أ. عناصر التكاليف المباشرة: وهي جميع النفقات التي تصرف خصيصاً من أجل وحدة المنتج النهائي أي التي يمكن ربطها بسهولة بوحدة المنتج النهائي.

ب. عناصر تكاليف مباشرة: وهي بنود النفقات التي يصعب ربطها بصورة مباشرة بوحدة المنتج النهائي.

المبادئ العامة للتمييز بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة :

أ. سهولة أو صعوبة تخصيص العنصر.

ب. القيمة النسبية للعنصر.

4. توزيع عناصر التكاليف حسب علاقاتها بحجم النشاط. و تنقسم هذه التوزيعات إلى:

أ. عناصر التكاليف المتغيرة: وهي العناصر التي تتغير طردياً مع التغيرات في حجم النشاط

ب. عناصر التكاليف الثابتة: وهي عبارة عن البنود التي تبقى دون تغيرات بمجموعتها رغم تغيرات الإنتاج.

ج. عناصر تكاليف شبه ثابتة أو شبه متغيرة. هناك صعوبة بالغة حيث ان تغيرات العناصر على حسب الوحدة والتغيرات في حجم الإنتاج .

تعليق: مما سبق فان أنسب التوزيعات لطبيعة التعليم هو:

أ. توزيع عناصر التكاليف على حسب علاقاتها بحجم الإنتاج

ب. توزيع عناصر التكاليف على حسب علاقاتها بوحدة المنتج النهائي.

7. ميزانية التعليم:

من المعلوم أن الميزانية هي تقدير الأموال لعام مقبل وفق الخطط التي تعطى تصور لذلك العام، فقد تزيد الأموال أو تنقص عن الواقع المفترض والمخطط له.

فان ميزانية الدول من ناحية ورأس مال الثروة التعليمية من ناحية أخرى يعكسان قدرة صناعة التعليم على الانتاج⁽¹⁾ فميزانية التعليم هو ما يُرصد للتعليم من أموال في الميزانية العامة، بالإضافة إلى تقدير راس المال؛ من مباني وإجهزة و أدوات (الأصول)، والجدير بالذكر أن نفقات التعليم التقني أكثر من نظيره التعليم الأكاديمي بأكثر من ثلاثة أمثال⁽²⁾. وميزانية التعليم تقتصر على عمليات التعليم سواء كان صافية أم لا. وإن كان هناك تداخل بين وسائل التنشئة من إعلام ورعاية إجتماعية ودور عبادة، ولكل من هذه ميزانيات في أنشطة إقتصادية وإجتماعية أخرى. في التعليم يقدر شولتر تكاليف التعليم الرسمية فقط⁽³⁾. بمعنى إن تصورنا للتعليم التقني يكون من خلال مدخلات التعليم التقني ومخرجاته مع حاجة كل نشاط إقتصادي لهذا النوع من التعليم. و كل ذلك يدور في التخطيط الإقتصادي للدولة. عليه لا يمكن القول إن هذا النشاط هو يدفع بعجلة التقدم. وإن مقدار ميزانية التعليم توضح مقدار الجهود المبذولة من الدولة، المهم هو القيمة النقدية ومعرفة بنود وأوجه صرف الميزانية، ليتسنى الحكم على نظام التعليم أو مقارنته مع نظم تعليم أخرى.

أ. ميزانية التعليم و الميزانية العامة:

من خلال مقارنة ما رصد للتعليم في ضوء الميزانية العامة يتضح الجهد التعليمي ويتم ذلك بنسبة مئوية وهذا لا يعني ثبوت أو زيادة الأموال المرصودة. ومن المهم معرفة مصادر التمويل للميزانية الأمر الذي يفرض فلسفة وأيدولوجية الدولة، إسلامية، راس مالية، شيوعية.. الخ

فالولايات المتحدة تطور التمويل من اليانصيب الى الضرائب المباشرة وغير المباشرة ويمول من مصادر ثلاثة هي: السلطة المحلية 75% وحكومة الولاية 21% أما المصدر الثالث فهو الحكومة الفدرالية بـ 4%⁽⁴⁾ و تتخوف الحكومات المحلية من تمويل الحكومة الفدرالية تفادياً للسيطرة⁽⁵⁾ عليها. فالمملكة المتحدة تمول التعليم لا مركزياً وهي تشابه الولايات المتحدة فان ثلثي الإنفاق الكلي على التعليم من السلطات المحلية التعليمية⁽⁶⁾.

ومهما يكن فان النسبة بين ميزانية التعليم إلى ميزانية الدولة يعكس مقدار الجهد المبذول للتعليم والمناقشة النهائية للميزانية في نهاية العام لمعرفة النسبة بين الأموال المرصودة والأموال التي تم إنفاقها وهو ما يعرف بالعلاقة بين الربط والمنصرف.

1. حامد عمار، مرجع سابق، ص 99

2. نفس المرجع السابق، ص 111

3. عبدالله عبد المدائم، مرجع سابق، ص 334

4. محمد منير مرسي، مرجع سابق، ص 135

5. يرجع الى:

أ. عبدالله عبدالدائم، مرجع سابق، ص 395

ب. محمد منير مرسي مرجع سابق، ص 217

6. محمد منير مرسي، مرجع سابق، ص 217

ب. التعليم والدخل القومي الدخل القومي من تعريفاته هو: مجموع السلع و الجهود التي يُحصل عليها في سنة معينة ، فالنسبة بين الدخل القومي وميزانية التعليم هو أكثر دلالة على الجهود التعليمية المبذولة وأن البلاد الصناعية المتقدمة يصل مرتب المدرس إلى مرة ونصف من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي⁽¹⁾.

وهو مؤشر على جهود الدولة في التعليم وأن التنمية الاقتصادية مترابطة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة و الإجتماعية وإن كان لكل نشاط ميزانية إلا أن تأثير كل نشاط على الآخر و بصورة دائمة و لولبية، فإن جهود التعليم تتجلى مع معرفة حجم الإستثمارات و توزيعها على الأنشطة خصوصاً، إن التعليم ذو عائد يتأخر نسبياً.

ج.ميزانية التعليم ونصيب الفرد:

نصيب الفرد هو: النسبة بين ميزانية التعليم وعدد السكان⁽²⁾ ومن هذا المنطلق يمكن تحديد نصيب التلميذ و في كل مرحلة، وعليه نصيب كل نوع من أنواع التعليم.

و يعاب عليه دلالاته على الكم. والعموم في السنة الدراسية و يجب عند مقارنة أنظمة التعليم في بلدان مختلفة أن نلاحظ بعض المحددات مثل القيمة الشرائية لعملات البلاد، الأجور والأصول الثابتة لكل بلد ويمكن معرفة كلفة التلميذ من النسبة بين إجمالية كلفة المرحلة إلى عدد التلاميذ في نفس المرحلة. ويعطي هذا المؤشر دلالة كبقية المؤشرات ولكنه يدل على التخطيط التربوي وكفايته. وعند مقارنة أنظمة التعليم و يجب وضع إعتبارات للقيمة الشرائية للنقد والأسعار والأجور وتوجه الدولة ونوع التعليم. والتعليم التقني أكثر كلفة من الأكاديمي، بل ومن كل نوع.

ج.عناصر كلفة التلميذ:

تتكون كلفة التلميذ من العناصر التالية⁽³⁾:

1. النفقات الجارية (الدورية) و تشمل:

- أ. النفقات الإدارية: مرتبات وتعويضات الموظفين-هيئة التدريب-التفتيش(إشراف) تنقلات و نفقات مختلفة.
- ب. مرتبات وتعويضات الموظفين المتفرغين، مرتبات وتعويضات الموظفين غير المتفرغين، مرتبات و تعويضات المعلمين المساعدين، تنقلات، كتب مدرسية، لوازم مدرسية، دفاتر و أقلام... ورحلات مدرسية، ساحات ملاعب، نفقات التعليم الأخرى.
- ج. نفقات الصيانة وإدارتها: نفقات المستخدم، الإستهلاك، كهرباء، ماء، هاتف، مستهلكات أخرى و الصيانة (المدارس، المساحات المزروعة) أعمال الصيانة.

1. Adam Cal; e. Edactmal strategy for Develvping socies tawistock rublicktion London 1963. P 85 -86

2. حامد عمار، مرجع سابق، ص 11

3 يرجع الى:

أ. حسين رشدي، 1964م، دراسة استخدام و تحسين الاحصائيات الوطنية لاغراض التخطيط ، المركز الاقليمية ، صفحة التخطيط التربوي للمركز الاكاديمي، العدد الخامس، ص 122 – 140

ب. حامد عمار مرجع سابق، ص 111

ه. بدلات أجور المباني.

و. مستحقات ثابتة (ضرائب)

ز. الخدمات الملحقه: خدمات الصحة، الوقاية الصحية، رواتب موظفي الصحة المدرسية، تغذية طلاب الأقسام الداخلية، نفقات النقل، المنح الدراسية، نفقات أخرى والمساعدات المقدمة للأسر.

2. النفقات الرأسمالية:

أ. نفقات البناء المدرسي، الأقسام الداخلية ومساكن رجال التعليم

ب. الإصلاحات الكبرى والتعديلات في الأبنية (المدارس، المطاعم، الأقسام الداخلية ومساكن رجال التعليم).

ج. إنشاء الأراضي

ه. الكتب

و. وسائل الإيضاح ومعينات التدريس

ز. مصلحة الديوان:

1. دفع الفوائد

2. تسديد القروض

3. عمليات التوزيع

4. الإعانات المقدمة لإدارات أخرى

5. ميكانيكية التدريس. ومقصود بميكانيكية التدريس هو نصيب أو معدل نصيب:

أ. المدرس من التلاميذ في الفصل الواحد

ب. المدرسة من الفصول

ت. التفيتش {الإشراف} على الفصول أو المدرس أو التلاميذ.

ويفترض بناء عدم التوقف عند معدل النصيب بل كيف الوصول بهذا النصيب إلى أقصى درجة من الكفاية الإنتاجية و بطبيعة الحال فان هذه المعادلات تتأثر بالمرحلة التعليمية ونوع التعليم والتقدم التكنولوجي ويجب التنويه إلى الهدر الطلابي قد يكون كبيراً في حساب المتوسط.

ويجب مراعاة بعض المتغيرات عند التحدث عن نصيب التلميذ، وهي المساحة الكلية للفصل وعدد الساعات الدراسية وذلك العادات والتقاليد و الحياة في الريف⁽¹⁾.

8. الأنفاق ومخرجات العملية التعليمية:⁽²⁾

يمثل الخريجون ناتج عملية التعليم وفق المراحل التعليمية وأنواع التعليم ويكون بعد إستيفاء شروط المرحلة ويعد الهدر الطلابي (الرسوب والتسرب) واحد من العوامل الرئيسة التي تحد من الكفاية الإنتاجية و المتفرض أن عدد المتخرجين يساوي عدد الطلاب في بداية المرحلة .

1. حامد عمار، مرجع سابق، ص 117

2. يرجع الى:

أ.حامد عمار مرجع سابق، ص 117

ب.انطون حبيب رحمة ، 2000م،اقتصاديات التعليم الفني ، مطبعة المدينة، دمشق، ص 213

كما أن الفوج (الإنقال) قد لا يعطي الفروق الفردية والعبارة في الخريجين ما أكتسبوه من معارف وحقائق ومفاهيم، وقيم وثقافة وثراء المجتمع ونمو القابليات إلى التغيرات الإيجابية.

تعليق: إذا نظرنا إلى الخريج على أنه منتج صناعي، سنجد صعوبة في توصيف هذا المنتج. لأن بعض ما إكسبته لا يمكن حسابه ووصفه مثل المفاهيم والحقائق العلمية والتطبيقات العلمية، وكذلك المتغيرات النفسية والإنفعالية يصعب حسابها. بمعنى إن العائدات المادية يمكن حسابها أما العائدات الإجتماعية فتقدر وتضيف الفروق الفردية، من التعقيد في حسابات العائد وتتجلى هذه الصعوبة في الدراسات الترابطية، فالعوامل الإجتماعية والثقافية تؤثر سلباً وإيجاباً على التلميذ. تزايد الأدوار المتوقعة من المدرسة وقلة المدرسين والمعلمين وظروفهم المعيشية، والوقت المتاح لطرفي عملية التعليم في تقليص ما يؤثر على الإنتاج.

9. طرائق حساب عائد التعليم:

بعد الحرب العالمية الثانية وظهر علم التخطيط والتخطيط الإستراتيجي، قامت الدول والمجتمعات بإبراز دور التربية في الإقتصاد، ودور الإقتصاد في التربية، وهذه الأدوار تعرف بعلم إقتصاديات التعليم أنه يبحث في هذه العلاقة، والجدير بالذكر ما أشرت إليه في تطور التربية والتعليم في الفكر الإقتصادي، هذا التطور نسبة للعائد وقد تأثرت تلك الدراسات بالنواحي السياسية والإقتصادية لكل فترة و توجه الباحثين. وقد ذكروا العائد عرضاً ولكن كونرديسي في أشار صراحة الى أن: التربية تمنح كل أفراد الجنس البشري وسائل إشباع حاجاتهم وتأكيد رفاهيتهم ومعرفة حقوقهم، والسؤال كيف يحسب هذا العائد.

10. أهم طرق حساب العائد:

يوجد عدد من طرائق حساب العائد، أهمها: (1)

أ. عائد التعليم على أساس الترابط (طريقة الترابط).

ب. عائد التعليم من الناحية الاقتصادية (طريقة البواقي).

ج. طريقة حساب العائد المباشر.

إجتهد المهتمون بالإقتصاد والإقتصاد التربوي في حساب أو تقدير العائد من التعليم، وقد أثارت طرق حساب العائد جدلاً واسعاً بسبب صعوبة تمثيل التلميذ بالمنتج الصناعي من ناحية ومن الناحية الأخرى فإن الفروق بين المتغيرات التي أسهمت في تكوين معرفة التلميذ (كمنتج) والفروق الفردية بين الخريجين. كما لا يخفى على أحد حداثة هذا العلم. يقول كوين: من الصعب بل من المستحيل أن نقيس بواسطة أي مقياس معروف حالياً المخرج كاملاً أو الأثر الحقيقي لنظام تعليم معين (2) و بالرغم من النقد إلا أن لها أهميتها.

1. يرجع الى :

أ. حامد عمار، مرجع سابق، ص 71 – 98

ب. انطوان حبيب رحمة، مرجع سابق، ص 226 – 233

ج. عبدالله عبد الدائم مرجع سابق، ص 310-313

2. فيليب كومينز، 1971م، أزمة التعليم في عالمنا المعاصر، ترجمة احمد خيرى – جابر عبد الحميد، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 107

أ. الطريقة الأولى: طريقة الترابط .

في هذه الطريقة نقيس الترابط بين متغيرين أو أكثر ومن ثم نوضح العلاقة بينهما (طردية، عكسية، جزئية) من خلال الدالة الإحصائية وتأسيساً على ذلك نفسر الظواهر. وعالية تكون الدراسات والقرارات، ولا يمكن استخدام الطريقة بدون مراعاة الزمن من بداية التعلم وحتى نهايته. وأهم المتغيرات التي تبحث بهذه الطريقة:

1. نمو التعليم ونمو الدخل القومي.

2. المستوى التعليمي للفرد و دخل الفرد.

3. الإنفاق على التعليم والتقدم الإقتصادي.

وأشهر الباحثين بهذه الطريقة(شولتر، ايلفين وسفيكون).

وقد بين شولتر أنه يمكن قياس عائد التعليم من ناحيتين: الناحية المباشرة و الناحية غير المباشرة⁽¹⁾ و قد أجرى شولتر دراسة العائد من التعليم ومستوى دخل الفرد "الخريج". و ذلك بدراسة خريجين من مستويات تعليمية مختلفة، ووجد معامل إرتباط ذو قيمة إيجابية يمكن تفسيرها لصالح العلاقة.

ب. الطريقة الثانية: طريقة البواقي.

تقوم هذه الطريقة بدراسة منتج (الإنتاج والدخل القومي أو الدخل الفردي) والعوامل والعناصر التي ساهمت في وصوله إلى صورته النهائية، لمعرفة أثر كل عامل أو عنصر أو إسهامه بتلك العوامل فان بقي في الناتج باقي (فائض) لا يمكن تفسيره بتلك العوامل، يُبحث في عوامل أخرى منها التربية والتعليم، ويؤخذ في الإعتبار الصعوبات الناجمة عن صعوبة حصر العوامل غير المباشرة.

ج. الطريقة الثالثة: طريقة الحساب المباشر.

وهذه الطريقة تقوم على أساس حساب الكلفة وحساب العائد الذي يمثل بمستوى الدخل للفرد أو للمستوي قومي، وبعدها يطرح العائد من التكاليف أو قسمتها. في الواقع هذه الطريقة مع بساطة فكرتها إلا أنها معقدة للغاية. وذلك من ناحيتين:

أولاً: حساب الكلفة:

فطول فترة الدراسة للفرد، ونوع التعليم الذي تعرض له وإختلاف التكاليف لكل نوع و إختلاف الأسعار من سنة لأخرى، أضف إلى ذلك النواحي الإقتصادية للبلاد خلال سنوات الدراسة، والقروض ونسبة أرباحها السنوية والقوى الإقتصادية الإجتماعية للأسرة والفرد قد يزيدان من الهدر الطلابي مما يزيد الكلفة.

ثانياً: العائدات:

هناك صعوبة تحويل العائدات إلى قيمة نقدية وكذلك طول الفترة التي يحسب فيها العائد وصعوبة تحديد العائد الناتج كباقي من العوامل التي ساهمت في تكوين المنتج (التلميذ). كما أن هذه العمليات تحتاج إلى بيانات ولفترات طويلة. والجدير بالذكر إن عائدات التعليم عائدات مباشرة، وعائدات غيرمباشرة . فالعائدات المباشرة يمكن قياسها وتحويلها إلى نقد بواسطه أن يُحكم على نظام التعليم.

أما العائدات غير المباشرة، مثل الأمن والسلم الإجتماعي فانها لايمكن حسابها بل تُقدر.

1. شولتر ثيودور، 1975م، القيمة الاقتصادية للتربية، ترجمة محمد الهادي غيفي و محمود السيد سلطان، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، ص 193

11 مشكلات قياس العائد:

هناك مشكلات ترتبط بحساب العائد من التعليم وله من الصعوبات التي ترتبط بقياس العائد الإقتصادي منه بسبب إرتباطه العميق بإقتصاديات التعليم و بالرغم من أهمية العائد الذي يتحقق من العملية في المجالات الأخرى سواء اذا كان إجتماعية، سياسية أو ثقافية. إلا اننا سنركز على المشكلات والصعوبات التي تتصل بقياس العائد الإقتصادي فقط ومن هذه الصعوبات:

أ. صعوبة تحديد العائد المتوقع الحصول عليه من التعليم لاحقاً، نظراً لان دخل الفرد المستقبلي لا يُحدد إستناداً إلى التعليم فقط بل أنه يحدد بعوامل عديدة إضافة إلى التعليم ومنها:

1. قدرات الشخص الذاتية التي أكتسبها قبل تعليمه، و قدراته التي يمكن أن تتطور بعد حصوله على التعليم.
2. فترة العمر الإنتاجي للفرد تختلف من مجتمع لآخر ومن فرد لآخر ومن فترة لإخرى، حسب طبيعة المجتمع وظروف العمل وفرصه، و المجالات المتاحة له بعد التقاعد، حيث أن المجتمع الذي تتوفر فيه أنظمة للتقاعد والضمان الإجتماعي تتيح للفرد أن يتقاعد عن العمل في سن مبكرة.
3. عدم توفر فرص العمل الكافية في المجتمع نتيجة محدودية النشاطات الإقتصادية وضعف درجة تنوعها، وتعرض الفرد للبطالة ولفترات طويلة، كما أن التقدم و التطور السريع في التكنولوجيا و في الإنتاج وأساليبه تعرض الفرد للبطالة أيضاً.

4. صعوبة قياس العائد الإقتصادي للتعليم والمرتبط بوجود فوارق واضحة في دخول الأفراد ذوي المستويات التعليمية المتساوية.

5. عدم التناسب بين الفرد(الخريج) و بين العمل والمعرفة والمهارات التي تحصل عليها الفرد نتيجة تعليمه هو بما يرتبط بتخصصه ومستواه التعليمي. فقد يعمل في مجالات دون مستواه العلمي والمعارف و المهارات التي حصلها عليها مما يحد من دوافعه في أداء العمل بما ينعكس على إنتاجه ينخفض دخله.

كما أن المجالات التي تتطلب مستوى أعلى من مستوى الفرد تؤدي الى خفض الدخل في آخر المطاف.

6. الصعوبة الواضحة في حساب كلفة الفرصة البديلة والتي تتصل بصعوبة قياس الدخل الذي يفقده الفرد بسبب توجهه للتعليم بدلاً عن العمل.

7. صعوبة حساب العائد الصافي للتعليم:

8. ضعف درجة توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الكافية والتي تُمكننا من قياس عائد التعليم والكُلفته سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

9. العوامل التي ترفع كلفة التعليم:

من الملاحظ أن الزيادة في الإنفاق على التعليم، مشكلة عالمية في الدول المتقدمة و النامية على السواء، والسؤال ماهية أسباب هذه الزيادة. مما سبق يمكن ذكر بعضها:

أ. الإرتفاع في كلفة الوحدة التعليمية من خلال الإرتفاع في كُلفة؛ الأصول، الأجور والمعينات.

ب. الزيادة في السكان والتي تحقق بمعدل نمو مرتفع وخصوصاً الدول النامية مما يعني زيادة إعداد المتعلمين الملتحقين بالتعليم

ج. توجه الدول النامية نحو إحداث تنمية شاملة، هذه التنمية تحتاج إلى تنمية حقيقية فى النشاطات الإقتصادية المختلفة، ما يلزم التعليم لتلبية هذه التنمية بالأطر المدربة ما يعنى التنوع فى التعليم والتوسع فيه كما وكيفياً.
هـ. التوسع فى التعليم العالى.

و. الإستغلال القريب للدول النامية.

ز. العائد السريع للتعليم الفنى.

ح. تطور العلوم التربوية.

إن تطور العلوم التربوية ألقى بظلاله على كلفة التعليم من خلال تقدم طرائق التدريس وما تحتاجه من أجهزة و تعقد المناهج خصوصاً التطبيقية منها.

ط. القوى و العوامل السياسية، الدينية، الإجتماعية تدفع نحو الإهتمام بالتعليم لإشباع تلك الحاجات ، فالتعليم أنيط به القيام بتلك المهام ما يعنى زيادة فى الإنفاق.

ك. عدم الترشيح و المبالغة فى الإنفاق وخصوصاً المخصصات الإدارية التى لا تحقق تطويراً فى التعليم سواء كان نوعاً أو كماً.

ل. الهدر الطلابي زيادة الهدر تسبب الزيادة الملحوظة فى الكلفة.

13. العوامل التى تخفض التكلفة:

إن خفض الكلفة لا يعنى تقليص الميزانية أو المهام التعليمية وأهدافها كما ونوعاً، بل تحقيق المهام بتكاليف أقل أو تحقيق مهام فوق ما هو مرسوم لنفس الكلفة. عليه فإن خفض الكلفة يعنى الإنفاق الذى يزيد من فاعلية النظام التعليمي أى تحقيق الكفاية الداخلية و الخارجية .

14. أهم الطرائق التى تحقق خفض الكلفة:

أ. الربط الحقيقي من الميزانية الذى يزيد الفاعلية وضمن التخصيص الأمثل فى الإنفاق. ويتم ذلك من خلال الربط بين المهام و الكلفة، لتحقيق أفضل النتائج. والتوزيع الجيد للميزانية على المهام بشكل يتناسب ودرجة أهمية المهام.

ب. معالجة أسباب الهدر الطلابي (الرسوب، التسرب)

ج. الإهتمام بالتخطيط التربوي لضمان تحقيق أقصى نتائج ممكنة بالإنفاق المخطط.

المبحث الخامس: التعليم التقني

تمهيد:

مرّ على التعليم التقني في نظم إدارته إسلوبين هما: الأسلوب المركزي والأسلوب اللامركزي، وسنرصد التعليم التقني خلال الإسلوبين ولكن قبل التحدث عن تطور التعليم التقني، نعرض مفهوم التعليم التقني. هناك تعاريف لهذا النوع من التعليم .

نبذة عن التعليم التقني وأهدافه:

بدأ التعليم الفني منذ الإحتلال التركي للسودان و كانت بدايته غير نظامية فكانت الدولة تحفز العمال المهرة، لتعليم بعض أبناء المناطق النيل الأبيض⁽¹⁾. وأرسل عدد من الطلاب (مائة) إلى مصر لتعليم الميكانيكا والزراعة كما جاء في مقترح ممتاز باشا⁽²⁾. و تم توزيعهم على مدارس القاهرة و الإسكندرية. ثم تطور الأمر في حقبة الإحتلال الأنجليزي فبدأ بالتعليم التقني عام(1901) تحت مسمى التعليم الصناعي حيث أفتتحت مدرسة صناعية في كلية غردون لتعليم حرفة النجارة ثم تلت ذلك مدرسة أخرى في البناء 1903م وأخرى في النحت. هذه المدارس الثلاثة حولت إلى مدرسة فنية عام 1925م سميت بمدرسة الحجر (ام درمان الصناعية) و يضم التعليم التقني، المساق الصناعي و المساق الزراعي الذي بدأ في يناير 1916م و المساق التجاري والذي بدأ في كلية غردون، أما المساق النسوي فبدأ في 1971م⁽³⁾ وحتى نشبع كل مساق لابد أن نأخذ كل مساق على حدى، وتوضيح أهدافه وتطوره ولكي نتضح الصورة لا بد من إيراد أهداف التعليم التقني.

1. مفهوم التعليم التقني: هنالك عدد من التعريفات منها.

أ. يقصد به العملية التربوية النظامية التي تشمل، الإعداد التربوي، إكساب المهارات والمعرفة العلمية والعملية في المرحلة الثانوية بغرض إعداد تقنيين في شتى قطاعات الحياة الإقتصادية والإجتماعية⁽⁴⁾.

ب. عرفت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مع الإتحاد العربي للتعليم التقني ومنظمة اليونسكو أنه: ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي و إكساب المهارات المعرفية المهنية والذي يقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد عمال مهارة في مختلف التخصصات؛ الصناعية، الزراعية، التجارية و لهم القدرة على التنفيذ و الإنتاج⁽⁵⁾.

ج. ذلك النوع من التعليم و التدريس والإعداد النظامي المتخصص والذي يعد الدارس لممارسة عمل معين في مستويات العمل المهنية الأساسية والتي ترمي إلى إعداد العمال المهرة والمهنيين من خلال برامج و نظم معتمدة⁽⁶⁾.

1. عبدالعزيز أمين، مرجع سابق، ص 409

2. نعم شقير ، مرجع سابق، ص، ج3، ص 59

3. الإدارة العامة للتربية و التعليم ، ادارة التعليم الفني، اهداف التعليم الفني، التوثيق التربوي 13/3/1973

4. المجلس التقني و التقاني، قانون التعليم التقني والتقاني 2010، الخرطوم السودان ص 3

5. محمد عبدالكريم ابو سيل، 1998م، مدخل الى التربية المهنية، عمان دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 160

6. منذر المصري، 1993م، التعليم المهني قضايا ونماذج المركز العربي للتدريب المهني لاعداد المدرسين، طرابلس ليبيا، ص 23

٥. هو تعليم مصمم لإعداد أشخاص متوسطي المستوى من فنيين وأفراد إدارة وسطى...ألخ في المرحلة التعليمية قبل الجامعة^(١).

عليه فإن مفهوم التعليم التقني هو تعليم نظامي في جوانب تطبيقية تسهم في إعداد أطر متوسطة في مختلف التخصصات الهندسية والخدمية ويقع هذا النوع من التعليم في المرحلة الثانوية.

2. أهداف التعليم التقني.

التعليم التقني مثل أي أنواع تعليم له أهداف، سأذكر الأهداف العامة ثم أفضل أهداف كل مساق تقني من مساقاته.

أولاً: الأهداف العامة للتعليم التقني^(٢):

- أ. إعداد أيدي مدربة على مستويات مختلفة من الكفاءة والمهارة والثقافة والعمل.
- ب. تعبئة الموارد البشرية و الطاقات لزيادة الإنتاج والتنمية الإقتصادية على أن يكون هذا التخطيط مبنياً على الإحتياجات الفعلية للإقتصاد القومي.
- ج. ربط خطط تطور التعليم الفني بخطط التنمية.
٥. التنسيق بين القوى البشرية و المتخرجين من التعليم التقني بمختلف المستويات وبين حاجات القطاع الخاص والمؤسسات الفنية المختلفة.

3. من هذه الأهداف إشتق كل مساق أهدافه الخاصة.

أ. أهداف المساق الصناعي الخاصة :

1. أعداد الأيدي الفنية الماهرة في شتى المجالات الصناعية والهندسية لسد حاجات البلاد المتزايدة.
2. إكساب الطلاب القدرة على أداء العمليات الصناعية حسب الأصول الفنية الصحيحة.
3. إكساب الطلاب العادات السلوكية الصحيحة المتصلة بممارسة الحرفة الصناعية.
4. تنمية تقدير المسؤولية للطلاب و تعريفهم على إقتصاديات العمل.
5. إعداد الطلاب إعداد مبكراً للعمل، والقادرين من الإلتحاق بالجامعات والمعاهد العليا.
6. المساهمة في رفع المستوى الفني لأصحاب الحرفة و المهنيين في قطاعات الإنتاج المختلفة.

ب. أهداف المساق الزراعي الخاصة:

1. إعداد فئات من المزارعين الذين يتوفر فيهم القدر المناسب من الثقافة الزراعية مع التدريب العملي بها يشمل تحقيق نمو متكامل يمكنهم من تحمل عبء التنفيذ والتطوير في مجالات الإنتاج الزراعي وتوجيه العمل الزراعية طبقاً لأصوله الصحيحة.
2. إعداد جيل زارعي يقدر العمل ويمجده و يمارسه عن رغبة و إعتزاز من أجل حياة أفضل.

1. محمود من كيلاني ، تكلفة الطالب التجاري، مرجع سابق 9
4. اهداف التعليم الفني، مرجع سابق

3. تطوير أساليب العمل الإنتاجية فى الزراعة وإدخال الماكينة والتصنيع الزراعي لجعل الزراعة مهنة إقتصادية مرغوبة والحد من الهجرة.

ج. أهداف المساق التجاري الخاصة:

1. أعداد جيل من العاملين في مجالات النشاط التجاري والإقتصادي والصناعي والمالي والإنتاجية مزودين بقسط من الثقافة العامة والفنية وواعين لمهامهم في دفع عجلة التقدم.
 2. سد حاجة المجتمع من المؤهلين للأعمال المحاسبية، والتجارية، والإدارية، والمكتبية.
 3. تعليم الطالب بأهم النظم الإقتصادية والمالية والإدارية.
 4. تعليم الطالب مبادئ الإستدلال والإستنتاج للتعرف على دلالات هذه الأرقام للتعرف على الوضع الحقيقي المالي والإداري لهذه الأرقام ومعرفة الاتجاهات التي تعبر عنها هذه الأرقام.
- هـ. أهداف المساق النسوي:

1. إكساب الطالبات مهارات وقدرات فى إتقان العمليات الصناعية التي تحتاج إلى مهارة خاصة و إكسابهن العادات السلوكية الصحيحة المتعلقة بعملهن الصناعي.
2. تدريب الطالبات لإتقان المهن بإستخدام الماكينات حسب الأساليب الفنية الصحيحة وطبقاً لقواعد الأمن والسلامة.
3. إكساب الطالبات القدرة والمهارة اللغوية اللازمة لتؤهلن لمعرفة المصطلحات العلمية، كما يوصلهن لمعرفة اللغات الأجنبية.
4. تهيئة الخريجات للإندماج في محيط الطاقة العمالية وتوجيهن لإستقلال قدراتهن ومهاراتهن وثقافتهن في أداء الأعمال التي توكل إليهن.
5. إكسابهن القدرة على تقدير تكاليف الإنتاج وضبط وأخذ القياسات.
6. خلق الاتجاهات التي تساعد التلميذ على حسن التصرف وتحمل المسؤولية وتنمية شخصياتهن حتى يحمين حياة أفضل في حدود الإمكانية المتاحة.

4.تطور التعليم التقني(المساقات) في السودان:

أ. تطور المساق الصناعي:

بدأ التعليم الصناعي في إطار كلية غردون التذكارية لسد حاجة المستعمرين من الحرفين في (النجارة ، البناء، النحت). وفي عام(1907)م. أسست مدرسة وسطى و مدة المدرسة بها أربع سنوات لخريجي المدارس الوسطى وتجمع بين التعليم العام و الحرفي. وقد بلغ عدد المدارس الوسطى(25)مدرسة في عام (1960)م و أستبدلت بمدارس وسطى في عام(1966)م و بعد عام(1958)م أنشئت مدراس صناعية فوق الوسطى في عطبرة و أم درمان، و مدة الدراسة ثلاث سنوات. ثم بدأ التعليم الصناعي في التطور، وتم وضعه ضمن سلم التعليم بالمرحلة الثانوية ويضم التخصصات التالية: ميكانيكا السيارات، ماكينات، كهرباء عامة، مباني، التركيبات الصحية، النجارة وأعمال الجلود. أما المواد الفنية التي تُدرس فيه فهي: الرسم الميكانيكي، أعمال الورش، أصول الصناعات .

ب. تطور المساق الزراعي:

بدأ في بربر عام(1916م) بمدرسة تتبع لمصلحة الزراعة ويتم القبول لها من المدارس الأولية و يتم تدريسهم أعمال الزراعة و المدة عامين.

في عام(1923م) أُغلقت المدرسة وفي العام الذي يليه أنشأت اللجنة التبشيرية الأمريكية مدرسة زراعية ثانية في جنوب الخرطوم وكانت تضم التخصصات(فلاحة وبساتين، صناعة الألبان) ومدة الدراسة عامين. وأُغلقت في عام(1938م) لقلّة الإقبال ولكن الراجح عندى ما أشار اليه محمد عمر بشير⁽¹⁾ من أن البعثة كانت تُلقن الطلاب دروس الدين المسيحي مما أثار حفيظة الآباء.

في عام(1939م)م افتتحت مصلحة المعارف، معهد يامبيو الزراعي لمد سوق العمل بنوعين من الخريجين:

1. مساعدو خبراء: ودراستهم فوق الوسطى لمدة عامين

2. العمال الزراعيين المهرة. ويلتحقون بالمعهد بعد المرحلة الأولية.

وحول المعهد إلى وزارة الزراعة عام(1952م) ونسبة للتمرد أُغلق المعهد في عام(1955م) في عام(1942م) أنشأت مصلحة المعارف مدرسة الديوم الريفية، ولكنها أُغلقت لضعف الإقبال. وفي سنة (1947م) أنشأت مصلحة الزراعة مدرسة البساتين في مدة الدارسة ثلاث أعوام بغرض إعداد مساعدين فنيين.

وأنشأ مشروع الجزيرة مدرسة بركات في عام(1947م) لخريجي المدارس الأولية لتدريسهم على الأعمال الزراعية، مدة الدراسة عام، ونسبة لنجاح المدرسة أنشئت مدرسة أخرى عام(1952م)⁽²⁾.

في شمبات أنشأت وزارة الزراعة معهد شمبات الزراعي عام(1954م)⁽³⁾ و مدة الدراسة عامين بعدالمرحلة الثانوية، والغرض من المعهد إعداد فنيين لتغطية السلم الزراعي و مساعدة خريجي الجامعات في إدارة المشاريع الزراعية والإشراف الزراعي ، وكان له مزارع في مساحة 180 فدان⁽⁴⁾ تستعمل في التطبيق العملي على الزراعة . وفي عام(1963م) أنشئ مركز نوري للتدريب بغرض إعداد عمال مهرة في صيانة الآليات الزراعية و قيادتها.

وفي عام(1972م) أصبح التعليم الفني الزراعي في المرحلة الثانوية ويضم التخصصات (فلاحة البساتين، صناعة الألبان، صيانة وتشغيل الآليات الزراعية).

ج. تطور المساق التجاري:

بدأ التعليم التجاري في السودان في كلية غردون في عام(1922م) وكانت الدراسة لمدة عامين لخريجي المدارس الوسطى، بغرض إعداد المحاسبين للحكومة والشركات. وفي عام(1942م) أنشئت مدرسة تجارية ثانوية صغرى بام درمان ومدة الدراسة فيها عامين لخريجي الوسطى، بغرض إعداد الطالب للالتحاق بالخدمة المدنية والعمل بمكاتب الحكومة والمؤسسات التجارية.

1. محمد عمر بشير ، تطور التعليم في السودان 1898 – 1956 م ، ترجمة هنري رياض وآخرون، الناشر دار الجيل – بيروت مكتبة خليفة عطية، ط2، ص 277

2. اهداف التعليم الفني، مرجع سابق،

3. نفس المرجع السابق

4. ناصر السيد، مرجع سابق، ص 127

في عام(1954)م تطورت المدرسة التجارية إلى ثانوية عليا ومدة الدراسة اربع سنين وفي عام(1956)م أنشئت مدرسة تجارية في مدينة جوبا. والمواد الفنية التي يدرسها الطلاب:الإقتصاد،المحاسبة، التكاليف، الرياضة المالية والطباعة
هـ. تطور المساق النسوي:

في عام(1971) م أنشئت مدرسة فنية تخصصية للبنات بمدينة أمدرمان لخريجي المدارس الثانوية العامة بنجاح والمواد الفنية هي: الطهي عملي، إقتصاد، مؤسسات تعاونية، رسم فني، ملابس، أنسجة وتطريز ، التصميم الفني، تاريخ الفنون ورسم وتلوين.
تعليق: كل ما لم يرد إليه إسناد علمي فهو مأخوذ من أهداف التعليم الفني.

5. مدخلات التعليم التقني ومخرجاته:

الغرض من الدراسة التعرف على أوضاع التعليم التقني ومخرجاته ليتسنى الحكم على الأسلوب التنظيمي وانعكاسه على الكلفة والمردود؛ أيهما أفضل.
وقد أخذت الدراسة العام(1989)م وإجراء المقارنة على أساسه لأنه بداية لحقبة سياسة لها أيولوجية . وتقع في حقبة التجربة المركزية (الأسلوب المركزي).
أما الأسلوب اللامركزي فقد أخذ له العام(2010)م لأنه أحدث تغييرات جذرية في التعليم التقني في المناهج بعد ذلك العام.

6. مدخلات التعليم التقني في ظل الأسلوب المركزي:

المدخل: هو كل ما يدخل في العملية التربوية من موارد بشرية و مادية⁽¹⁾.
والمدخلات التعليمية هي: الطلاب، المدارس، المعلمون، المناهج، الإدارة التعليمية، التمويل. تفصيل ذلك كما يلي:

المدخل الأول: المدارس، الفرق، الصف، المتوسط

جدول رقم(2) يوضح المدارس والصف وعدد الفرق والمتوسط للتعليم التقني

المدارس	الصف	الفرق	الطلاب	المتوسط
	الأول	106	3083	29.08
	الثاني	97	2749	28.05
	الثالث	91	2371	26.05
	الرابع	88	2275	25.05
51	المجموع	323	10478	27.2

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتخطيط، الإحصاء التربوي 1989م ص(23)⁽²⁾

1. محمود عباس عابدين، 2004م، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية، ط2، ص13

2. وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتخطيط، الإحصاء التربوي، ص23

تعليق: نلاحظ إن سنوات الدراسة كانت أربع سنوات، كما أن متوسط الصف يدل على عدم إستغلال مدخلات المدرسة ونلاحظ الهدر الطلابي مما يعني زيادة كلفة التعليم ولمزيد من المعلومات عن الاقاليم و الولايات أنظر تفصيل عن مساقات التعليم التقني في إحصاء 1989م.
أ.المساق الصناعي:

جدول رقم (3) يوضح المدارس، الصف، العدد، الفرق والمتوسط للمساق الصناعي

المدارس	الصف	الفرق	الطلاب	المجموع	المتوسط
	الأول	43	1165	2060	48
	الثاني	42	1190	2121	51
	الثالث	41	1100	1851	45
	الرابع	38	1075	1712	45
20	المجموع	164	4530	7744	47

المصدر: الإحصاء التربوية 1989م، ص(214) (1)

تعليق: متوسط الصف دلالة على أن التعليم الصناعي حقق بعضاً إستغلال مدخل المباني إستغلالاً جيداً وأن الطلاب الداخليين نسب تقاربهم نصف الطلاب، مما يعني أن نصف الطلاب من الريف مما يعنيه زيادة الإنفاق في أصل المبنى، الطعام وعدد المدارس يدل على أن المساق الصناعي يضم أكثر الطلاب ب.المساق الزراعي: الطلاب، الصف، المتوسط، المدارس:

جدول رقم(4) يوضح عدد المدارس، الطلاب، الفرق والمتوسط للمساق الزراعي

المدارس	الصف	الفرق	الطلاب داخليين	الطلاب خارجين	متوسط
	الاول	10	387	440	44
	الثاني	8	372	372	47
	الثالث	8	364	364	46
	الرابع	8	292	292	37
5	المجموع	34	1415	1468	43

المصدر: الإحصاء التربوي 1989م ص (218) (2)

تعليق: بالرغم من أن السودان بلد زراعي إلا أن المساق الزراعي ليس متطوراً إلي هذا الحجم. مما يدل على أن هنالك خلل في التخطيط الإقتصادي وقصوراً في التخطيط التربوي. محدودية المدارس تقارب عدد الطلاب الداخليين والخارجيين. الهدر الطلابي الموجود يقسر بأن الطلاب لهم رغبة أكيدة .

1. الإحصاء التربوية، مرجع سابق 1989م، ص214.

2. الإحصاء التربوي 1989م، مرجع سابق ص218

ج. المساق التجاري: توجد مدراس للجنسين.

1. التجاري للبنين :عدد المدارس، الفرق، الطلاب في السودان

جدول رقم(5) يوضح عدد المدارس، الفرق، الطلاب للمساق التجاري بنين

المتوسط	الطلاب		الفرق	الصف	المدارس
	داخليين	خارجيين			
50	داخليين	خارجيين	30	الأول	16
49	1496	405	29	الثاني	
46	1409	420	28	الثالث	
45	1294	383	26	الرابع	
48	5389	1557	113	المجموع	

المصدر: الإحصاء التربوي 1989م ص (220) (1)

تعليق: نلاحظ في هذا المساق أنه أكثر تطوراً من المساق الزراعي، وأن الطلاب الداخليين أقل و قد يفسر على أن أبناء الريف أقل رغبة فيه؛ أو إن المدارس حققت تكافؤ فرص لطلاب هذا المساق. كما أن الهدر الطلابي ملاحظ وسط الطلاب الخارجيين .

2.المساق التجاري بنات في السودان:

جدول رقم (6): يوضح عدد المدارس، الفرق، الطالبات للمساق التجاري بنات

المتوسط	الطلاب		الفرق	الصف	المدارس
	داخليين	خارجيين			
51	1018	180	20	الأول	8
52	880	150	17	الثاني	
53	685	159	13	الثالث	
50	695	176	14	الرابع	
51	2378	665	64	المجموع	

الإحصاء التربوي 1989م ص (224) (2)

تعليق: المساق التجاري هو الوحيد الذي يضم الجنسين، ولكن عدد مدارس البنات أقل وكذلك الطالبات أقل من الخارجيات بكثير وقد يفسر على أن الأهالي لا يرغبون في هذا النوع للبنات أو أن السكن الداخلي بعيداً عن الأهل هو السبب، أو أن المدارس لم تحقق تكافؤ فرص لطالبات لهذا المساق.

1 . الإحصاء التربوي 1989م، مرجع سابق ص220

2 . الإحصاء التربوي 1989م، مرجع سابق ص22

هـ. المساق النسوي:

جدول رقم (7) عدد المدارس والفرق والطلاب في للمساق النسوي في السودان

المدارس	الصف	الفرق	الطلاب	المتوسط
2	الأول	3	129	43
	الثاني	2	88	44
	الثالث	1	34	34
	الرابع	2	98	49
	المجموع	8	349	44

الإحصاء التربوي 1989، ص (216) (1)

تعليق: هو أقل مساق في عدد الطلاب والمدارس، كما أن الهدر عالي ولا يوجد سكن داخلي للطلبات

المدخل الثاني: المعلمون

بلغ عدد المعلمين في العام (1989م) 1390 معلماً ومعلمة⁽¹⁾.

تعليق: لم يوضح الإحصاء التربوي معلمي كل مساق، والمواد التي يدرسونها، وعليه لا يمكن معرفة درجة توفر المعلم .

المدخل الثالث: التمويل.

هناك خلط عند البعض بين التمويل و الميزانية. فالميزانية هي الأموال المرصودة (الإنفاق) أما التمويل فهو مصدر المال.

فالتمول يرتبطه بنسلوب المركزي ليس إرتباطاً وثيقاً، فمثلاً إنجلترا والولايات المتحدة تتشابهان في لا مركزية الإدارة التعليمية، في حين إن ثلثي الإنفاق الكلي على التعليم يأتي من المركز البريطاني. وأن الولايات المتحدة (الحكومة الفيدرالية) لا تساهم بأي شيء في تمويل التعليم وسبقت الإشارة إلى ذلك ومن هنا فإن تمويل التعليم يكون إما مركزياً مثل فرنسا⁽²⁾ أو بطريقة وسطية كما في إنجلترا، أو لامركزياً مثل الولايات المتحدة⁽³⁾.

أما معظم الدول العربية فانها تمول التعليم مركزياً، عليه فإن مصادر التمويل تنقسم إلى :

1. تمويل مركزي

2. تمويل خارجي: وينقسم التمويل الخارجي للتعليم التقني في السودان إلى :

أ. المعونات الخارجية: ويتم تمويل التعليم التقني من الحكومات الخارجية والمنظمات الأوروبية. وتم اعتماد هذا المصدر من إجازة مجلس الوزراء في إجتماعه رقم (3) بتاريخ 17 فبراير (1982م) إستناداً للأمر

1. الإحصاء التربوي 1989م، مرجع سابق، ص 216

2. عبدالله عبد الدائم، مرجع سابق، ص 395

3. محمد منير مرسي، مرجع سابق، ص 217

الجمهوري رقم(280) لسنة(1977م) السياسة الجديدة لتطوير التعليم الفني⁽¹⁾. و تمثلت هذه السياسة في توظيف كل العون الخارجي لتطوير التعليم الفني و أهم هذه المعونات:

1. عون السوق الأوربي.
 2. العون الأمريكي.
 3. التكامل الثقافي بين جمهورية السودان و جمهورية مصر العربية.
 4. البنك الدولي.
- ودخلت المعونات المالية ونفذت بها مدارس، فرق، معدات وورش، منازل معلمين وخبراء وكذلك التدريب و التأهيل المعلمين.

ب.بروتوكولات التعاون الثقافي⁽²⁾:
أهم هذه الإتفاقات الثنائية :

1. إتفاقية التعاون الثقافي بين جمهورية السودان و رومانيا . الفقرات التي تخص التعليم التقني في الإتفاقية. المادة الاولى: يتعاون الطرفان المتعاقدان على تنشئة و تقوية العلاقات بين معاهد التعليم العالي و التعليم العام و التعليم الفني(التقني) .

المادة الثانية: يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بإعانات و تسهيلات (نقدية) وذلك في ضوء القوانين المحلية.

2. بروتوكول التعاون التربوي بين جمهورية السودان الديمقراطية و حكومة المملكة العربية السعودية⁽³⁾.
الفقرة التي تخص التعليم التقني التالية:

تقدم حكومة المملكة العربية سنوياً وخلال سريان الإتفاق ثمانية منح دراسية لطلاب من أبناء الإقليم الجنوبي للدراسة بمعهد الملك الصناعي بالرياض والمعهد الفني بجدة شريطة أن يكونوا حاصلين على الشهادة الإعدادية (الثاوية العامة) بنجاح.

3. إتفاق ثقافي بين جمهورية السودان و الجمهورية مصر العربية⁽⁴⁾

المادة الثانية: يتبادل الطرفان المتعاقدان البرامج الخاصة بالجامعات و المعاهد العليا و مدارس التعليم الفني(التقني).

4. إتفاق الثقافي الفني بين جمهورية السودان و حكومة دولة الكويت (1970م)⁽⁵⁾

الفقرة الاولى: تبادل الأساتذة الجامعيين والعلماء، والمشتغلين بالأبحاث العلمية، ومدرسي التعليم العام و الفني(التقني).

1. محي الدين وهي الامين، 1980م، التوسع المرتقب للتعليم الفني ورقة مقدمة للمؤتمر الاستشاري القومي للتعليم الفني 15 - 16 سبتمبر م

2. وزارة التربية و التعليم، مخطوطة الاتفاقيات و التعاون الثقافي، التوثيق التربوي

3. وزارة التربية و التعليم، 1972 ديسمبر، توصيات المؤتمر الرابع لوزراء العرب، صنعاء

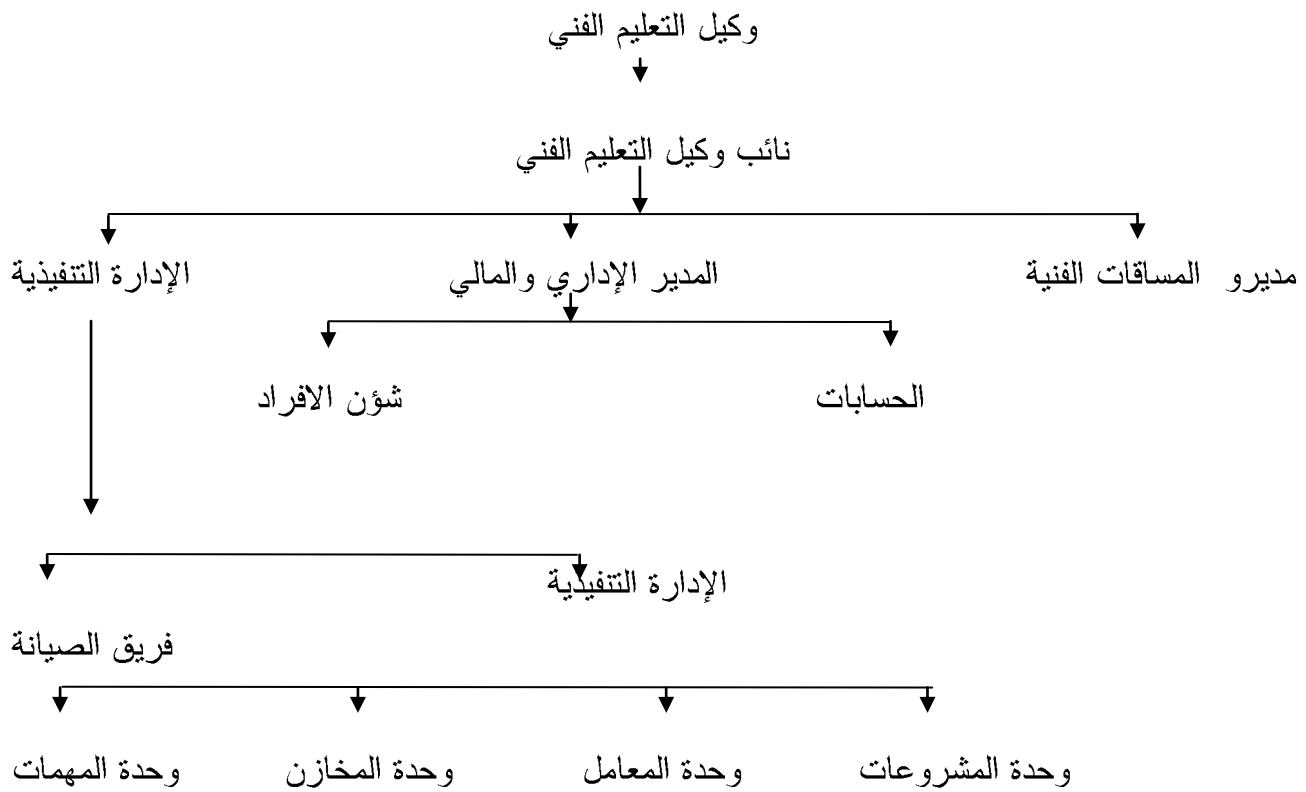
4. مخطوطة الاتفاقيات و التعاون الثقافي، مرجع سابق

5. مخطوطة الاتفاقات، مرجع سابق

المدخل الرابع: الإدارة التعليمية

هيكل الإدارة (1)

نقصد بها الإدارة على المستوى الإتحادي



المدخل الخامس: الخريجون.

جدول رقم (8) يوضح خريجي كل مساق (الناجحين والراسبين)

المساق	الجالسون	الناجحون	نسبة النجاح
الصناعي	2389	1054	44.1%
الزراعي	305	203	66.6%
التجاري	502	233	44.5%
النسوي	99	49	49.5%
المجموع	7995	3619	45.3%

الإحصاء التربوي 1989 ص(46) (2)

تعليق: من الجدول نلاحظ أن نسبة نجاح الطلاب منخفضة وقدرها 45.3% ، نجد نسبة نجاح طلاب المساق الزراعي هي الأعلى 66.6% في حين طلاب المساق النسوي هو الأقل في نسبة النجاح مما يفسر عدم إستغلال المدخلات في المسابقات التقنية. ويظل المساق الصناعي هو صاحب الغلبة في المدخلات والأقل في نسبة النجاح وهذا ما يدعم فرضية عدم إستغلال المدخلات التعليمية.

1. الهادي الامين محمد، وزارة التربية و التعليم الاتحادية – الادارة العامة للتعليم الفني، ملف المنظمات الاجنبية – مقابلة شخصية.

2. الإحصاء التربوي، 989 م، مرجع سابق، ص46

جدول رقم (9) يوضح مدارس وفرق وطلاب التعليم الأكاديمي في السودان:

المدخل	العدد
المدارس	515
الفرق	4212
طلاب	227975
معلمون	6575

الإحصاء التربوي (1989م ص (21) (1)

تعليق: التعليم الأكاديمي هو صاحب الغلبة في مدخلات العملية التعليمية مقارنة بالتعليم التقني.

نسبة التعليم التقني إلى الأكاديمي في المدخلات كما يلي:

جدول رقم (10) يوضح نسبة التعليم التقني إلى الأكاديمي في السودان.

المتغير	التعليم التقني	التعليم الأكاديمي	النسبة
الطلاب	18228	227976	8%
المدارس	51	515	9.9%
المعلمون	1390	6575	21.1%

المصدر: من البيانات السابقة للإحصاء التربوي لعام 1989م

نسبة كل مساق تقني إلى التعليم التقني كما يلي:

جدول رقم (11) يوضح نسب كل مساق من مساقات التعليم التقني إلى التعليم التقني في السودان.

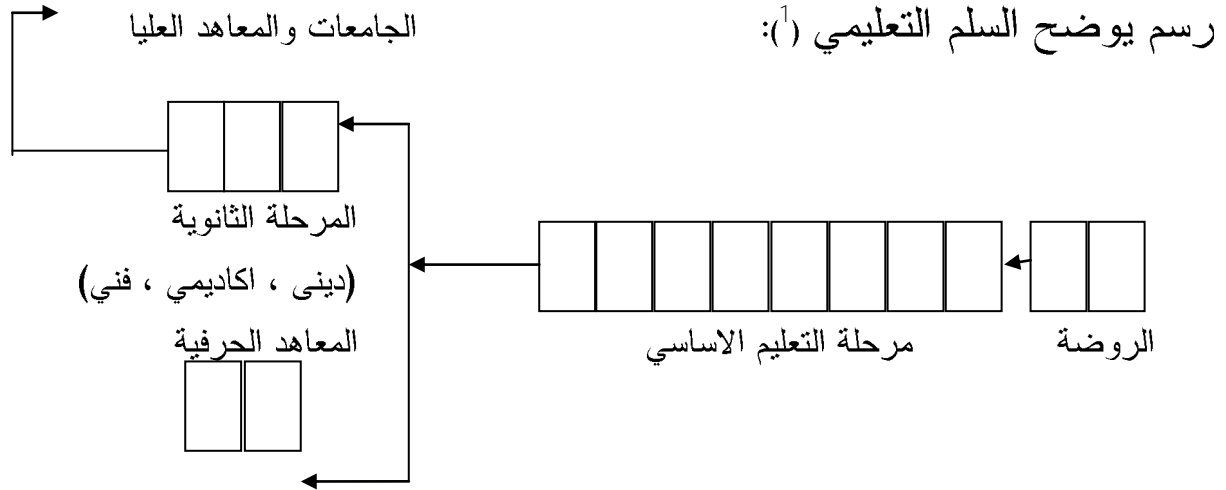
المساق	مدارس المساق	طلاب المساق	المدارس التقنية	الطلاب التقنيون	نسبة مدارس المساق	نسبة طلاب المساق
الصناعي	20	7744	51	1228	39.2%	42.5%
الزراعي	15	1468	51	1228	9.8%	8.1%
التجاري	13	8667	51	1228	47.1%	47.58%
النسوي	2	349	51	1228	3.9%	1.9%

المصدر: من البيانات السابقة للإحصاء التربوي لعام 1989م

ثانياً: التعليم التقني في ظل الاسلوب اللامركزي.

نبذة تاريخية عن التعليم التقني:

في عام 1990م وبعد مؤتمر سياسات التعليم الذي جاء تحت شعار إصلاح السودان في إصلاح التعليم، أصبح التعليم الفني تحت اللامركزية ، كما تغير السلم التعليمي من 6، 3، 4 إلى 8، 3 فني ؛ و 8، 2 للحرفي.



سواء لم يحدث تطوير في الأهداف الخاصة بالتعليم التقني وكذلك العام. و ستكون مدخلات التعليم التقني ومخرجاته كما يلي:

المدارس، الفرق، الطلاب والمتوسط في السودان لكل المساقات.

جدول رقم(12) يوضح المدارس، الفرق،الطلاب و المتوسط للمساقات في ظل للامركزية :

المتوسط	الطلاب		الفرق	الصف	عدد المدارس	
	بنات	بنين				
31	2528	5522	261	الاول	99	الولايات
47	1974	4662	414	الثاني		
40	1632	3762	136	الثالث		
53	1664	13933	538	المجموع		

الإحصاء التربوي(2010م)، ص 121²

تعليق: عدد سنوات الدراسة ثلاث سنوات وأن عدد البنين ضعف عدد البنات. وأن عدد الفرق والمدارس زاد.

1. محمد مزمل بشير وآخرون، 2005م، مرشد التوجيه الفني ، الخرطوم ، ص 10

2. الإحصاء التربوي 2010م، مرجع سابق، ص 121

أولاً: المساق الصناعي في السودان:

جدول رقم (13) يوضح المدارس، الفرق، الطلاب والمتوسط للمساق الصناعي

المدارس	الصف	الفرق	كهربا	ماكينات	سيارات	إلكترونيات	مباني	نجارة	المجموع	المتوسط
41	الاول	74	1241	373	1124	25	450	522	195	53
	الثاني	73	1020	352	1046	41	400	468	156	48
	الثالث	61	812	274	742	39	265	390	117	43
	المجموع	208	3073	999	2912	105	1116	1380	468	48

الأحصاء التربوي(2010)م ص117(1)

تعليق: في الإحصاء(2010)م يوجد تصنيف للتخصصات في المساقات. المتوسط لا يعطي دلالة لان التخصصات كثيرة ولا يمكن تفسيره إلى ظاهرة بناء عليه. فيلاحظ أن تخصص الإلكترونيات غير مرغوب. ثانياً: المساق الزراعي:

جدول رقم (14) يوضح عدد المدارس، الفرق، الطلاب، المتوسط للمساق الزراعي في السودان.

المدارس	الصف	عدد الفرق	بنين	بنات	المجموع	المتوسط
6	الاول	6	146	35	181	30
	الثاني	6	124	32	156	26
	الثالث	6	145	18	163	27
	لمجموع	6	415	85	500	28

الإحصاء التربوي(2010)م، ص115(2)

تعليق: عدد المدارس في اللامركزية زاد، ولكن إنخفض عدد الطلاب مما يعني زيادة الكلفة وأن عدد البنات أقل من البنين، ولكن الإحصاءات لم تبين عدد مدارس البنات، كما في التعليم التجاري.

1 . الأحصاء التربوي2010م ، مرجع سابق، ص117

2 . الإحصاء التربوي 2010م، مرجع سابق، ص115م

ثالثاً: المساق التجاري

أ. التجاري بنين:

جدول رقم (15): عدد المدارس، الفرق، الطلاب والمتوسط للمساق التجاري بنين في السودان.

المدارس	الصف	عدد الفرق	عدد الطلاب	المتوسط
21	الاول	33	1446	44
	الثاني	29	1054	36
	الثالث	26	965	37
	المجموع	88	3465	39

الإحصاء التربوي (2010) م ص 111 (1)

تعليق: نلاحظ أن جميع الطلاب خارجيين وأن نسبة الهدر فيهم عالية.

ب. التجاري بنات:

جدول رقم (16) عدد المدارس، الفرق، الطلاب والمتوسط لمساق التجاري بنات في السودان.

المدارس	الصف	عدد الفرق	عدد الطلاب	المتوسط
22	الأول	36	2077	58
	الثاني	32	1576	49
	الثالث	31	1342	43
	للمجموع	99	4995	50

الإحصاء التربوي 2010م، ص (113) (2)

تعليق: الملاحظ أن عدد مدارس البنات أكثر من مدارس البنين، على العكس من المركزية. وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه أن رغبة الأهالي تقل في هذا المساق كلما إرتبط بالسكن الداخلي؛ علماً بأن جميع الطالبات سكن خارجي.

1. نفس المرجع ص 111

2. الإحصاء التربوي 2010م، مرجع سابق، ص 113

المساق النسوي:

جدول رقم(17) عدد المدارس، الفرق، الطلاب والمتوسط للمساق النسوي في السودان

المتوسط	المجموع	طلاب			المتغيرات		المدارس
		تغذية	فنون	نسيج	الفرق	الصف	
37	446	187	155	113	12	الأول	9
28	366	135	109	112	13	الثاني	
22	257	123	46	79	12	الثالث	
29	1069	445	310	314	37	المجموع	

المصدر: الإحصاء التربوي (2010م، ص116¹)

تعليق: إنتعش هذا المساق في اللامركزي، كما أن الإحصائيات أشارت إلى التخصصات لهذا المساق، وهذا الأمر لم يكن في المركزية وأن متوسط الصف وعدد الفرق لم يشير إلى أي إشارة بالتفصيل في التخصصات داخل المساق.

المدخل الثاني: المعلمون: جدول رقم(18) يوضح المعلمون في السودان حسب النوع والتدريب:

كل السودان	معلمون		معلمات		الجنسان	
	مدرّب	غير مدرّب	مدرّب	غير مدرّب	مدرّب	غير مدرّب
	990	365	314	201	1304	566

المصدر: الإحصاء التربوي (2010م، ص37²)

تعليق: لم توضح الإحصاءات التخصصات للمعلمين ولأنواع التدريب، وأن التدريب في الذكور أعلى نسبة من الإناث.

المدخل الثالث: التمويل.

ينقسم التمويل إلى:

أ. المعونات الخارجية: لم يحصل السودان على المعونات بعد تطبيق اللامركزية في الإدارة للتعليم التقني و ذلك لتوجه الحكومة (الحركة الإسلامية) سوى دعم منظمة جايكا اليابانية وخصص لإنشاء مدارس تقنية في دارفور، كردفان والنيل الأزرق.

ب. التمويل المركزي: يتمثل في إمتحان أعمال الورش.

ج. التمويل المحلي: التمويل المحلي من حكومة الولاية.

هـ. المدرسة الذاتية: وهي أقصى درجات اللامركزية أن تعتمد كل مدرسة على نفسها حيث تمول الورش من المعاهد الحرفية الملحقة مع كل مدرسة وإتحاد المعلمين والإنتاج المباشر من المدرسة.

1. نفس المرجع ص116

2. الإحصاء التربوي، 2010م، مرجع سابق ص37

المدخل الرابع: الإدارة التعليمية:

أصبحت الإدارة التعليمية في الولاية على رئاستها مدير التعليم الفني الذي يتبع للمدير العام للوزارة بالولاية. و يكون التنسيق بين المركز و الولاية عبر المستويات السياسية و الفنية(الملتقيات التنسيقية) .

المدخل الخامس: الخريجون

المخرجات التعليمية: هي المتعلمين بعد أن إكتسبوا المعارف والمهارات والإتجاهات والقدرات (1) الهدر الطلابي هو الساقط من الطلاب في المرحلة التعليمية، فاما أن يكون رسوب؛ وهو السقوط المؤقت أو الهروب وهو الإنقطاع عن العملية التعليمية (2):

الخريجون التقنيون للعام 2010م:

جدول رقم (19) يوضح نسب النجاح والرسوب للعام 2010م

المساق	الجالسون	الناجحون	نسبة النجاح
الصناعي	4782	2282	%46.8
الزراعي	156	78	%50
التجاري	3674	2052	%55.9
النسوي	386	197	%51
المجموع	9088	4609	%50.7

المصدر: الإحصاء التربوي 2010م ص(46) (3)

جدول رقم(20) يوضح النسبة بين التعليم التقني إلى الأكاديمي في السودان:

المتغير	التعليم التقني	التعليم الأكاديمي	النسبة
الطلاب	20097	526085	%3.5
المدارس	99	2634	%3.7
المعلمون	1880	35123	%5.3

المصدر: من بيانات السابقة الذكر واورادة في الإحصاء التربوي 2010م.

1. أنطون حبيب رحمة، مرجع سابق ص213

2. محمود محمد كيلاني، 1999م، كلفة الطالب الجامعي الحكومي والخاص رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة ادمرمان الإسلامية، كلية التربية، السودان، الخرطوم

3. الإحصاء التربوي 2010م، مرجع سابق، ص46

جدول رقم (21) يوضح نسبة أي نوع من التعليم التقني فيه :

المساق	مدارس المساق	طلاب المساق	المدارس التقنية	الطلاب التقنيون	نسبة مدارس المساق	نسبة طلاب المساق
الصناعي	41	10053	99	20097	%41.4	%50
الزراعي	21	500	99	20097	%6	%2.5
التجاري	44	8460	99	20097	%48.8	%42.09
النسوي	9	1069	99	20097	%9	%5.3

مقارنة بين واقع مدخلات التعليم التقني ومخرجاته في الإسلوبين:

أولاً: مقارنة في عدد الطلاب وعدد المدارس والفرق ومتوسط الصف:

1. الطلاب: إرتفع عدد الطلاب من 18228 إلى 20097 بزيادة قدرها 1869 طالبة و طالب ونسبة الزيادة بلغت %90.72 مما كان عليه في المركزي. وقد إنخفضت نسبة الطلاب الفنيين إلى الأكاديميين من %8 إلى %5.5.

2. المدارس: إرتفع عدد المدارس من 51 إلى 99 بزيادة قدرها 48 مدرسة و بنسبة زائدة %5.51.

3. الفرق: إرتفع عدد الفرق من 383 إلى 538 فرقة بزيادة قدرها 155 فرقة ونسبة الزيادة %71.2.

4. متوسط الصف: إرتفع متوسط الصف من 27.2 إلى 44 طالب وطالبة بزيادة قدرها 16.8 طالب و طالبة ونسبة الزيادة %61.8.

ثانياً: مقارنة بين المعلمين بين الأسلوبين:

إرتفع عدد المعلمون من 1390 إلى 1870 بزيادة قدرها 480 معلم ومعلمة ونسبة الزيادة 74.3 و قد إنخفضت نسبة المعلمين إلى المعلمين الأكاديميين من 21.1 إلى 5.3 وقد انخفضت درجة التوفر للمعلمين الفنيين من 306 إلى 3.8.

$$\text{درجة التوفر} = \frac{\text{عدد المعلمين}}{\text{عدد الفرق}} \text{ وهي التي اعتمدها الباحث او : } \text{درجة التوفر} = \frac{\text{عدد المعلمين}}{\text{عدد الطلاب}}$$

ثالثاً: مقارنة التمويل:

1. التمويل الخارجي: توقف الدعم الخارجي منذ(1990)م سوى دعم منظمة جايكا اليابانية لإنشاء مدارس.

2. التمويل الحكومي :

أ. تمويل محلي

ب. تمويل إمتحانات أعمال الورش.

رابعاً: الإدارة:

في الأسلوب المركزي هيكل الإدارة على رأسه وكيل وزارة ، وتحتة مديري إدارات ومديري المدارس. أنظر تخطيط الهيكل الإداري.

و بعد تطبيق اللامركزية إختفى وكيل الوزارة وفريق الصيانة. في كل ولاية ومدير عام التعليم التقني؛ و لكنه تحت المدير العام للوزارة.

خامساً: مقارنة نسبة النجاح:

إرتفعت النسبة من 45.3% إلى 50.7% بزيادة 5.4%

سادساً: مقارنة كل مساق من مساقات التعليم التقني بين الأسلوبين، والمقارنة في:

عدد الطلاب، المدارس، الفرق، متوسط الصف، ونسبة النجاح:

المقارنة بين العام 1989م والعام 2010م

أولاً: المساق الصناعي والزراعي

جدول رقم(22) يوضح مقارنة المساقين الصناعي والزراعي في ظل الإسلوبين

الزراعي				الصناعي				المتغيرات
النسبة	التغيّر	2010م	1989م	النسبة	التغيّر	2010م	1989م	الطلاب
43.1%	نقص 968	500	1468	77%	2309	10053	7744	
83.3%	1 زيادة	6	5	48.8%	21	41	20	المدارس
52%	16 نقص	18	34	78.8%	55	208	164	الفرق
81%	9 نقص	39	48	9.8%	1	48	47	متوسط الصف
75%	16 نقص	50%	66%	2.7%	0.7%	44.8	44.1%	نسبة النجاح

ثانياً: المساق التجاري والنسوي

جدول رقم(23) يوضح مقارنة المساقين التجاري والنسوي في ظل الإسلوبين

النسوي				التجاري				المتغيرات
النسبة	التغيّر	2010م	1989م	النسبة	التغيّر	2010م	1989م	الطلاب
32.6% زيادة	720	1069	349	3% نقص	207	8460	8667	
22% زيادة	7	9	2	54.5% زيادة	20	44	24	المدارس
21.6% زيادة	29	37	8	6% زيادة	10	187	177	الفرق
34.9%	15	29	44	9% نقص	1	44	45	متوسط الصف
9% زيادة	1.5	51	49.5	70%	11.5%	55.9%	44.5%	نسبة النجاح

تعليق على المقارنة: من خلال البيانات يمكن القول أن التوسيع الذي شهده التعليم التقني في زيادة عدد مدارس و لكل المسافات عدا الزراعي، لهي زيادة عشوائية غير مخطط لها، والدليل إنخفاض عدد الفرق وزيادة الطلاب في آن واحد وفي مساق واحد، فهذه زيادة في الكلفة ونقص في درجة توفر المعلم مما يعني ضعف عملية التعليم، الأمر الذي أثبتته الهدر الطلابي في التجربة اللامركزية .

كما أن زيادة عدد المدارس في التعليم الزراعي والنقص الحاد في عدد طلاب هذ المساق له نقص التخطيط. فإدارة التعليم وظيفتها زيادة فاعلية التعليم وهذا لم يحدث. تبقى الحقيقة أن مستقبل التعليم الصناعي (التقني) متوقف على إدارة بعيدة النظر واسعة الأفق لبقه لها الكفاءة والقدرة و الحزم⁽¹⁾.

و الحقيقة إن الإختلال والتناقضات في التعليم التقني ككل، و داخل كل مساق ما يوحي أن التعليم التقني مهمل. وأن الإهتمام منصب وموجه إلى التعليم الأكاديمي.

فلا مركزية وضعت التعليم التقني تحت مدير عام التعليم؛ ونسبة لأختلاف فلسفات وإهتمامات الولايات و ظروفها أفرز التباينات في التعليم التقني من ولاية لأخرى.

وهذا ما أكده مكي محمد: هناك إختلال شاسع في الموازنة بين التعليم الفني(التقني) والأكاديمي، فرجحت كفة الأكاديمي على حساب التقني. وفكانت غزارة و عطالة في التعليم النظري وشح وندرة في التعليم المهني التقني ما أنعكس على خطط التنمية وعلى إستراتيجيتها للبناء القومي⁽²⁾.

و السبب الثاني غياب التمويل و قد حاول الملئقى التنسيقي⁽³⁾ معالجة هذه المشكلة بوضع صيغة مركزية لتقييم التجارب والنماذج المتميزة بين الولايات وتحديد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم التقني، على إن تعتمد هذه النسبة بتشريع وتشجيع القطاع الخاص ودعمه للإستثمار في مؤسسات التعليم التقني ونشر ثقافة التعليم التقني وإبراز دوره في المجتمع وإن تتبنى المشروعات القومية والمؤسسات الصناعية الكبرى تأهيل عدد من المدارس التقنية في إطار الشراكة الإستراتيجية وقيام مدرسة أنموذج في كل ولاية لأهمية ذلك. و رفع نسبة التعليم التقني إلى أكثر من 4% .

نجد في سلم التعليم ثبات التجربة اللامركزية ، أما في التجربة المركزية فإن السلم كان منقلب من 4 إلى 3 إلى 5 سنوات، في أحيان مختلفة⁽⁴⁾.

أما عصب التعليم (التمويل) فقد تآثر بالموقف السياسي والإقليمي والدولي نسبة لإرتباط التمويل بالإجندات السياسية، عليه توقف التمويل الخارجي أو كاد، هذا الأمر لا يرتبط بالإسلوب التنظيمي ولكن بالموارد المتاحة⁽⁵⁾ الموارد البشرية والمادية والتي تدخل في العملية التعليمية، كما يرتبط بالتوجهات، ولم يبق من أمر التعليم التقني مركزياً سوى المناهج والتقييم.

1. عبدالرازق عبدالغفار، 1969م التعليم الفني ، مجلة الوثائق العدد 20، ص 39

2. محمد أحمد كرس، 17 سبتمبر 1990م كلمة الجهاز القومي لتطوير المناهج و البحث التربوي ،مؤتمر سياسات التربية و التعليم

3. الملئقى التنسيقي الثالث والعشرون لوزراء ومديري التعليم بالولايات، 6 – 7 يونيو 2012 – ولاية الجزيرة ود مني ، ص 6 – 8

4. وزارة التربية و التعليم، 1980م مشاكل التعليم الفني، الاستراتيجية الجديدة، المؤتمر الاستشاري الاول للتعليم الفني

5. محمد منير مرسى، عبد الغني النوري، 1977م تخطيط التعليم واقتصادياته، دار النهضة العربية القاهرة ، ص 176

7. واقع التعليم التقني في ولاية الخرطوم:

أولاً: الاسلوب المركزي:

المدارس، الفرق، الطلاب، المعلمون.

جدول رقم (24) يوضح مدارس، فرق، الطلاب، المعلمون للتعليم التقني والأكاديمي في ظل المركزية ولاية الخرطوم.

النسبة	التعليم الاكاديمي	التعليم التقني	المدخلات
%10.5	143	15	المدارس
%9.9	1434	142	الفرق
%7.6	79772	6074	الطلاب
%17.8	2393	423	المعلمون

الإحصاء التربوي 1989م ص 123⁽¹⁾

ثانياً: الإسلوب اللامركزي (المدارس، الفرق، الطلاب والمعلمون)

جدول رقم (25) يوضح المدارس، الفرق، لطلاب والمعلمون للتعليم التقني والأكاديمي في ظل اللامركزية ولاية الخرطوم.

النسبة	التعليم الأكاديمي	التعليم التقني	المدخلات
%3.7	379	14	المدارس
%4.1	2092	86	الفرق
%3.5	95793	3400	الطلاب
%5.3	6678	352	المعلمون

الإحصاء التربوي (2010)م ص 213⁽²⁾ . الإحصاء التربوي (2010)م ص 99⁽³⁾

تعليق: مقارنة في المدخلات:

1. عدد المدارس: إنخفض عدد الطلاب التقنيين وإنخفضت نسبة الطلاب التقنيين إلى الأكاديميين
2. عدد الفرق: إنخفض عددها بصورة واضحة نسبتها إلى الأكاديمي
3. عدد الطلاب: إنخفض عدد الطلاب الفنيين وإنخفضت نسبة الطلاب الفنيين إلى الأكاديميين.
4. إنخفض عدد المعلمون.

1 . الإحصاء التربوي 1989م، مرجع سابق ص 123

2 . الإحصاء التربوي 2010م، مرجع سابق ص 213

3 . الإحصاء التربوي 2010م، مرجع سابق ص 99

مقارنة مساقات التعليم التقني في ولاية الخرطوم بين الإسلوبين في: المدارس، الفرق، والطلاب .

جدول رقم(26) يوضح المقارنة في التعليم الصناعي في ولاية الخرطوم بين الأسلوبين.

الإسلوب اللامركزي				الإسلوب المركزي			
المتغيرات				المتغيرات			
الطلاب	الفرق	الصف	المدارس	الطلاب	الفرق	الصف	المدارس
856	15	الأول	8	309	7	الأول	2
676	15	الثاني		294	7	الثاني	
658	15	الثالث		250	7	الثالث	
-	-	الرابع		204	5	الرابع	
2190	45	المجموع		1057	26	المجموع	

تعليق: إرتفعت كل المدخلات، المساق الصناعي حيث إرتفعت المدارس من 2 إلى 8 و الفرق من 25 إلى 45 والطلاب من 1057 إلى 2190.

المساق الزراعي: المدارس، الفرق والطلاب

جدول رقم (27) يوضح المدارس، الفرق، الطلاب في ولاية الخرطوم.

الإسلوب اللامركزي				الإسلوب المركزي			
المتغيرات				المتغيرات			
الطلاب	الفرق	الصف	المدارس	الطلاب	الفرق	الصف	المدارس
-	-	الأول	-	168	2	الأول	1
-	-	الثاني		182	2	الثاني	
-	-	الثالث		198	2	الثالث	
-	-	الرابع		130	2	الرابع	
-	-	المجموع		678	8	المجموع	

تعليق: تم تجفيف المدرسة الزراعية في الأسلوب اللامركزي والأصح أنها أصبحت مدرسة صناعية. كما أن متوسط طلاب الصف يدل على سوء تقدير في السقف الأقتصادي للصف لتحقيق الجودة المطلوبة في الخريجين.

المساق التجاري بنين: المدارس، الفرق والطلاب

جدول رقم (28) يوضح المدارس، الفرق، الطلاب للتعليم التجاري بنين بولاية الخرطوم للإسلوبيين.

الإسلوب اللامركزي				الإسلوب المركزي			
الطلاب	الفرق	الصف	المدارس	الطلاب	الفرق	الصف	المدارس
220	5	الأول	4	383	8	الأول	3
200	5	الثاني		365	8	الثاني	
210	5	الثالث		290	6	الثالث	
-	-	الرابع		248	6	الرابع	
630	15	المجموع		1286	28	المجموع	

تعليق: إرتفع عدد المدارس من 3 إلى 4 وإنخفض عدد الطلاب من 1286 طالب إلى 630 طالب، مما يعني إن التصور لهذا المساق غير واضح، وإن التعليم خدمة وليس إستثماراً. كما ان الكلفة مرتفعة لهذا المساق. التجاري بنات:

جدول رقم (29) يوضح المدارس، الفرق، الطلاب للتعليم التجاري بنات للإسلوبيين.

الإسلوب اللامركزي				الإسلوب المركزي			
الطلاب	الفرق	الصف	المدارس	الطلاب	الفرق	الصف	المدارس
113	3	الأول	1	114	7	الأول	2
120	3	الثاني		112	6	الثاني	
116	3	الثالث		87	5	الثالث	
000	000	الرابع		109	6	الرابع	
349	9	المجموع		422	24	المجموع	

تعليق: إنخفض عدد المدارس من مدرستين إلى مدرسة وإنخفض عدد الطالبات من 422 إلى 349 المساق النسوي:

جدول رقم (30) يوضح المدارس، الفرق، الطلاب للمساق النسوي بولاية الخرطوم وذلك للإسلوبيين.

الإسلوب اللامركزي				الإسلوب المركزي			
الطلاب	الفرق	الصف	المدارس	الطالبات	الفرق	الصف	المدارس
77	5	الأول	1	84	2	الأول	1
				48	1	الثاني	
72	6	الثاني		34	1	الثالث	
82	6	الثالث		53	1	الرابع	
-	-	الرابع					
231	17	المجموع		219	5	المجموع	

تعليق: الزيادة متواضعة وهناك تحقيق في إقتصاديات التعليم لهذا المساق من خلال إستغلال المباني خير إستغلال.

جدول رقم (31) درجة التوفر المعلمين:

الاسلوب المركزي		الاسلوب المركزي	
الطلاب	المعلمون	الطلاب	المعلمون
3400	352	6074	426

المصدر: من البيانات السابقة للإحصاء التربوي 1989م والعام 2010م

$$\text{درجة التوفر} = \frac{\text{عدد الطلاب}}{\text{عدد المعلمون}}$$

تعليق: الإحصاءات التي بنى الباحث على ضوءها دراسته العامين (1989 - 1990)م لانه عام بدأت توجهات سياسية أثرت على السياسة التعليمية وأن مخرجات هذا العام إما دخلت السوق العمل أو أكملت دراستها الجامعية ثم دخلت سوق العمل ولكل أغراض في البحث. أما العام الثاني فهو (2010 - 2011)م الذي يمثل المركزية و ينطبق عليه ماأشرنا إليه في العام الذي يمثل المركزية .

أشارت الإحصاءات إلى تراجع التعليم التقني أمام التعليم الأكاديمي وإن التعليم التقني غير متوازن. ولاحظ الباحث أن الإحصاء التربوي(2010)م جمع إحصاءات التعليم الحرفي إلى التعليم التقني مما يدل على خلو هذا القسم من خطط التربويين الذين لهم دراية بالتعليم التقني. إختفى التعليم الزراعي من ولاية الخرطوم، وأن هذا الخلل الذي صاحب التعليم التقني أكدت عليه الحكومة، بقرار جمهوري رقم 605 لعام(2004)م باعادة مركزية التعليم الفني⁽¹⁾ وإذا نظرنا إلى المقارنة بين المركزية و اللامركزية في السودان والمركزية واللامركزية في ولاية الخرطوم نلاحظ، إن اللامركزية وضعت التعليم الفني في أيدي الولايات فنجد التباين في التعليم التقني ومساقاته في مدخلاته ومخرجاته من ولاية لأخرى.

1 الهادي الامين محمد، وزارة التربية و التعليم، الاتحادية، الادارة العامة للتعليم الفني، المسئول عن ملف المنظمات الاجنبية.

المبحث السادس: التنظيم الإداري:

تمهيد:

إن تعدد المشاكل وتعقيدها، وعجز الأفراد في حل معظم تلك المشاكل، برزت الحاجة إلي بناء تنظمات تتصدي لهذه المشكلات، الملاحظ أننا نوصف التنظيمات في بعض صورها بالجيدة وفق قراراتها علي انجاز ما أنشأت من أجله، والعلاقات الإنسانية والرسمية معهودة إلي الوجود البشري، ودرجة الإتصال بينهم ولتوضيح التنظيم يجب تناول الموضوعات التالية .

1. مفهوم التنظيم:

وظيفة إدارية يتم بموجبها تحديد أو تصميم الإطار العام أو الهيكل الذي ويوضح وينظم ويرتب الجهود المبذولة ، وكما يعمل علي تنسيق هذه الجهود لتحقيق الأهداف ، وهذا يعنى تحديد ورسم العلاقات الرأسية والأفقية بين وحدات الهيكل الإداري ، أي تحديد المهام والمسؤوليات وتحديد آليات الإتصال، ومن هنا نلاحظ العلاقة القوية بين التخطيط والتنظيم

2. تعريف التنظيم :

- أ. الطريقة التي يتم بموجبها التعاون الإنساني من أجل تحقيق هدف مشترك (1)
- ب. هو الترتيب المنسق للأعمال اللازمة لتحقيق الأهداف، وتحديد السلطة والمسؤولية المعهود بها إلي الأفراد الذين يتولون تنفيذ هذه الأعمال (2)
- ج. إن التنظيم هو البناء الذي يقدم العمل الإداري من خلاله و من ثم تحقق وظائف الإدارة العامة (3)
- هـ. التنظيم وظيفة إدارية يتم بموجبها تحديد أو تصميم الإطار أو الهيكل الذي من خلاله تنظيم وترتيب جهود جماعة من الأفراد لتحقيق الأهداف المرسومة (4).

3. عناصر التنظيم هي :

- أ. الأنشطة :هي الأعمال المتعددة التي تمارسها المنشأة من خلال العناصر البشرية والمادية لتحقيق أهداف المنشأة المرسومة مسبقا .
- ب. الأفراد: هم الذين يكونون التنظيم من خلال توافر شروط تخدم معينة تجعلهم رؤساء أو مرؤسين .
- ج. الإمكانيات: هي المكونات المادية، الزمانية، المكانية والعلمية .
- هـ. النظم: هي الإجراءات واللوائح التي يتم بموجبها تنفيذ العمل .
- و. التنسيق: هو تحديد المسؤولية لكل وظيفة .
- ز. الهيكل: هو جسم المنشأة ، يحدد المسؤوليات والمستويات وفق إتخاذ القرارات أو تنفيذها أو تقديم العون في إتخاذها.

¹ حمزة خليل محمد علي، مشكلات الهيكل التنظيمي العام للإدارة التربوية بوزارة التعليم العام الإتحادية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

النيابن، كلية التربية، السودان، الخرطوم 2011م

² محسن هلال ، ايمن النحاس ميادي الإدارة . دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر والتوزيع الاسكندرية ط 2009م ص 122

³ ابراهيم درويش . مرجع سابق ص 195

⁴ عمر وصفي عقيلي . مرجع سابق ص 271

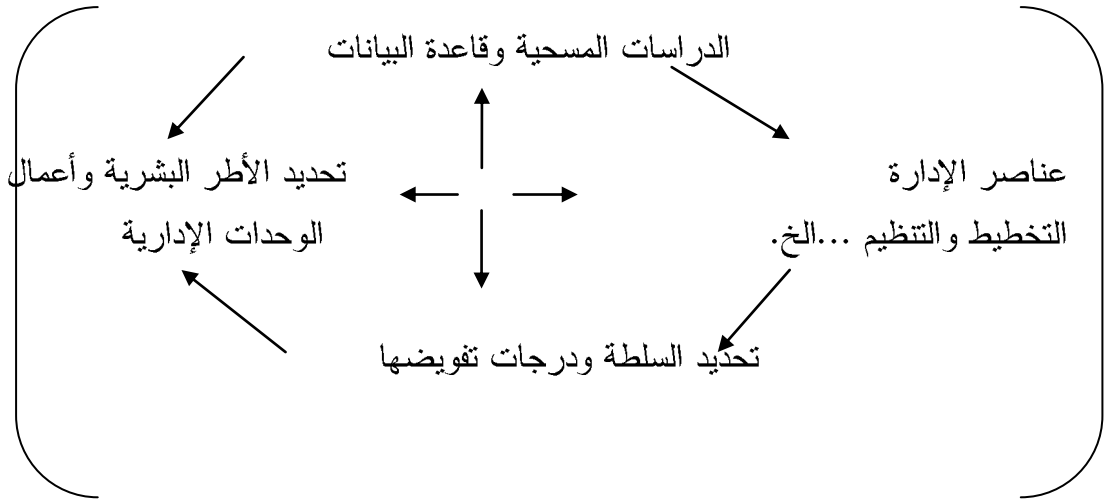
4. أهداف التنظيم :

- من التعريفات السابقة حددنا عناصر التنظيم، ومنها يمكن تحديد أهداف التنظيم .
- أ. يساعد التنظيم في تحديد نوع العلاقات داخل المنظمة، حيث يحدد لكل فرد علاقته التنظيمية بروؤسائه أو مرؤسيها أو خارجها (تجديد علاقات المنظمة مع المنظمات الأخرى)
- ب. توفير معايير للرقابة، من خلال معرفة كل فرد بالأنشطة المطلوبة منه، و طرق إنجازها.
- ج. يمنع الإزدواج وذلك بتوفير التنسيق .
- هـ. توفير السلطة وتحديد إطارها
- و. تحديد نطاق الإشراف الإداري .
- ز. يساعد في الإستغلال الأمثل للموارد والإمكانات .
- ح. تحديد درجة التفويض داخل المنظمة .

5. خطوات بناء التنظيم وعمله .

أهم خطوات بناء التنظيم الجيد :

- أ. تحديد أهداف المنظمة وخطتها، ومن ثم تحديد الأنشطة والإمكانات .
- ب. تحديد الأنشطة وتصنيفها .
- ج. تحديد ملامح الوحدات وفق تصنيف الأنشطة .
- هـ. تحديد الموارد والإمكانات وفق الوحدات .
- و. ربط الوحدات الإدارية للمنظمة من خلال تحديد الأهداف، ودرجة التفويض في السلطة .
- يمكن تلخيص خطوات البناء :



6. أنواع التنظيم :

يوجد نوعان من التنظيمات هما :

أ. التنظيم الرسمي وقد أشارنا إليه .

ب. التنظيم غير الرسمي

هو عبارة عن الجماعات البشرية التي تنشأ داخل المنظمة بشكل غير رسمي (1) وهناك أسباب تؤدي إلى ظهوره أو قوته، ويمكن إجمالها في القوى الثقافية، الدينية، السياسية، النوع، القبلية، درجة التباين بين أهداف المنظمة، الأهداف الخاصة، المصير المشترك .

7. أنماط التنظيم : يوجد نوعين من الأنماط هما:

أ. النمط الأول: النمط التقليدي الذي قام علي أساس نظرية (X) وإن هذه النظرية تنظر إلي السلطة و تنفيذ الأوامر دون مراعاة كثير من المتغيرات، ويمكن وصف المنظمة وفق هذه النظرية بالمنظمة الميكانيكية أو العسكرية وتصنف المنظمة الميكانيكية بالآتي(2):

1. يقوم التنظيم علي أساس الفرد الذي يعتبر الخلية الأساسية في تكوينه، وبالتالي فالنظرة جزئية وليست مسؤولة في مجال العمل

2. يعتمد التنظيم علي درجة عالية من التقسيم وتخصص الأعمال، حيث تقسم العمل الواحد إلي جزئيات يجري تحديدها وتوصيفها بدقة، وإسنادها إلي الأفراد

3. تحديد دقيق للمهام والمسؤوليات

4. مركزية شديدة في مجال السلطة والرقابة، حيث تتمركز السلطة والرقابة والاتصالات الرئيسة في قمة الهرم التنظيمي

5. تفرض أخذ أغلب الاتصالات والتفاعلات بين الأفراد بشكل عمودي

6. الولاء للمنظمة والخضوع للسلطة أساس لقبول الفرد في المنظمة وإستمرارته في العمل

7. مشاركة "ديموقراطية العمل" شبه معدومة

ب. النمط الثاني :

هو النمط القائم علي أساس النظرية (Y) ويتصف التنظيم بالخصائص التالية:

1. النظرة الشمولية

2. عدم المبالغة في تطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص فيه.

3. الإعتماد علي فكرة أن البنية الأساسية التي يقوم عليها التنظيم هي جماعة العمل، وليس الفرد ؛ وبالتالي فالعمل يقدم علي أساس جماعي تعاوني

4. تبني ديمقراطية العمل التي تقوم علي أساس المشاركة والتعاون البناء بين الرؤساء والمرؤوسين

5. المسؤولية جماعية وشاملة لجميع أعضاء المنظمة .

1. عمر صيفي عقيلي . مرجع سابق ص 279

2. نفس المرجع ص 279

6. التنظيم غير الرسمي والتركيز علي الرقابة الذاتية من خلاله فهي صورته مفيدة من صور الرقابة
7. تنمية الإتصال الأفقي والعمودي علي حد سواء من أجل زيادة التنسيق .
8. الإعتماد علي التحفيز المعنوي والمادي في آن واحد لتنمية ولافراد للمنظمة وإرتباطهم بها بدلاً من الإعتماد علي السلطوية والخضوع التام للقواعد واللوائح والتعليمات .
9. تنمية القدرة علي إتخاذ القرارات في المستويات الإدارية كافة .
10. المرونة في العمل .

تعليق: هذين النمطين لايمثلان النظرية (×) ولا نظرية (γ) وإن الأول يناسب المنظمات المستقرة أما الثاني فهو يناسب المنظمات المتغيرة ويناسب التغيرات السريعة ودلت التجربة اليابانية علي أن النمط الثاني أفضل. والنمطين البيروقراطي المصفوفة يتبعان علي الترتيب النمطين السابقين .

8. الهيكل الإداري :

الهيكل التنظيمي ويطلق عليه آخريين البنيان التنظيمي ويقصد به الإطار الذي يوضح التقسيمات أو الوحدات، والأقسام الإدارية التي تتكون منها المنظمة ويجب أن ترتب علي شكل مستويات فوق بعضها البعض، تأخذ شكل الهرم يربطها خط سلطة رسمية تتناسب من خلاله الأوامر والتعليمات والتوجيهات من المستوي الأعلى إلي المستوي الأدنى، ومن خلاله توضح مراكز إتخاذ القرار ومراكز السلطة والمسؤولية. من هذا المنطلق فإن العوامل التي تؤثر في الهيكل إما فلسفة المنظمة أو قدرات المنظمة المادية البشرية ونوع المدرسة الفكرية التي صمم عليها الهيكل .

9. خصائص الهيكل التنظيمي الجيد:

- أ. يراعي تحديد الأطر البشرية والمواصفات الفنية المطلوب توافرها .
- ب. يوفر قنوات الإتصال في أعلى المستوي الرأسي أو الأفقي .
- ج. يحدد نطاق الإشراف
- د. يحسن إستغلال الموارد المتاحة .
- و. يوفر درجة من المرونة
- ز. يوضح نوع العلاقات داخل المنظمة .

10. الهيكل التنظيمي:

هو : الإطار الذي تمارس الإدارة بداخله وظائفها أو الوعاء الذي يربط نشاط الوظائف المتعددة التي تقوم بها اجراءات التنظيم المختلفة⁽¹⁾ أو هو: إطار العمل الذي يقود إلي تحقيق الأهداف في سهولة ويسر⁽²⁾

¹ . ادم اسحق حامد، 2011م، الإدارة التعليمية وجامعة السودان المفتوحة، ص75 .
² حمزة خليل محمد علي ،مرجع سابق

11. المهام والإختصاصات :

في ضوء المرسوم الثاني عشر الذي قام بتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والولاية صدر القرار الجمهوري رقم 58 لسنة (1995م) لتحديد مهام واختصاصات الوزارة الاتحادية في الآتي⁽¹⁾:

أ. بناء وتنمية قاعدة البيانات والمعلومات التربوية، وتحديث رسائل الربط المعلوماتي، واعتماد التخطيط التربوي الإستراتيجي.

ب. تعميم التعليم الأساسي، وإلزاميه بالتوسع الكمي لإحداث العدالة وإتاحة الفرص ، لتحقيق توازن في كم ومستويات التعليم بين الولايات، والسعي الجاد لزيادة في المناطق التي تحتل فيها النسبة (الولايات المتأثرة بالحرب ومناطق التماس)

ج. توسيع وتطوير التعليم الثانوي في إطار المناهج الجديدة يستوعب كل الناجحين من مرحلة التعلم الأساسي .
هـ. ترقية نوع التعليم، ورفع كفاءته بترقية البيئة التعليمية، وتطوير المناهج وتحديثها، وتجويد طباعة الكتاب المدرسي

و. تأمين التعليم للفئات الخاصة بالرحل، نازحين، معاقين، والمناطق صعبة الوصول وغير ذلك .

ز. ربط التعليم بالإحتياجات الثقافية والإجتماعية والإقتصادية للمجتمع .

ح. القضاء علي الأمية الأبجدية وسد منافذها .

ط. إعداد وتأهيل المعلمين، وتحسين أوضاعهم، وتمهين التعليم للمحافظة علي مسيرة المعلم السوداني في المحيط الاقليمي .

ك. تشجيع التوسع في التعليم الخاص والأهلي، وتوسيعا لدور المجتمع في التعليم وإصدار التشريعات واللوائح المنظمة لانتشاره وضبطه في حدود السياسة العامة

ل. توسيع فرص التعاون الدولي والتبادل الثقافي والتعليمي وتوظيفها في تطوير التعليم

م. تدعيم مفاهيم السلام والأمن الإجتماعي والوحدة في البرامج التعليمية .

ن. قيادة ودعم التخطيط اللغوي بتقوية لغة التخاطب القومي، والعناية باللغات الأجنبية الحية وكتابة اللغات المحلية تنشيطا للتراث السوداني المتنوع .

ش .العناية بالتعليم قبل المدرسي بإعداده سيكون مرحلة من مراحل التعليم .

ظ. تنويع مصادر تمويل التعليم .

12. مهام واختصاصات الوزارة الولائية: (2)

تختص الوزارة الولائي بتنفيذ السياسات العامة الخاصة بالعملية التربوية والإشراف الإداري والفني علي مؤسسات التعليم بالولايات وفقا للمرسوم الجمهوري رقم 68 لسنة(2001م)

أ.إعداد الخطط والبرامج لتنفيذها والسياسات القومية للتعليم، والإشراف الإداري والفني علي العملية التربوية والتعليمية بالولاية

1. جمهورية السودان وزارة التربية والتعليم، التعليم للجميع، 2003م، الخطة الوطنية للتعليم للجميع، الخرطوم ص 93_154

2. التعليم للجميع مرجع سابق ص 155

ب. الإشراف الفني والإداري علي إمتحانات الشهادة بمرحلة الأساس، ودراسة وتقييم نتائج الإمتحانات الأخرى لتقويم مستوي التعليم بالولاية.

ج. تنفيذ مناهج وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار، واليافعين والتعليم قبل المدرسي، والتربية الخاصة برعاية الفئات ذات الإحتياجات التعليمية الخاصة، وتنفيذ خطط وبرامج لتطوير تلك المؤسسات.

هـ. التنسيق مع الأجهزة المختصة في الإشراف الفني علي التعليم الشعبي والخاص والأجنبي والترخيص للمنشآت التربوية والتعليمية الخاصة.

1. التنسيق مع الأجهزة المعنية لتأهيل وتدريب الفاقدين التربويين.

2. متابعة وتنفيذ خطط وبرامج المناشط التربوية، والإهتمام بالنشاط الطلابي بالولاية بما يحقق ترقية المجتمع والإمتاع الدراسي للطالب.

3. الإشراف علي إنشاء مرافق التعليم العام، والتعليم قبل المدرسي، ومحو الأمية وتعليم الكبار بالولاية.

4. إنفاذ الخطط والبرامج القومية لتطوير التعليم التقني؛ تلبية للإحتياجات التنموية بالولاية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

5. الإشراف علي التعليم الديني بالولاية.

ثانياً: الدراسات السابقة

إستفاد الباحث من الدراسات السابقة، حيثُ ساهمت في تحديد المنهج الدراسة وتحديد المجتمع وطريقة إختيار العينة وطرق المعالجة الإحصائية، رتبها وكانت الدراسات المحلية (السودانية) تليها العربية ثم الأجنبية. ثم المؤتمرات والأوراق العلمية.

أولاً: الدراسات المحلية لدرجة الدكتوراة ورتبت تصاعدياً

الدراسة الأولى: سعاد ابراهيم عيسى⁽¹⁾:

هدف الدراسة: رمت الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. الوقوف على حجم مشكلة الهدر بالتعليم الجامعي
2. البحث عن الأسباب والدوافع وراء الهدر
3. تحديد وسائل معالجة الهدر.

منهج الدراسة: إتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من كليات جامعة الخرطوم ،ومؤسساتها ، ومن الطلاب و العاملين فيها

أدوات الدراسة: إستخدمت الباحثة الأدوات التالية:

أ. الاستبانة

ب. المقابلة

وقد قدمتهما إلى:

1. المسؤولين بعمادة الطلاب (جامعة الخرطوم)

2. الوحدات الإدارية ذات الصلة بإدارة جامعة الخرطوم

أهم النتائج: إن الخلل المتصل بمخرجات التعليم العالي الجامعي وهو خلل تعكسه مجموعة المتناقضات و خطط التنمية من الأطر الجامعية بأعدادها ومؤهلاتها المحددة وبين ماتقدمه مؤسسات التعليم العالي من خريجين بإعداد ومؤهلات تبعد كل البعد عن المطلوب، وهو وضع ظل يضاعف مشكلات العطالة والتي تضافرت مجموعة أخرى من العوامل علي خلفها وتزيد من معدل حدوثها عام بعد عام، ويعتبر ذلك كله من غياب الفلسفة الواضحة للتعليم العالي في السودان

1. سعاد ابراهيم عيسى، 1993م، الهدر الطلابي بالتعليم الجامعي واثره على التكلفة والمردود، رسالة دكتوراة منشورة، كلية التربية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان

الدراسة الثانية: أحمد فرج الصغير: (1)

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تفصي أثر التعليم الثانوي على التنمية الاقتصادية ودخل الخريجين في مدينة سبها الليبية خلال الفترة (1982_1992)م ومدى تحقيق التعليم الثانوي لأهدافه في إعداد الطلاب علمياً ومهنياً وأنعكاس ذلك على النشاط الإقتصادي والدخل القومي، مع الوقوف على الأنفاق على التعليم وتمويله.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي أدوات الدراسة: إتمد الباحث على الأستبانة كأداة لجمع البيانات، وإستخدم النسب المئوية ومعامل الارتباط بيرسون للتجزئة النصفية ومعادلة التنبؤ لسبيرمان براون كما إستخدم مربع كاي

أهم النتائج:

أ. المدرسة الثانوية تعد الطالب ليكون واثقاً بنفسه، ومؤهلاً مهنياً، كما تساعده على أكتشاف مهارات يستفيد منها في حياته اليومية.

ب. خريج التعليم المهني و الفني يتمكن من الحصول على العمل، ومرتب أكبر وأفضلية في المساهمة في حركة المجتمع الإقتصادية أكثر من خريج التعليم الثانوي العام(الأكاديمي) الذي تكون فرصته أكبر في مواصلة الدراسة.

ج. هنالك نقص في الأجهزة التعليمية والكتب والبرامج الترفيهية .

ه. الإنفاق على التعليم الثانوي يحقق عائداً اقتصادياً يفوق الإنفاق عليه.

الدراسة الثالثة: محمود محمد كيلاني: (2)

هدف الدراسة: مقارنة تكلفة التعليم الجامعي الحكومية بالخاص

مجتمع الدراسة: المؤسسات ذات الصلة بموضوع البحث (الجامعات السودانية الحكومية و الخاصة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

منهج الدراسة: أستخدم الباحث المنهج الوصفي

أهم النتائج:

1- زيادة عدد الجامعات الحكومية بنسبة 188.9% و الخاصة بنسبة 900%

2- زيادة عدد الطلاب بنسبة 554.8%

3- زيادة الهدر الطلابي

1. أحمد فرج الصغير، 1996م، دراسة، تحليلية، لإثر التعليم الثانوي بأنواعه، في التنمية الاقتصادية، ودخل خريجة في الفترة (1982_1992)م، بمدينة سبها، ليبيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان
2. محمود محمد كيلاني، 1999م، تكلفة التعليم الجامعي الحكومي و الخاص، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة امدرمان الاسلامية الخرطوم السودان

الدراسة الرابعة: الطيب عبد الوهاب محمد مصطفى⁽¹⁾:

هدف الدراسة:

1. معرفة حجم و تطوير التعليم الثانوي بولاية الخرطوم ووفائها لحاجاته.
2. معرفة حجم و تطوير الأنفاق على التعليم الثانوي.
3. الوقوف على أسباب الزيادة في الأنفاق .
4. معرفة مدى تخفيف التعليم الثانوي بولاية الخرطوم لأهداف التخطيط التربوي.
5. معرفة مدى إنعكاس الأنفاق على التعليم الثانوي على المردود الاقتصادي و الاجتماعي،
6. امكانية تخفيض نفقات التعليم الثانوي بولاية الخرطوم.

منهج الدراسة: إستخدام الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع الدراسة: مديرو التعليم في المحليات ،ومديرو المدارس الثانوية بولاية الخرطوم.

أهم النتائج:

1. إرتباط التمويل الأجنبي بالعوامل السياسية والأيدولوجية للدولة، أضعف من دوره في تمويل التعليم التقني.
2. عدم وجود جهة إدارية لتنسيق المناشط التي تمول بالعون الأجنبي قلل من دوره في تمويل التعليم
3. عدم وفاء الحكومة بتنفيذ نصيبها من المكون المحلي للمشاريع أضعف التمويل الأجنبي للتعليم الثانوي.
4. عدم توفر الدراسات والمعلومات الكافية لمشاريع ساهم في ضعف التمويل الأجنبي للتعليم الفني
5. من أسباب أزدیاد حجم الأنفاق على التعليم الثانوي إرتفاع كلفة الأجهزة و المعدات المدرسية.
6. غياب المختبرات و المعامل المطلوبة يؤدي إلى تدني نوعية التعليم.
7. ضعف الأنفاق على التعليم الثانوي ساهم في عدم توفر المعلم المؤهل والمدرّب.
8. خريجوا المدرسة الثانوية لم يكتسبوا المهارات التي تساهم في زيادة إنتاجه

الدراسة الخامسة: محمد عبدالله خير الله⁽²⁾:

هدف الدراسة:

1. التعرف على دور التعليم الفني والتقني في التنمية الإجتماعية والإقتصادية في السودان
 2. التعرف على الجهود المبذولة من الدولة للنهوض بالتعليم الفني والتقني في السودان.
 3. التعرف على المشاكل التي تواجه هذا النوع من التعليم.
- مجتمع الدراسة: مديرو التعليم الفني وعمداء الكليات التقنية و مديرو المؤسسات الفنية و التقنية و مديرو المشروعات التنموية.

منهج الدراسة: إستخدام الباحث المنهج الوصفي

1. الطيب عبد الوهاب محمد مصطفى، 2002م، الإنفاق على التعليم الثانوي بولاية الخرطوم و أنعكاساته على المردود الاقتصادي و الاجتماعي رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، الخرطوم السودان
2. محمد عبدالله خير الله، 2009م، التعليم التقني و التقاني و أثره على التنمية الإجتماعية و الاقتصادية ، ضوء الأستراتيجية القومية الشاملة ،كلية التربية جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة الخرطوم السودان

أهم النتائج:

1. واقع التعليم الفني و التقني في السودان غير ظاهر.
2. ضرورة إنشاء مراكز لتدريب المعلمين الفنيين.
3. ضرورة إشراك المؤسسات ذات الصلة بهذا النوع من التعليم لضمان تطويره.

الدراسة السادسة: منتصر سيد عبد المتعال السيسي⁽¹⁾:

هدف الدراسة:

1. ضرورة استخدام التقنيات في المدارس الصناعية .
 2. التعرف على النظرة المستقبلية لتطوير التعليم الفني.
 3. التحقق من ملائمة الأهداف الموضوعية للمنهج بمحتوياتها.
 4. مدى توفر الأجهزة والمعدات الحديثة وأثرها في التحصيل المعرفي.
- مجتمع الدراسة: مديرو التعليم الفني، وخبراء التعليم الفني، والأمانة العامة للتعليم الفني، ومديرو المدارس التقنية والمعلمون فيها.

منهج الدراسة: إستخدام الباحث المنهج الوصفي

أهم النتائج:

1. إن جميع المواد و خاصة الفنية ذات صلة مباشرة بالتقنيات وهي تمكن الطلاب من تطبيق ما درسوه.
2. تحقق التقنيات دافعية للتعليم
3. تحقق الأهداف التربوية لبعض المفاهيم العلمية.

الدراسة السابعة: سر الختم حسبو بابكر⁽²⁾:

هدف الدراسة:

1. التعرف على واقع برامج التدريب المهني والتلمذة الصناعية.
 2. التعرف على الكفايات الواجبة توافرها لدى خريجي التدريب المهني.
 3. مدى ملائمة البرامج التي تقدم بالتدريب المهني لإحتياجات سوق العمل.
- مجتمع الدراسة: مراكز التدريب المهني والتلمذة الصناعية.

منهج الدراسة: إستخدام الباحث المنهج الوصفي

أهم النتائج:

1. لا تتم مراجعة منهج برامج التدريب المهني بصورة مستمرة.
2. لا تشارك الصناعة في مراجعة المناهج.
3. لا تتوفر المعدات و قطع الغيار بصورة كافية.

1. منتصر سيد عبد المتعال السيسي، 2010م، واقع استخدام التقنيات في منهج التعليم الثانوي و الفني و الصناعي في السودان، كلية التربية جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، رسالة دكتوراة الخرطوم، السودان 0

2. سر الختم حسبو بابكر، 2010م، تقديم برامج مراكز التدريب المهني والتلمذة الصناعية في ضوء مطلوبات سوق العمل ، دراسة تطبيقية على ولاية الخرطوم، رسالة دكتوراة كلية التربية جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا الخرطوم

4. لا تتفق مؤهلات المدرسين مع اهداف برامج التدريب.

5. لا يتوفر العدد الكافي من المدربين.

6. مراتب المدربين غير مناسبة مقارنة مع زملاءهم في الصناعة.

الدراسة الثامنة: ضياء عبد المحمود الزوبيعي⁽¹⁾:

هدف الدراسة:

1. التوصل إلى نموذج يمكن بواسطته تقديم مؤسسات التعليم التقنية باستخدام المؤشرات ذات الدلالة الإحصائية.

2. تقويم أداء إدارة المؤسسات التقنية بمهامهم الوظيفية والإدارية في الجوانب التالية: اتخاذ القرارات، تطوير أساليب العمل، المحافظة على أوقات الدوام.

مجتمع الدراسة: الكليات التقنية وعددها تسعة عشر.

منهج الدراسة: استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

أهم النتائج:

1. خلق جو من المنافسة الإيجابية بين الكليات يعتمد على نموذج مقيس وواضح للتقييم يؤدي إلى رفع كفاءة الاداء.

2. التعليم التقني يعتبر رافد مهم للرقى والتقدم الحقيقي.

3. تطوير وتعدد التقنيات بصورة كبيرة يترتب على الدول النامية، إن تطور وتبلور نظام التعليم التقني ليوكب هذه التغيرات المتسارعة سواء من جانب اختيار الإدارة الفاعلة.

4. ضعف التوثيق للأنشطة

الدراسة التاسعة: صالح آدم محمد علوان⁽²⁾:

هدف الدراسة:

1. إبراز دور الحكم المحلي، التنمية المتوازنة

2. المساهمة في كشف الواقع المعاش والمساعدة في تحديد المشكلة وضع الحلول اللازمة.

3. إلى أي مدى ساهمت تجربة الحكم المحلي في تحقيق التنمية المتوازنة.

4. مساعدة متخذي القرار فيما يساهم في تطوير الحكم المحلي، وتحقيق التنمية المتوازنة.

منهج الدراسة : استخدام الباحث المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي.

مجتمع الدراسة: يستخدم الباحث عينة من موظفين الحكم المحلي والحكم الإتحادي.

أهم النتائج:

1. قوانين ولوائح الحكم المحلي لم تطبق على أرض الواقع، وبالتالي أدت إلى إحداث التنمية غير المتوازنة

1. ضياء عبدالمحمود الزوبيعي، 2011م، تصميم نموذج و تطبيقه لتقييم أداء مؤسسات التعليم التقني في السودان، كلية التربية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، الخرطوم، السودان

2. صالح آدم محمد علوان، 2014م، تجربة الحكم المحلي في السودان وأثرها في التنمية المتوازنة ، دراسة حالة ولاية جنوب دارفور (2001 – 2010) رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، الخرطوم السودان

2. الإضطرابات الأمنية وعدم الإستقرار في مؤسسات الحكم المحلي، والاتفاقات الموقعة مع حاملي السلاح ، وضعف البيانات والبنى التحتية أعاقت إحداث التنمية بالولاية.
3. سوء التخطيط وعدم التوظيف الأمثل للكوادر البشرية في مؤسسات الحكم المحلية بالولاية أهدر كثير من الموارد والامكانات التي تساهم في عملية التنمية المتوازنة.
4. تدخل المركز في الشأن الداخلي المحلي والولائي، وخلق الوظائف والترقيات وتوظيف طاقات المجتمع لخدمة رغبات الأفراد أعاق تجربة الحكم المحلي والتنمية المتوازنة.
5. إنشاء المحليات ومؤسسات الحكم المحلي لم تك بالطريقة العالمية حسب الأسس والمعايير، و إنما للترقيات القبلية (محلية لكل قبيلة) بالولاية ثلاثون محلية وثلاثون معتمد.
6. طريقة إختيار المناصب العليا في الولاية (الوالي، المعتمد، الموظفين) من أبناء الولاية أو المحلية المعينة سبب كثير من الصراعات الداخلية.
7. السلطة المركزية وعدم وضوح الصلاحيات والإختصاصات بين المركز والولايات والصراع بين المحلية والولاية من جهة والولاية والمؤسسات المركزية من جهة أخرى، وتدخل المركز في شؤون الولاية أضعف المحليات، والولاية أسيرة للمركز.

الدراسة العاشرة: الهادي ابراهيم محمد عبد الله (1):

هدف الدراسة :

1. التعرف على برامج مقترح لتدريب المعلمين الفنيين بالسودان.
 2. تقويم البرامج المقترح بطرق علمية لتطوير عملية التدريب التربوي.
 3. التوصل إلى برامج لتطوير اقسام التدريب في مجال إعداد المعلمين الفنيين.
- مجتمع الدراسة: معلمو التعليم الفني في ولاية الخرطوم.
- منهج الدراسة: إستخدام الباحث المنهج الوصفي
- أهم النتائج:

1. التدريب الفعال هو التدريب الذي يحقق أهدافه المرجوة والغرض منه، ولذلك التحدي الذي يواجه عملية التدريب هو مدى تحقيقه لأهدافه ووصوله إلى نتائج المرجوة.
2. يعتمد نجاح العملية التدريبية على مدى دقة تحديد الأختيارات التدريبية، والإختيار الصحيح للمتدربين.
3. لكي ينجح التدريب يجب أن يواجه حاجة من الحاجات
- تقسيم وقياس من التدريب من أهم مراحل التعليم التدريبية.
4. أن تنوع أساليب التدريب يعتبر من مقومات نجاحه.

1. الهادي ابراهيم محمد عبدالله، 2016م، تصور مقترح لتدريب المعلمين الفنيين بالمرحلة الثانوية بولاية الخرطوم اثناء الخدمة ، دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ،كلية التربية، جامعة أمدرمان الإسلامية الخرطوم السودان

الدراسة الحادية العاشرة: فضل السيد عمر الخضر عبد الغني⁽¹⁾

هدف الدراسة:

1. التعرف على المشاكل التي تواجه التعليم التقني والفني.
2. التعرف على مشاكل إنشاء التعليم التقني التقاني.
3. التعرف على الجهود المبذولة من قبل الدولة
4. التعرف على مساهمة سوق العمل في مناهج التعليم التقني والتقاني.
5. التعرف على الكفايات المهنية، والصناعية الضرورية التي يمتلكها الخريج.
6. التعرف على النظرة الإجتماعية لطالب التعليم التقنية والتقاني.
7. وضع ملامح ورؤى المستقبل التعليمي في ضوء التطورات في العالم العربي والتوقعات والأجتماعية فيه.

مجتمع الدارسة: معلمو التعليم التقني و التقاني وخريجيهما

منهج الدراسة: إستخدام الباحث المنهج الوصفي.

أهم النتائج:

1. أهداف التعليم التقني واضحة لكن المشكلة في التنفيذ.
2. المرتبات غير مجزية ولا تلبى رغبات العاملين .
3. عدد الأطر بالتعليم التقاني و التقني غير كافية.
4. الهياكل الإدارية الموجودة لا ترضي طموحات أساتذة التعليم التقنية والتقاني، مما يترتب علي المجلس التقني مراجعته.
5. لا يتم إستغلال القروض و المنح لتطوير التعليم التقني .
6. مباني التعليم التقني قديمة ومتهالكة وغير محفزة للعمل.
7. المعدات والآليات بالورش قديمة وغير مواكبة لسوق العمل .
8. لا تم جلب أي معدات جديدة.

الدراسة الثانية عشرة: حياة الخضر عبد العظيم بابكر⁽²⁾:

هدف الدارسة:

1. التعرف على نظرة المجتمع الفني وللعامل الفني.
 2. التعرف على الخلفية الإقتصادية والإجتماعية لطلاب التعليم الفني.
- مجتمع الدارسة: طلاب التعليم الفني في المساق الصناعي، و أولياء الأمور لثلاث مناطق ولاية الخرطوم (المنشية، الحلة الجديدة، الصحافة)

1 فضل السيد عمر الخضر عبد الغني، 2016م واقع التعليم الفني و التقني في السودان (المشكلات والحلول) رسالة دكتوراة منشورة، كلية التربية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، الخرطوم السودان

2. حياة الخضر عبد العظيم بابكر، 2018م، العوامل المؤثرة في نظرة المجتمع للتعليم الفني والعمل الفني، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات الإقتصادية والإجتماعية_ قسم علم الاجتماع والإثنورولوجيا الإجتماعية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان

منهج الدراسة: إستخدمت الباحث المنهج الوصفي.

أهم النتائج:

1. الخلفية الإقتصادية والإجتماعية للطلاب لها دور وافر في إتحاقهم بالتعليم الفني،

2. غالبية الطلاب ينظرون نظرة دونية للتعليم الفني و العمل الفني،

3. العوامل التي أثرت في النظرة الدونية للتعليم الفني :

أ. التحصيل الأكاديمي

ب. ضعف دور معلمي الأساس في توجه الطلاب نحو التعليم الفني

ج. غياب مناهج التربية المهنية في مرحلة الأساس.

3. غياب دور وسائل الإعلام.

4. أولياء الأمور ينظرون نظرة دونية التعليم الفني، والعوامل التي تؤثر في نظرتهم أرتباطه بضعف

التحصيل الأكاديمي وصعوبة التطوير الأكاديمي .

ثانياً: الدراسات المحلية لدرجة الماجستير:

الدراسة الاولى: رحمة الله أحمد سالم (1):

هدف الدراسة:

1. معرفة أهداف التعليم الفني الصناعي في السودان إلى أي مدى:

أ. تحقيقها لأهداف خطة التنمية في السودان.

ب. تلبيتها للسودان في تخريج عمال مهرة.

مجتمع الدراسة:

1. مجتمع رجال التربية وهو المجتمع الذي له علاقة مباشرة بالتعليم الصناعي في السودان.

2. يتكون مجتمع الدراسة من العمال خريجي المدارس الثانوية الفنية الصناعية الموجودين داخل المصانع

والمؤسسات التي تقوم داخل منطقة العاصمة القومية وهي المنطقة الصناعية بحري، المنطقة الصناعية

الخرطوم حسبما تتركز الصناعات الرئيسة.

منهج الدراسة: إستخدم الباحث المنهج الوصفي.

أهم النتائج:

1. ضرورة وضع مناهج جديدة للتعليم الفني تواكب التغيير في المجال الصناعي وإدخال بعض التخصصات

التي لا يحتويها المنهج، وخاصة الصناعات النسيجية والبتروكيماويات وإلغاء المواد الأكاديمية.

2. إنشاء معاهد متخصصة لمد التعليم الصناعي بالعمال المدربين والمؤهلين.

3. ربط خطط تطور التعليم الصناعي بخطط التنمية الاقتصادية في البلاد، وذلك بان يكون هناك مسح

للمشاريع التنموية القائمة أو المزمع قيامها قصيرة ومتوسطة المدى.

1. رحمة الله احمد سالم، 1987م، تقويم اهداف التعليم الثانوي الصناعي في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية،جامعة ام درمان الاسلامية الخرطوم السودان

4. ضرورة التخطيط الذي يربط بين عدد الطلبة في المدارس الصناعية وحاجة سوق العامل من العاملين المهرة. سواء كان عن طريق التخطيط بعيد المدى أو حصر القوى العاملة.
5. ضرورة التنسيق بين المدارس الصناعية وبين المؤسسات الصناعية في التدريب وتحديث وسائل التعليم لتواكب التغيرات الصناعية.
6. إعداد الورش والمعامل في المدارس الصناعية بأجهزة وأدوات حديثة، وتوفير الميزانية الكافية لتوفير المواد الخام.
7. ضرورة وضع شروط خدمة في جميع القطاعات لخريجي المدارس الصناعية.
8. ضرورة إحتواء المناهج على ما يجعل الطالب يتذوق المهنة تذوقاً سليماً وعميقاً حتى يؤمن بها فيخلص لها ويحبها و يحترمها ويسعى بالنهوض بها.

الدراسة الثانية: محمود محمد كيلاني⁽¹⁾:

هدف الدراسة: حساب تكلفة تعليم الطالب التعليم الثانوي التجاري الحكومي سواء كانت تكلفة أسرية أم حكومية من خلال عرض مدخلات التعليم التجاري، والحكومية وتحليل بياناته.

مجتمع الدراسة: المدارس التجارية الثانوية وأولياء الامور، وقد أخذ عينة من ثلاث مدارس من الأقليم الشرقي وأربع من العاصمة الخرطوم.

منهج الدراسة: إستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي

أهم النتائج: إن الزيادة في عدد الطلاب والمدارس التجارية زيادة غير مخططة أي انها زيادة عشوائية و نتجت عنها زيادة العاملين غير المدربين ومناهج غير مجربة، كما أدت قلة امكانيات الدولة إلى زيادة عدد الاسرة في تعليم ابنائها وكل هذا أدى الى تدني النتائج في هذا النوع من التعليم المتمثل في تدني الناجحين تتراوح بين 85% و 95% من عدد الجالسين لامتحان الشهادة(1975)م أخذت في التدني بعد زيادة عدد المدارس التي فتحت بعد هذا العام.

الدراسة الثالثة: الطيب عبيد الوهاب محمد مصطفى⁽²⁾:

هدف الدراسة:

1. التعرف على مصادر تمويل التعليم مرحلة الأساس بولاية الخرطوم.
 2. التعرف على أسباب قصور كل من مصادر التمويل عن الوفاء بأحتياجات تعليم مرحلة الأساس
 3. تلمس إمكانية تخفيض تكلفة تعليم مرحلة الأساس بولاية الخرطوم.
- مجتمع الدراسة:
- مديرو التعليم الأساس بولاية الخرطوم، المديرون التنفيذيون للمحليات بولاية الخرطوم، رؤساء المجالس بالمحليات بولاية الخرطوم.

1. محمود محمد كيلاني، 1991م تكلفة طالب التعليم الثانوي التجاري في جمهورية السودان، رسالة ماجستير غير منشورة الخرطوم السودان
 2. الطيب عبد الوهاب محمد مصطفى، 2000م، الانفاق على تعليم مرحلة الأساس بولاية الخرطوم المردود الاقتصادي و الاجتماعي ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - لخرطوم ،السودان

منهج الدراسة: إستخدام الباحث المنهج الوصفي

أهم النتائج:

1. من أسباب ضعف التمويل الحكومي لتعليم الأساس قلة الموارد المخصصة للأنفاق على الخدمات المختلفة.
2. ضعف الدعم الأتحادي لمقابلة الصرف الناتج عن تغييرات السياسة التعليمية أثر سلباً على تمويل تعليم الأساس.
3. الظروف الاقتصادية التي أدعت إلى إنخفاض مستوى دخل الفرد وإنشغاله بكسب العيش أثر سلباً على الأهتمام الشعبي لتمويل تعليم مرحلة الأساس.
4. النظم السياسية والأيدولوجية للدولة تؤثر على تدفق التمويل الأجنبي لتعليم الأساس.
5. يمكن تخفيض تكلفة تعليم الأساس عن طريق عدد من الوسائل.
6. عدم تفعيل صندوق دعم التعليم أدى إلى ضعف دوره في تمويل مرحلة الأساس.

الدراسة الرابعة: محمد عبد الله خير الله⁽¹⁾:

هدف الدراسة:

1. التعرف على نشأت وتطور التعليم الصناعي و الحرفي في مراحل الأولى.
 2. محاولة معرفة مدى بلوغ تحقق أهداف التعليم الصناعية والحرفي في واقع الأمر.
 3. إستعراض المشكلات المنهجية ومعرفة مدى ملائمة الأهداف والوسائل والطرق للأهداف العامة، و علاقة الأهداف بمحتوى المنهج.
 4. التعرف على الجهود التي بذلتها الإدارات المتعاقبة للنهوض بالتعليم الصناعي.
- مجتمع الدراسة: مديرو التعليم المهني والفني، و في عشرة ولايات من ولايات السودان.
- منهج الدراسة: إستخدام الباحث المنهج الوصفي

أهم النتائج:

1. هناك فرص متاحة لتدريب و تأهيل معلم التعليم الصناعي، وإن كانت غير كافية ومحددة.
2. هناك ضعف للتدريب العملي لطلاب التعليم الصناعي والحرفي في مواقع العمل والأنتاج.
3. هناك ضعف في التفاعل بين التعليم الصناعي والحرفي وسوق العمل.
4. آليات وأساليب تقويم الأداء في التعليم الصناعي والحرفي ضعيفة.
5. إفتقار التعليم الصناعي والحرفي لطرائق وتقنيات تدريس وتدريب مواكبة وحديثة
6. الفرصة أمام طلبة المدارس الصناعية للألتحاق بالجامعات والكليات التقنية محددة لأن الألتحاق بالجامعات والكليات التقنية يعتمد على المواد الأكاديمية فقط.
7. التمويل ضعيف لا يفي بأحتياجات هذا النوع من التعليم .

1. محمد عبدالله خير الله، 2004منتطور التعليم الصناعي و الحرفي و المشاكل التي اعترضت مسيرته ، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، الخرطوم السودان

الدراسة الخامسة: ابن عمر بلال آدم (1):

هدف الدراسة:

1. معرفة جهات تمويل أبنية مدارس تعليم الأساس.
2. الوقوف على الحالة الراهنة لأبنية مدارس تعليم الأساس بقصد التعرف على مواطن الخلل وكيفية وضع الأطر لعلاجها، و مواطن القوة والتي ينبغي ان تسود كل واقع مدارس الأساس.
3. التعرف على المواصفات التربوية للأبنية المدرسية من حيث تصميمها ومواكبتها للتربية الحديثة المستقبلية ومدى إعتادها في واقع مدارس الأساس.
4. الوقوف على مشكلة كثافة الحجره الدراسية بالتلاميذ، وأثرها السلبي وضع حلول ممكنة وفي اقرب وقت. مجتمع الدراسة: مديرو ومديرات مدارس تعليم الأساس بمحلية أمبدة . منهج الدراسة: إستخدام الباحث المنهج الوصفي أهم النتائج:

1. إن صندوق دعم التعليم العام والذي أنشئ بموجب صدور قانون التعليم العام سنة(1992م) هذا الصندوق لا توجد أي دلائل على تأكيد مساهمته لواقع أبنية مدارس تعليم الأساس.
2. إن واقع مدارس الأساس لا يطابق المواصفات التربوية في كثير من الأحيان نجد الأخفاق في تصميم الحجره الدراسية، و أيضاً في كثافة الفصول وفي مساحة المدرسة، وموقع المدرسة والتصميم الداخلي للحجرات الدراسية.
3. واقع أبنية المدارس لتعليم الأساس يؤكد عدم نجاح نظام تمويل التعليم اللامركزي
4. إرجاع تمويل أبنية مدارس الأساس للمحليات أمر غير صواب
5. تقدير ميزانية تعليم الأساس بـ65% من ميزانية المحلية ومع ذلك واقع الأبنية ضعيف.

الدراسة السادسة: الهادي ابراهيم محمد عبد الله (2):

- هدف الدراسة: حساب تكلفة طالب التعليم الثانوي الصناعي الحكومي سواء كانت تكلفة أُسرية أو حكومية
- مجتمع الدراسة: طلاب المدرسة الصناعية امدرمان(بنين) وأخذت عينة من مدرسة ام درمان الصناعية 220 طالب بالصفوف الثلاثة وبالأقسام المختلفة.
- منهج الدراسة: إستخدام الباحث المنهج الوصفي
- أهم النتائج:

1. كلفة التعليم الصناعي مرتفعة.
2. كلفة الطالب الصناعي الجزء الأكبر منها تتحملها الأسرة.
3. المواد الفنية لا تدخل قائمة المواد المرشحة لدخول الجامعات والمعاهد العليا.

1. ابن عمر محمد بلال آدم، 2009م، صندوق دعم التعليم العام وواقع ابنية مدارس الاساس، رسالة مجستير غير منشورة ،معهد الحاطوم الدولي للغة العربية للناطقين بغيرها، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان

2. الهادي ابراهيم محمد عبدالله، 2011م تكلفة الطالب الصناعي الثانوي بالسودان (دارسة تطبيقية على مدرسة ام درمان الصناعية) رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الخرطوم للغة العربية لناطقين بغيرها، الخرطوم، السودان.

4. معاملة الخريج الفني غير متطابقة مع الخريج الأكاديمي.
5. الزيادة في عدد الطلاب في المدرسة الصناعية غير مخطط؛ أي أنها زيادة عشوائية.
6. تدني الأنتاج في هذا النوع من التعليم.

الدراسة السابعة: حمزة خليل محمد على⁽¹⁾:

هدف الدراسة: معرفة الأشكالات التي تواجه الإداريين بسبب الهيكل التنظيمي، وإلى مدى الاستفادة منه ، والوقوف على محاسن وعيوب الهيكل التنظيمي ومعرفة العلاقة بين الهيكل التنظيمي الاتحادي والولائي و من ثم الوصول لتصور الهيكل التنظيمي.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من التقارير عن المشكلات وواقع الهياكل التنظيمية على مستوى الأتحادى والولائي.

منهج الدراسة: إستخدم الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي.
أهم النتائج:

1. مشكلات الهيكل الحالي معقدة وشائكة منها الإدارية والبشرية.
2. إن الهيكل الحالي تنظيمي في حاجة ماسة إلى التحديث.
3. الاستفادة من الهيكل الحالي بدرجة متوسطة.
4. هنالك علاقة قوية وتنسيقية بين الوزارة الإتحادية والولايات المختلفة.

الدراسة الثامنة: نزار الطاهر بخيت⁽²⁾:

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف على التجربة اللامركزية بوصفها أسلوباً إداري للتعليم الفني ومقارنة التجربة المركزية والتجربة اللامركزية للحكم بأفضلية أحد الإسلوبين.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من القيادات التي عملت في التعليم الفني، وكذلك الإدارات والمعلمين الذين عملوا في التعليم الفني في الفترتين (المركزية، اللامركزية) لجمع مساقات التعليم الفني .
منهج الدراسة: إستخدم الباحث المنهج الوصفي .

أهم النتائج:

1. تباين هيكله النظم الإدارية للتعليم الفني في الولايات في ظل التجربة اللامركزية .
2. الورش غير مواكبة لإحتياجات سوق العمل.
3. التخصصات الفنية التي إندثرت سببها التمويل.
4. إختلاف تكلفة كل نوع من التعليم الفني أدى إلى عدم توازن التعليم الفني.
5. التمويل المحلي لايفي بإحتياجات التعليم الفني.

1. حمزة خليل محمد على، 2011م، مشكلات الهيكل التنظيمي العام للإدارة التربوية بوزارة التعليم الإتحادية في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان
2. نزار الطاهر بخيت، دور التجربة اللامركزية على مدخلات التعليم الفني ومخرجاته دراسة تطبيقية ولاية الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الخرطوم الولي للغة العربية لناطقين بغيرها، جامعة الدول العربية، الخرطوم السودان 2014م

ثالثاً: الدراسات العربية لدرجة الدكتوراة:

الدراسة الأولى: غانم سعيد العبيدي (1):

هدف الدراسة: محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة الطلاب الفعلية في التعليم الجامعي العراقي وأثرها في كفايته الداخلية وما مدى تأثير التكلفة في الكفاية الداخلية. مجتمع الدراسة: إستخدم البحث المنهج الوصفي أهم النتائج:

1. التكلفة الفعلية زادت بصورة كبيرة في الفترة (1967 - 1975)م
2. الكليات العلمية إحتلت المرتبة الأولى في التكلفة ثم الكليات النظرية.

الدراسة الثانية: محمد بن علي العمري (2):

هدف الدراسة:

1. تقديم دراسة مسحية للأيدي العاملة المدربة في المعاهد المهنية السعودية من حيث تقييم أدائها و مقدرتها على تلبية حاجات سوق العمل.
2. مدى توجه الشباب السعودي للتدريب المهني
3. التعرف على مدى مناسبة المخرجات التدريسية لتلبية إحتياج القطاع الخاص من حيث كفاءة المتدرب، والعمل في مجال التخصص و التوجه للعمل المهني في القطاع الخاص.
4. معرفة مدى التنسيق والتعاون بين المعاهد والقطاع الخاص فيما يخص إعداد العامل المناسب لإحتياج العمل، و توظيف الخريجين في القطاع الخاص .
5. معرفة الفروق والتباين بين وجهات النظر في العينات المفحوصة.
6. تقديم دراسة تحليلية لمدخلات ومخرجات عملية التدريس المهني بالمملكة العربية السعودية تساهم في تطوير التدريب المهني والوصول إلى سد حاجات سوق العمل. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الطلاب و المعلمين و أصحاب العمل. منهج الدراسة: إستخدم الباحث المنهج الوصفي.

أهم النتائج:

1. إن معظم الملتحقين ببرامج التدريب المهني من سكان المدينة، والنسبة العظمى تتراوح أعمارهم بين (20 - 25) عام، يحملون مؤهل الإبتدائية أو المتوسطة، وهذا يدل على أنهم متسربين من التعليم العام ولم يجدوا حظهم في التعليم الأكاديمي، ويتوجهون إلى التدريب المهني لا عن رغبة؛ كما أن خلفياتهم العلمية ضعيفة.
2. قلة إعداد الخريجين في التخصصات المطلوبة في سوق العمل، وضعف إنفاق الخريجين في التخصصات المتوفرة ، وحاجة سوق العمل إلى تخصصات إضافية غير متوفرة في المعاهد المهنية.

1. غانم سعيد العبيدي، ت1977م، كلفة الطالب في التعليم الجامعي العراقي، وأثرها في كفايته الداخلية، رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة عين شمس القاهرة مصر

2. محمد بن علي العمري، 2008م، برامج معاهد التدريب المهني و أثرها في الخريج وسوق العمل (دراسة حالة المملكة العربية السعودية 1423 - 1428) رسالة دكتوراة غير منشورة كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، الخرطوم السودان

3. أظهرت الدراسة أن 79% من المدربين لا يحملون المؤهل الجامعي، وهذا يظهر مدى ضعف مستوى تأهيل الكوادر التدريسية.

رابعاً: الدراسات العربية لدرجات الماجستير

الدراسة الأولى: على صالح جوهر⁽¹⁾

هدف الدراسة: معرفة ما يجنيه التعليم الثانوي التجاري في مصر من عائد إقتصادي يتناسب مع حجم الإنفاق؟

مجتمع الدراسة: مديرو التعليم الفني في المحافظات المصرية و وزارة التربية، إدارة التعليم الفني وأولياء أمور الطلاب والمؤسسات الإقتصادية.

منهج الدراسة: إستخدم الباحث المنهج الوصفي
أهم النتائج:

1. يوجد عائد إقتصادي لخرجي هذا النوع من التعليم حيث بلغت تكلفة الطالب (1550.54) ودخله 21025.8 جنيهاً والعائد (19475.44) جنيهاً.
2. هناك فروق بين مساقات التعليم الفني في العائد .

خامساً: دراسات وأوراق علمية قامت بها وزارة التربية والتعليم:

الدراسة الأولى: وزارة التربية والتعليم⁽²⁾:

هدف الدراسة:

1. تقويم واقع التعليم الفني في المستوى الثانوي.
 2. وضع الخطط التي تحقق التوازن بين التعليم الفني والأكاديمي.
 3. تحديد الأحتياجات القومية أو تحديد الأحتياجات المادية والبشرية لتنفيذ الخطط.
- أهم النتائج:

1. مراجعة البرامج التعليمية الفنية بغرض تأهيل وتعميق قاعدة العمل من أجل العمل.
2. رفع نسبة التعليم الفنية (بين الفني والأكاديمي)
3. الأعتراف بالمواد الفنية كمواد منافسة لدخول الجامعات والمعاهد العليا.
4. وضع شروط خدمة مدنية مجزية للعاملين الفنيين تعمل على إستقطاب وإستثمار المعلمين الأكفاء للعمل في هذا المجال.

الدراسة الثانية: إدارة التعليم الفني⁽³⁾:

هدف الدراسة: الوقوف على المشاكل الحقيقية للتعليم الفني.
مجتمع الدراسة: التقارير الفنية للتعليم الفني.

1. على صالح جوهر، 1977م، العائد الإقتصادي من التعليم الثانوي التجاري في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المنصورة القاهرة مصر.
2. وزارة التربية والتعليم، إدارة التعليم الفني، 1988م، حاضر ومستقبل التعليم الفني، التوثيق التربوي
3. وزارة التربية والتعليم، ادارة التعليم الفني، المؤتمر الختامي للجنة الفنية، 1995م، مشاكل وقضايا التعليم الفني، السودان

أهم النتائج:

1. رفع نسبة التعليم الفني ليوازي التعليم الأكاديمي باعتباره هو الذي يرفد الأطر البشرية التي تدفع عجلة التنمية.

2. الإهتمام بالتعليم الفني وتطويره ووضع الهياكل الإدارية والأطر البشرية الفاعلة.

3. تكوين هيئة تجمع كل المهتمين بالتعليم الفني لوضع السياسات التعليمية وإحتياجات التنمية و التنسيق بين مؤسسات التعليم والأستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية.

الدراسة الثالثة : وزارة التربية والتعليم – مؤتمر التعليم العام 2012م⁽¹⁾:

هدف الدراسة: الوقوف على واقع التعليم الفني و تقويمه.

مجتمع الدراسة: ملفات وتقارير عن التعليم الفني الموجودة في وزارة التربية و التعليم الاتحادية و الولائية.

أهم النتائج:

1. تراجع التعليم الفني أمام التعليم الأكاديمي.

2. ضعف مخرجات التعليم الفني.

أهم التوصيات:

1. تأكيد الالتزام السياسي من قادة ومؤسسات الدولة لتبني وإيجاد مصادر للتمويل من القطاع الحكومي

،وتشجيع القطاع الخاص في المشاركة والإستثمار لتطوير مؤسسات التعليم التقني والتقاني

2. نشر ثقافة وآليات الأعتداع والجودة ، وإعداد معايير التقويم والملكية والفكرية؛ إضافة للمعايير الأخلاقية والمهنية الوطنية.

3. إنشاء لجان قومية للأعتداع والتقويم للتعليم التقني والتقاني، والتدريب والشهادات والزمالات وذلك بعد قيام

نظام المواصفات القياسية تمثل المعايير المهنية القومية في السودان، بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

3. إنشاء كلية لإعداد المعلمين التقنيين والتقانيين متخصصة نموذجية شاملة (زاعية،هندسية، صحية و خدمية) مواكبة.

4. تكامل المناهج مع الأداء والوصف الوظيفي، وكذلك المستجدات القانونية والإدارية للمهن التقنية (مهنية ،

تقنية ، تقانية).

سادساً: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى : ف، فارجيس ومنديلا ب، ج تبالك⁽²⁾

هدف الدراسة: تحليل الجوانب المختلفة لتمويل التعليم في الهند، بالتركيز على دور إسهام الشراكة بين

المركز والولاية في تحديد الموارد المخصصة للتعليم، وتوزيعها على مراحلها المختلفة مع مراعات التباين

بين الولايات، كما تناولت الدراسة المصادر البديلة الممكنة لتمويل التعليم في السنوات القريبة

أهم النتائج:

1. وزارة التربية والتعليم، 2012م، توصيات مؤتمر التعليم العام

2. بيتر وليامس، 198م، تمويل التعليم من موارد غير حكومية، مستقبلات، المجلد 6 | العدد اثنان، اليونسكو

1. الموارد الحكومية للتعليم مقسمة بين المركز و الولاية
 2. في الهند تقسم مصروفات التعليم إلي مصروفات تنمية(وفق خطة)والتي تقدم لتخصيص موارد لجنة التخطيط، وهذه النسبة الصغيرة 14% في الخطة، بينما تخصص لجنة المالية موارد مصروفات الصيانة (ليس لها خطة).
 3. مصروفات التنمية نسبة بين المركز 3:2
 4. مصروفات الصيانة ليس (لديها خطة) والولاية تتحمل الجزء الكبير منها 60%.
 5. مصروفات التعليم تشكل 2% من إيرادات الولاية
 6. في الحاضر مصادر التمويل الحكومي تشكل 88% من نفقات التعليم والفرصة لزيادة هذه الزيادة وهذه النسبة أصبحت محدودة مما يحتم الأستخدام الأمثل للموارد المتاحة والبحث عن موارد إضافية. .
- الدراسة الثانية: روبرت ريتشي⁽¹⁾.**

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى توضيح مسألة تمويل التعليم العام وذلك بالقاء الضوء على مصادر وأشكال التمويل على المستوى المحلي، الولائي والفيدرالي، وتحديد مصادر المشكلات المالية التي تواجه التعليم من غير القيود الدستورية والتنظيمية المفروضة، التي تحد من قدرة الإدارة التعليمية على مواجهة المشاكل الإقتصادية، فالقيود الدستورية تتضمن الديون والحدود الضريبية .

أهم النتائج :

1. حددت مصادر المشكلات المالية التي تواجه المدارس، بالإضافة للقيود الدستورية والتنظيمية المفروضة وهي:
 - أ. المطالبة بجودة التعليم.
 - ب. ارتفاع تكلفة التعليم نظراً للتضخم المالي.
 - ج. إتساع الخدمات التعليمية
 - هـ. الإعتمادات المالية الفدرالية.
- الدراسة الثالثة: دراسة ليكيت ليوين⁽²⁾.**

هدف الدراسة. هدفت الدراسة الي معرفة و دراسة العوامل التي تقيد القدرة على تمويل التنمية التربوية كما هدفت الي معرفة إلى معرفة العوامل التي أدت إلى تراجع إدارة الحكومات تخصيص موارد التعليم.

وقد حددت الدراسة نوعين رئيسيين من القيود التي تنزع الحد من نفقات التعليم في معظم البلدان النامية أولهما: العوامل المؤثرة على الحجم الأجمالي للنفقات العامة

ثانيهما: العوامل التي تقرر المكانة المعطاة للتعليم في سلم أولويات الموازنة .

أهم النتائج: إن العوامل التي تقيد القدرة على تمويل التعليم والتي جاءت نتيجة للركود الإقتصادي هي:

1. أنخفاض المبادلات الدولية .

1. روبرت ريتشي، 1982م، حول تمويل التعليم في الولايات المتحدة، التخطيط للتدريس، برجمة محمد أميناًخرون، الرياض، دار المريخ التوزيع
2. كيت ليوين، 1986م، التعليم في زمن الركود الإقتصادي، مستقبليات، المجلد 16، العدد الثاني، 1982م اليونسكو

2. إزدياد الديون.

3. تصلب شروط التمويل .

4. إنخفاض المساعدة الرسمية للتنمية، والعوامل التي أدت إلى تراجع إرادة الحكومات، تخصيص موارد للتعليم والذي أظهرت نتيجة التردد في إقتضاء المنطق الكامن وراء نظرية الراسمال البشري هي:
أ. بطالة الخريجين.

ب. هجرة اليد العاملة المؤهلة .

ج. هاجس الشهادات .

هـ. الميل إلى التأهيل الزائد.

و. سوق العمل والأجور .

ز. وجود التفاوت بين الأنظمة المدرسية.

تعليق: إختار الداس هذه الدراسات لما لها من إسهام في تكملة الدراسة؛ لأن كل دراسة منها تخدم غرضاً في الدراسة، وقد ساهمت في تحديد منهج الدراسة وطريقة إختيار العينة من مجتمع الدراسة، وكذلك طريقة المعالجة الإحصائية للمعلومات التي تم جمعها، وساهمت كذلك في صياغة أسئلة كل من الإستبانة والمقابلة. وقد تفردت الدراسة عن الدراسات السابقة في الكلفة والمردود من خلال مدخل الإدارة التربوية؛ وهي بذلك تناولت الهدر وعلاقتة بالكلفة والمردود، وكذلك العائد من التعليم التقني سواء للفرد أو المجتمع؛ وذلك بعد تناولها كلفة والعوامل المؤثرة فيها، ونفس العوامل المؤثرة في العائد المرجو من التعليم من الظروف السياسية والمجتمعية .

أي أن مقام بة الدارس في محاولته إذ يضع يده علي المشكل وليس العرض. وقد فضلت الوقوف على أوجه الشبهة والإختلاف مع الدراسات السابقة عند مناقشة النتائج في الفصل الرابع .

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة الميدانية

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد إتمام الفصل الثاني "الإطار النظري" الذي تناول الأدبيات التي تتعلق بالدراسة من المفاهيم والتعريفات والتعليق ، وكذلك الدراسات التي لها علاقة بالدراسة مع التعليق عليها، فمن الضروري توضيح الإجراءات الميدانية التي قام بها الباحث وتمثلت في:

منهج الدراسة :

المنهج الوصفي والمنهج الوصفي هو: أحد أساليب البحث العلمي الذي يهدف إلي الوصف الموضوعي والمنظم لمضمون الظاهرة لمادة من مواد الاتصال⁽¹⁾ استخدم الباحث المنهج الوصفي وذلك من خلال التعرف على آراء المعلمين واتجاهاتهم نحو الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان وانعكاسه على الكلفة والمردود، و الوقوف على الظاهرة ووصفها وصفا علميا وهذا ما يقوم به المنهج الوصفي، حيث يرى أنه يتناسب مع طبيعة بيانات وأهداف هذه الدراسة، لأنه يعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج منها، ويتضمن ذلك دراسة الخصائص المتعلقة بطبيعة الأسلوب التنظيمي والكلفس والمردود .

مجتمع الدراسة :

مجتمع الدراسة هو: مجموعة من الأفراد تجمعهم خصائص مشتركة⁽²⁾ يتكون مجتمع الدراسة من فئتين هما: معلمو ومعلمات التعليم التقني بولاية الخرطوم بالمرحلة الثانوية بكل محلياتها .وأهل الخبرة في التعليم التقني، والموجودون في المؤسسات التالية

أ. وزارة التربية والتعليم الإتحادية والإدارة العامة للتعليم التقني.

ب. المجلس التقني والتقاني .

ت. وزارة التربية والتعليم الولائية .

عينة الدراسة :

هي : مجموعة تمثل المجتمع وتؤخذ عشوائياً وتمثل العينة في :

أ. معلمون تقنيون من الذين يعملون في المدارس التقنية بوزارة التربية والتعليم، ولاية الخرطوم ومن محلياتها في زمن إجراء البحث(2017-2019)م وأخذت العينة عشوائياً من الجنسين ومختلف المساقات؛ الصناعي، الزراعي، التجاري والنسوي ومختلف الدرجات العلمية وسنوات الخبرة.

1. رشدي طعمة ، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية مفهومه اسسه استخداماته، دار فكر العربي ، القاهرة 1987م ص 221
2. سالم سعيد القحطاني وآخرون ، 2004م، منهج البحث في العلوم السلوكية ، الرياض، ص 187م

ب. قياديون وإداريون بوزارة التربية والتعليم الإتحادية والولائية والمجلس التقني والتقاني. وقد أخذت عينة الدراسة بطريقة عشوائية داخل المدارس التي تحتوي علي أكثر من تخصص تقني، من مجتمع الدراسة المستهدف بالدراسة، والبالغ (352) معلم ومعلمة. لم تضم معلمي ومعلمات المساق الزراعي نسبة لتجفيفه ولم يجد الباحث أي منهم وبلغت العينة عدد مائة معلم ومعلمة ويمثل العدد نسبة 28% من العدد الكلي لمجتمع الدراسة، وتضم كذلك فئة من الخبراء وبلغ عددهم (10) من أهل الإختصاص.

عمد الباحث على أن تطبق الدراسة على ولاية الخرطوم لأنها تحوي أكبر عدد من المدارس و لم تتأثر حدودها بانفصال جنوب السودان كما أن تطبيق اللامركزية ركز قدامي المعلمين بها و ذلك ليتحصل على نتائج من شأنها تبرز الخصائص وواقع الأسلوب التنظيمي السائد، وإنعكاسه علي الكلفة والمردود .

أ. فئة المعلمين والمعلمات:

وصف البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من المعلمين والمعلمات وتم تصنيفهم حسب النوع، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة والمساق الذي يعملون به.

النوع:

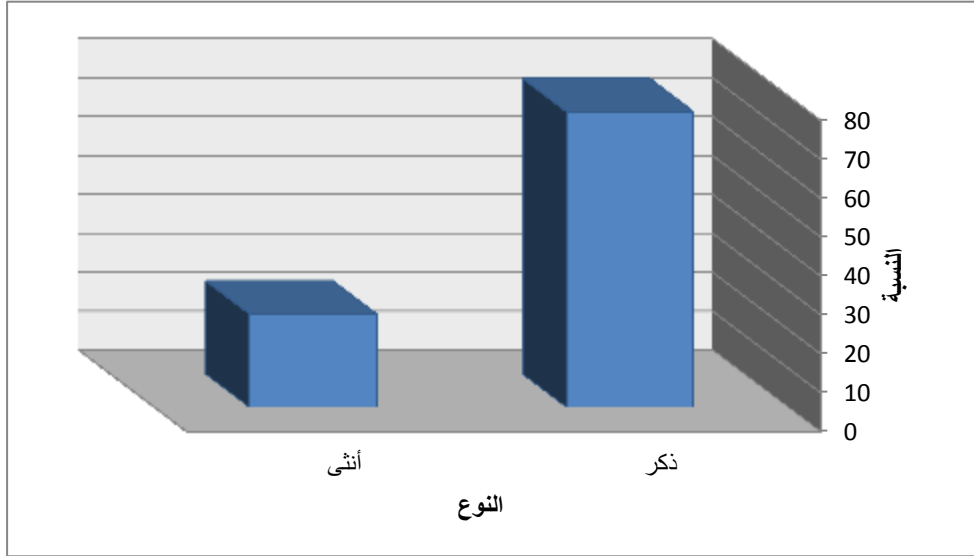
جدول رقم(32) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من المعلمين وفق متغير النوع

النسبة	العدد	الجنس
76%	76	ذكر
24%	24	أنثي
100%	100	المجموع

المصدر: من نتائج الإستبانة المعلمين وفق متغير النوع.

تعليق من الجدول نلاحظ أن توزيع أفراد عينة الدراسة من المعلمين وفق متغير النوع بلغ عدد أفراد العينة من الذكور (76) والنسبة المئوية لأفراد العينة من الذكور (76%)، مقابل (24) من الإناث وبنسبة مئوية (24%) الملاحظ الغلبة لعنصر الذكور وهذا يفسر أن التعليم التقني معظمة من الذكور معلمين وطلاب، كما مدارس التعليم التجاري والنسوي عددها بسيط لهذا النوع من التعليم. ويرجح الباحث زيادة عدد الذكور مقارنة بعدد الإناث نسبة لأن معظم المدارس التقنية تخص الطلاب دون الطالبات، وقد تكون هذه نظرة المجتمع لمثل هذا النوع

شكل رقم (1) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من المعلمين وفق متغير النوع



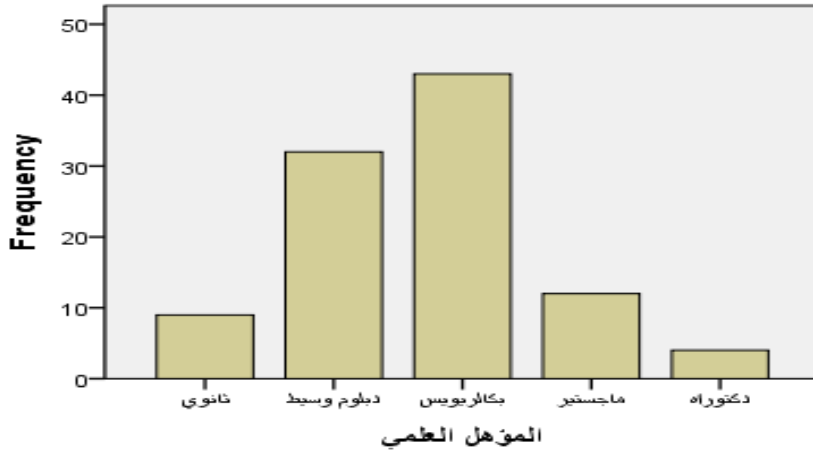
المؤهل العلمي:

جدول رقم (33) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من المعلمين وفق متغير المؤهل

المؤهل	العدد	النسبة
الثانوي	9	%9
الدبلوم جامعي	32	%32
البكالوريوس	43	%43
الماجستير	12	%12
الدكتورة	4	%4

تعليق: يتضح من الجدول وجود مدرّبين (ثانوي) أما المعلمين أصحاب الدبلوم الوسيط لهم نسبة تقارب أصحاب البكالوريوس، ولهم الغلبة كما نلاحظ قلة الدراسات العليا في وسط المعلمين الدراسات العليا في وسط المعلمين مما تعني وجود ضعف في توظيف الأطر البشرية لهذا النوع من التعليم

شكل رقم (2) يوضح توزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عينة من المعلمين وفق المؤهل العلمي

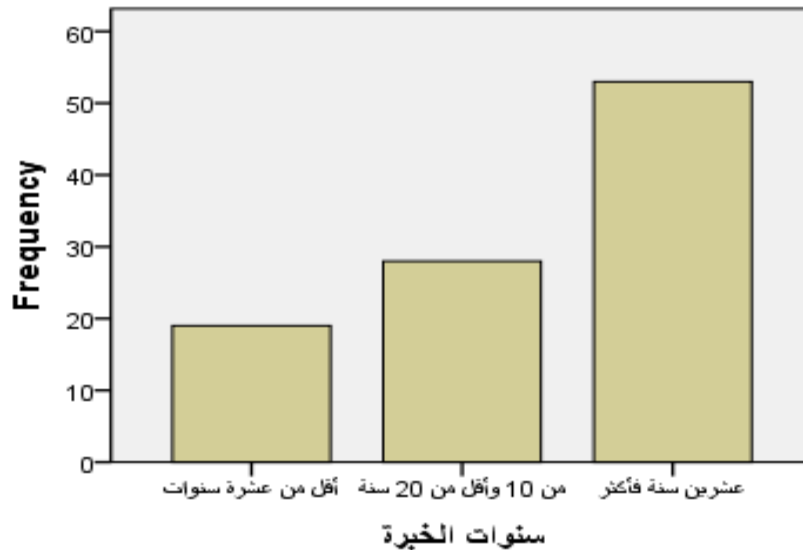


جدول رقم (34) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من المعلمين وفق متغير سنوات الخبرة

النسبة	العدد	سنوات الخبرة
%19	9	أقل من 10 سنوات
%23	23	10 وأقل من 20 سنة
%53	53	أكثر من 20 سنة
%100	100	المجموع

تعليق: الملاحظ أن المعلمين أصحاب الخبرة في السنوات الأكثر من 20 سنة هم الأكثر بين أفراد العينة، مما يدل على قلة المعلمين الشباب، وبالتالي عدد حملة البكالوريوس في سنوات الخبرة الأكثر خبرة

شكل رقم (3) يوضح التوزيع لأفراد العينة من المعلمين وفق متغير سنوات الخبرة



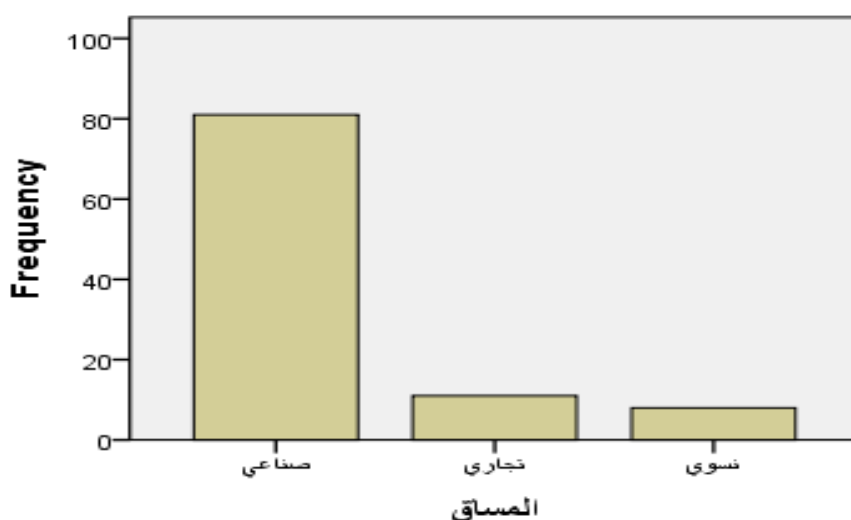
المساق (التخصصات):

جدول رقم (35) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المساق (التخصص)

النسبة	العدد	المساق
%81	81	الصناعي
%11	11	التجاري
%8	8	النسوي
%100	00.00	الزراعي

تعليق: من الجدول نجد غياب معلمي المساق الزراعي والغلبة للمساق الصناعي والمساق النسوي صاحب أقل عدد من المعلمين. من المفترض أن التعليم الزراعي يكون متناسب مع طبيعة السودان الزراعية، ويُرجح الباحث فشل الشعا ناكل مما نزرع ونلبس مما نصنع ناتج ن إهمال التعليم التقني وخصوصاً المساق الزراعي

شكل رقم (4) يوضح التوزيع لأفراد عينة حسب المساق



ب. فئة الخبراء:

فيما يلي وصف للخصائص (البيانات الشخصية) لأفراد عينة الدراسة من الخبراء وتم تصنيفهم حسب النوع، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة.

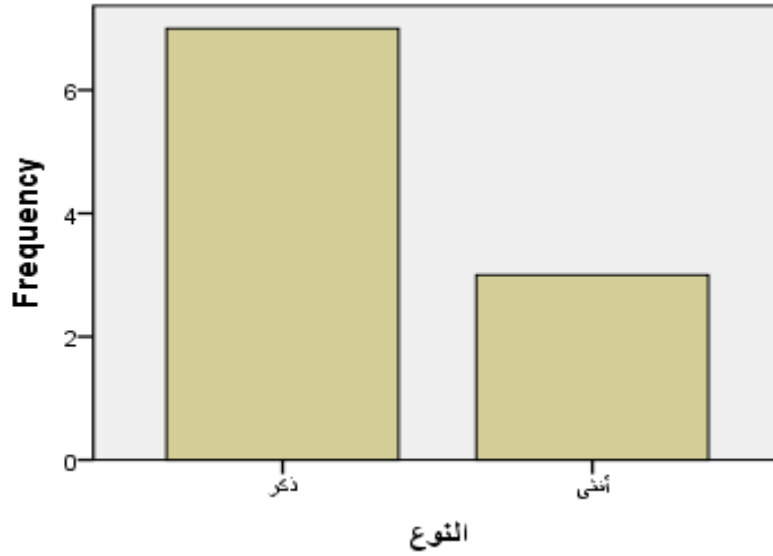
النوع:

جدول رقم (36) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من الخبراء وفق متغير النوع

النسبة المئوية	العدد	النوع
%70	7	ذكر
%30	3	أنثى
100	10	المجموع

تعليق: من الملاحظ أن نسبة الذكور أعلى من الإناث

شكل رقم(5) يوضح توزيع أفراد عينة الخبراء على حسب النوع



جدول رقم (36) يوضح أن توزيع أفراد عينة الدراسة من الخبراء وفق متغير النوع بلغ عدد أفراد العينة من الذكور (7) أفراد، بنسبة مئوية (70%)، مقابل (3) من الإناث، بنسبة مئوية (30%) يلاحظ أن نسبة جاءت لصالح فئة الذكور من الخبراء. وكما سبق القول عن فئة المعلمي يَرجح الباحث هذه انسبة نسبة لان معظم الذين يرتادون التعليم التقني من الذكور أكثر من الإناث

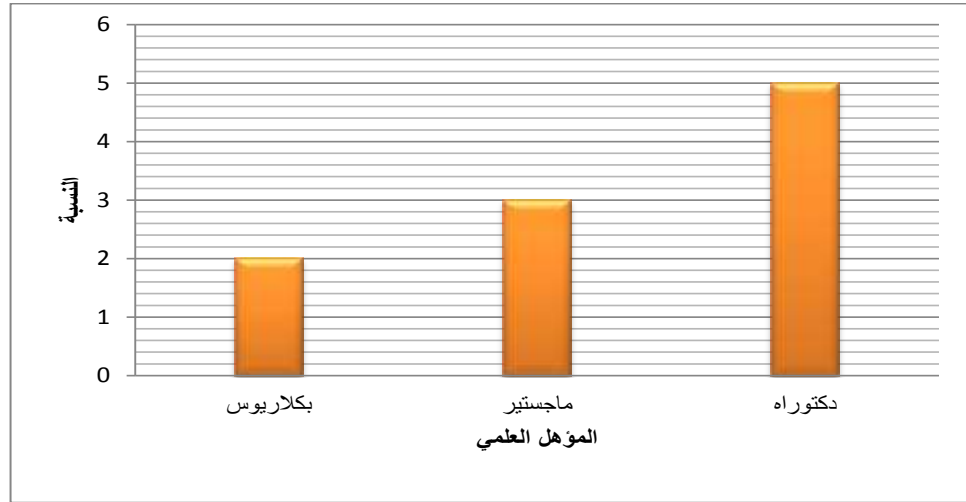
المؤهل العلمي:

جدول رقم (37) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من الخبراء وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
20%	2	البكالوريوس
30%	3	الماجستير
50%	5	الدكتوراة
100%	10	المجموع

تعليق: من الجدول (37) نلاحظ وجود لخبراء في التعليم التقني مازالوا في درجة البكالوريوس

شكل رقم (6) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من الخبراء وفق المؤهل العلمي.

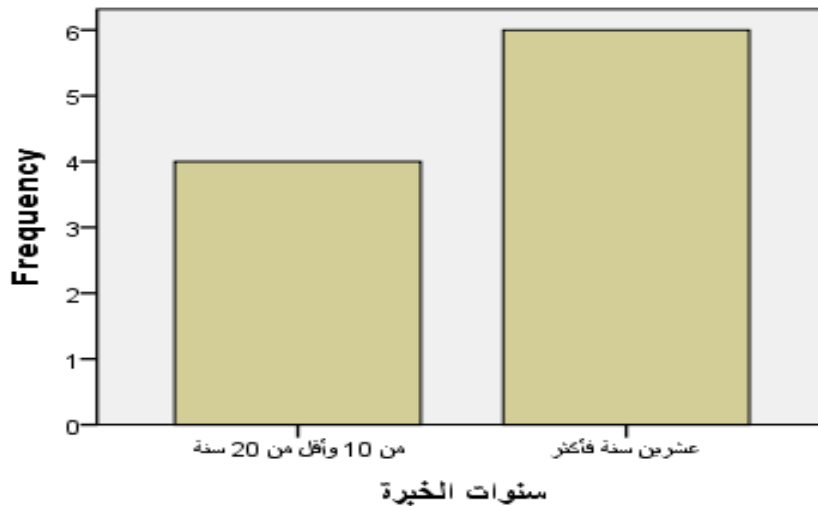


سنوات الخبرة:

جدول رقم (38) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من الخبراء وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	4	40%
أكثر من 20 سنة	6	60%
المجموع	10	100%

الشكل رقم (7) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من الخبراء وفق سنوات الخبرة



يوضح الجدول رقم (38) سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة من الخبراء جاءت أقل من (20) سنة بنسبة بلغت (40%) وكانت الخبرات أكثر من 20 سنة بنسبة (60%). يلاحظ من توزيع سنوات الخبرة مقدرة وتمكن أفراد عينة الدراسة للإجابة على تساؤل موضوع الدراسة: الإسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان وإنعكاسه على الكلفة والمردود .

5. أدوات الدراسة:

أ. الإستبانة:

تعرف بأنها: مجموع الأسئلة المحددة وفقاً لأهداف الدراسة وفروضها العلمية، لأجل إستيضاح حالة العميل أو المبحوث، وقد تكون الإستبانة مكتوبة وتوزع على المبحوثين.

الإستبانة من أدوات البحث العلمي التي إستعان بها الباحث في إجراء دراسته، حيث من مزاياها:

1. يمكن تطبيقها للحصول على معلومات حول موضوع من العينة.

2. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.

3. سهولة صياغة عباراتها واختيار ألفاظها.

4. توفر وقت الباحث وتعطي المستجيب فرصة للتفكير.

5. تعطي بعض الحرية للمستجيب في التعبير عن الآراء التي يخشون التعبير عنها أمام الآخرين.

قد إعتد الباحث في بناء الإستبانة على المصادر الآتية: الإطار النظري، وأدبيات الدراسة التربوي، والدراسات السابقة.

وصف الاستبانة:

صمم الباحث إستبانة لجمع البيانات من معلمي التعليم التقني ولاية الخرطوم، الإستبانة في صورتها النهائية أنظر الملاحق.

مكونات الاستبانة:

تتكون الاستبانة من قسمين:

القسم الأول:

البيانات الأساسية وتشمل: النوع، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة والمساق الذي يعمل فيه.

القسم الثاني:

صمم الباحث إستبانة ثلاثية الخيارات ليجيب كل مفحوص عن عبارات الإستبانة وفق مايناسب رأيه.

جدول رقم (39): يوضح محاور إستبانة الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان وانعكاسه على الكلفة والمردود وعدد العبارات.

المحول	سؤال المحور	عدد العبارات
المحور الأول	واقع الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان	16
المحور الثاني	دور الأسلوب التنظيمي الإداري السائد بالتعليم التقني في السودان في تخطيط الكلفة المطلوبة لتحقيق أهداف التعليم التقني	14
المحور الثالث	دور الأسلوب التنظيمي الإداري السائد بالتعليم التقني في السودان في تحقيق المردود المطلوب من التعليم التقني في السودان.	13
المحور الرابع	مصادر تمويل التعليم التقني بالسودان	12
المحور الخامس	مدى كفاية تمويل التعليم التقني بالسودان لتحقيق الأهداف المرجوة	16
المجموع	مجموع العبارات	71

صدق وثبات الإستبانة:

أولاً: الصدق الظاهري: يقصد بالصدق قدرة الأداة على تحقيق نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها مرة أخرى، وتقيس الأهداف التي صممت من أجلها، والمقصود بالصدق الظاهري هنا هو مدى إرتباط فقرات الإستبانة بالأهداف التي صممت من أجلها والذي يشير إلى الشكل العام للإستبانة، ومدى وضوح اللغة ومناسبتها للبيئة، ووضوح التعليمات وصحة ترتيب الخطوات الأساسية.

قد تم التحقق من الصدق الظاهري للإستبانة بعرض فقراتها على (15) من المحكمين ذلك بغرض الإدلاء بأرائهم وملاحظاتهم حول العبارات التي تخص كل محور وصياغة عباراته، ولقد قام الباحث بإجراء التعديلات التي اقترحها عليه المشرف والمحكمين. طبق الباحث الإستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (10) أفراد من مدارس ثانوية تقنية لقياس الثبات والصدق والتحقق من صلاحية المقياس للتطبيق.

جدول رقم (40): يوضح معاملات الثبات والصدق الذاتي لمحاول إستبانة الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان.

المحاور	سؤال المحور	ألفاكرونباخ	الصدق الذاتي
المحور الأول	واقع الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان	88.0	0.94
المحور الثاني	دور الأسلوب التنظيمي الإداري السائد بالتعليم التقني في السودان في تخطيط الكلفة المطلوبة لتحقيق أهداف التعليم التقني	0.92	0.96
المحور الثالث	دور الأسلوب التنظيمي الإداري السائد بالتعليم التقني في السودان في تحقيق مردود التعليم التقني في السودان.	0.84	0.92
المحور الرابع	مصادر تمويل التعليم التقني بالسودان	0.92	0.96
المحور الخامس	مدى كفاية تمويل التعليم التقني بالسودان لتحقيق الأهداف المرجوة	0.96	0.98
	الصدق والثبات الكلي للإستبانة	0.95	0.97

باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) تم حساب معامل ألفاكرونباخ لقياس معامل الثبات، معامل الصدق الذاتي = معامل الثبات.

في ضوء هذه المعاملات العالية من الصدق والثبات يمكن القول إن إستبانة الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان وانعكاسه على الكلفة والمردود صالحة للتطبيق الميداني وجمع البيانات.

تطبيق وتصحيح الاستبانة:

بعد الحصول على الإذن والموافقة من الإدارة العامة للتعليم والتعليم التقني بتطبيق الإستبانة، قام الباحث بالإتصال بمعلمي ومعلمات التعليم التقني الذين يمثلون مجتمع وعينة الدراسة، وعرفهم بنفسه والدراسة التي يقوم بها وشرح الإجراءات المراد تنفيذها، ووجد تعاوناً كبيراً منهم.

وزع الباحث الإستبانة على (110) معلم ومعلمة يُدرسون في التعليم التقني، تم إسترداد جميع الإستبانات، الصالحة (100) إستبانة للتحليل، ومن ثم فرغ محتوياتها وحول متغيراتها إلى أرقام لتسهيل عملية تحليل معلوماتها. تم الاعتماد على مقياس ليكرت (Likert Scale) في مقياس الإستبانة وتصحيحها وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (41): يوضح تصحيح إستبانة الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان.

المدى	تقدير المتوسط الحسابي للسمة التي تقيسها العبارة
1.00 – 1.66	بتقدير المتوسط الحسابي للسمة متدني.
1.67 – 2.33	بتقدير المتوسط الحسابي للسمة متوسط.
2.34 – 3.00	بتقدير المتوسط الحسابي للسمة مرتفع.

الأساليب الإحصائية:

لتحليل المعلومات والبيانات التي حصلت عليها الدراسة من خلال الإستبانة تم إدخال هذه البيانات في جهاز الحاسب الآلي إستخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) (Statistical Package for Social Science) الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية، ثم طبقت مجموعة من الأساليب الإحصائية: الجداول التكرارية والنسب المئوية والأشكال البيانية والوسط الحسابي والانحراف المعياري، معامل الفا كرونباخ لقياس الثبات، إختبار الباحث، إختبار التباين الأحادي (Anova Test) للتعرف على بيان الفروق في إتجاهات وآراء أفراد العينة حول موضوع الدراسة الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان وإنعكاسه على الكلفة والمردود.

ب.المقابلة:

هي أداة من أدوات البحث العلمي، يتم بموجبها جمع البيانات والمعلومات التي تمكن الباحث من إجابة تساؤلات الدراسة أو اختبار فروضه، وتعتمد على مقابلة الباحث للمبحوث وجهاً لوجه بغرض طرح عدد من الأسئلة من قبل الباحث والإجابة عليها من قبل المبحوث.

أ.المقابلة: هي الوسيلة التي استخدمها الباحث في جمع المعلومات عن موضوع الدراسة، إعتد الباحث على المقابلة والاستبانة أدوات لجمع المعلومات من عينة الدراسة لكونهما الأدوات المناسبة مع مشكلة الدراسة. تعتبر المقابلة من أهم طرق جمع المعلومات والبيانات وأكثرها صدقاً، حيث يستطيع الباحث التعرف على مشاعر وإنفعالات المقابل، وكذلك إتجاهاته وميوله، وهذا ما لا يستطيع الوصول إليه إلا من خلال المقابلة. أهمية المقابلة:

1. تعتبر عملية تتيح الفرصة للمستجيب للتعبير الحر عن الآراء والأفكار والمعلومات.
2. تتحول من أداة إتصال ووسيلة التقاء إلى تجربة عملية.
3. تعتبر المقابلة مصدراً كبيراً للبيانات والمعلومات فضلاً عن كونها أداة للتعبير والتوعية والتفاعل الديناميكي.

4. تختلف أهداف المقابلة باختلاف الغاية التي تستهدف المقابلة إلى تحقيقها في نهاية المطاف، ويتضح ذلك من الأنواع المختلفة للمقابلة فلكل نوع هدفه وغرضه المحدد وغايات يحاول المقابلون الوصول إليه. أهداف المقابلة:

تختلف أهداف المقابلة كما تتعدد وظائفها، فمن المقابلات ما يهدف إلى زيادة تبصير الباحث بالمشكلة التي يتصدى لدراستها، حيث تعرفه على جوانب جديدة لبحثه، أو تعرفه على الفروض والإستجابات البديلة لعناصر الدراسة، بغض النظر عن نوعية البحث المراد.

هناك هدفاً آخر للمقابلة وهو: إتاحة الفرصة أمام المقابل بتشكيل الجو الإجماعي الذي يسمح بمعالجة بعض الضغوط الإجماعية لدى المبحوث مما يسهل إمكانية الحصول على معلومات صريحة منه. للمقابلة أهدافاً تتحقق لا يمكن أن تتحقق بأساليب أخرى غيرها مثل: أن يكون المقابل طفلاً لا يستطيع التعبير عن نفسه عن طريق الكتابة، أن يكون المقابل أمياً لا يستطيع القراءة أو الكتابة، أن نستخدم في دراسة الحالة أو لحل مشكلة خاصة فردية أو جماعية، تستخدم المقابلة لاستكمال المعلومات التي تم الحصول عليها باستخدام طرق وأساليب أخرى.

إن المقابلة لا يقتصر استخدامها في البحوث العلمية بل يمكن استخدامها بنجاح في التدريس، ومن الواضح أن الهدف الأساسي من المقابلة هو جمع أكبر قدر من المعلومات ثم إن لكل نوع من أنواع المقابلة هدف خاص به.

وصف المقابلة:

قام الباحث بإعداد أسئلة المقابلة التي تدور حول الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان، وإنعكاسه على الكلفة والمردود وتشتمل على قسمين:

القسم الأول: إشتمل على الاسم (إختياري)، النوع (ذكر، أنثى)، المؤهل العلمي بكلا ريوس، ماجستير دكتوراة، التخصص (المساقات).

القسم الثاني: تضمن أسئلة المقابلة التي بلغ عددها ثمانية أسئلة. أنظر الملاحق صياغة أسئلة المقابلة: عندما تُستخدم المقابلة الشخصية وسيلة لجمع المعلومات فإن الهدف منها قد يكون وصف ظاهرة معينة أو التعمق فيها وشرحها أو الإبتكشاف والتوقُّعات وآفاق المستقبل، تعتبر المقابلة من أصدق أدوات البحث لجمع المعلومات، لأن الباحث يكون على إتصال مباشر بالمستجيبين، حيث تعتمد الأداة على التفاعل المباشر بين الباحث والمستجيب.

قام الباحث بتحديد أهداف المقابلة في ضوء موضوع الدراسة وتدرج تحت هدف رئيس وهو إستطلاع آراء الخبراء حول الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان، وإنعكاسه على الكلفة والمردود، تمت صياغة أسئلة المقابلة في ضوء الأهداف المحددة مسبقاً، عرض الباحث أسئلة المقابلة على المشرف وأبدى ملاحظاته القيمة والتي أسهمت في إعادة صياغة بعض الأسئلة، كذلك عرضت على بعض المختصين في المجال التربوي والبالغ عددهم (15) مُحكم أنظر الملاحق

لتحكيم المقابلة والإستتارة بأرائهم وملاحظاتهم في الجوانب التالية: وضوح أسئلة المقابلة، وضوح الهدف من كل عبارة، دقة الصياغة اللغوية النحوية والإملائية، أو أي ملاحظات يمكن أن تساعد في التصميم النهائي للمقابلة، تفضل المحكمون بأبداء آرائهم ومقترحاتهم وكان دورها فاعلاً في التصميم النهائي للمقابلة.

يستهدف الباحث من هذه المقابلة معرفة آراء الخبراء التربويين الذين يعملون في التعليم التقني، حول الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان وإنعكاسه علي الكلفة والمردود، والنتائج المستفادة من هذه المقابلة تكون دعماً للبحث ومرت هذه المقابلة بعدة مراحل:

صاغ الباحث الأسئلة مسترشداً بأهداف الدراسة وأسئلتها، تحكيم أسئلة المقابلة بعرضها على المشرف والخبراء المحكمين، الصياغة النهائية للمقابلة، تطبيق المقابلة وتجريبها على بعض الخبراء، عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها.

التطبيق الاجرائي للمقابلة:

طبق الباحث المقابلة علي عشر من الخبراء التربويين الذين يعملون في التعليم التقني، بحكم مكان العمل والتخصص والخبرة الطويلة في الحقل التربوي والتقني؛ ما قد تخرج به هذه المقابلات من آراء وتوجيهات ذات فائدة وأفكار قيمة لاستكمال المعلومات وإثراء هذه الدراسة.

صمم الباحث استمارة الأسئلة مع مجال للإجابة عن كل سؤال وقام بتوزيعها وكانت الإستجابات والتوضيحات مهمة للباحث، مما أعان الباحث في أداء مهمته، ومن ثم قام بتفريغ الإجابات وتحليل

الفصل الرابع
عرض وتحليل البيانات
ومناقشة النتائج وتفسيرها

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات ومناقشة النتائج وتفسيرها

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة، والمتعلقة بالأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان وإنعكاسه على الكلفة والمردود، إستناداً على إستجابات أفراد العينة من الخبراء عن المقابلة، وإستجابات المعلمين عن الإستبانة.

أولاً: عرض وتحليل بيانات إستبانة المعلمين:

مناقشة وتفسير النتائج:

من سؤال الدراسة الرئيس: إلى أي مدى ينعكس الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان على الكلفة والمردود؟ وانبثقت عنه أسئلة فرعية تحاول الدراسة الإجابة عنها:
المحور الأول: واقع الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان.

السؤال الأول: ما واقع الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني؟

جدول رقم (42) يوضح التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع الإستجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور الأول (واقع الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان) مرتبة تنازلياً من إستجابات المعلمين: (ن = 100). للإجابة على سؤال الدراسة الأول ما واقع الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني؟

العبارة: التنظيم الإداري للتعليم التقني في السودان يتميز بأنة:	لا أوافق	أوافق لحد ما	أوافق	العبارات تنازلياً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مج الاستجابات %
1. يسمح بانتقال الأطر البشرية العاملة في التعليم التقني بين الولايات	ت	13	29	58	1	2.45	81.7%
	%	13	29	58			
2. يسمح بانتقال الأطر البشرية العاملة في التعليم داخل الولاية.	ت	35	23	42	3	2.23	77%
	%	35	23	42			
3. يسمح للولايات بتطبيق مناهج تقنية تناسب احتياجاتها.	ت	18	33	49	4	2.23	77%
	%	18	33	49			
4. يؤهل الطلاب للانتحاق بالتعليم العالي.	ت	16	37	47	5	2.24	74.4%
	%	16	37	47			

6	2.12	.782	70.7%	43	38	19	ت	5. يؤهل الولايات لتقويم الطلاب محلياً لدخول للتعليم العالي.
				43	38	19	%	
8	2.11	.777	70.3%	37	38	25	ت	6. ينفذ التخطيط التربوي القومي.
				37	38	25	%	
16	2.11	.827	70.3%	36	27	37	ت	7. يهتم بتحسين البنية التحتية للتعليم التقني
				36	27	37	%	
14	2.11	.810	70%	36	39	25	ت	8. يوفر الاشراف الجيد للتعليم التقني
				36	39	25	%	
2	2.07	.879	69%	29	35	36	ت	9. يوفر التنسيق بين المركز والولايات
				29	35	36	%	
15	2.06	.814	67.7%	32	37	31	ت	10. يوفر رقابة فاعلة.
				32	37	31	%	
10	2.01	798	67%	29	36	35	ت	11. يوفر تنظيم إداري فاعل.
				29	36	35	%	
7	1.99	859	66.3%	30	28	42	ت	12. ينظم تباين مساقات التعليم التقني في الولايات
				30	28	42	%	
11	1.94	.802	64.7%	28	23	49	ت	13. يوفر فريق للصيانة
				28	23	49	%	
9	1.93	.807	64.3%	38	34	28	ت	14. يقنن عدد الطلاب داخل الورش
				38	34	28	%	
12	1.88	.844	62.7%	36	34	30	ت	15. يقنن عدد الساعات التدريبية للطلاب داخل الورش
				36	34	30	%	
13	1.79	.856	59.5%	40	31	29	ت	16. يهتم بتطوير المناهج التقنية لتتوافق مع احتياجات سوق العمل
				40	31	29	%	
المتوسط العام لمحور واقع الاسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني				2.10	.801	69.6%		

تشير نتائج الجدول رقم (42): إلى أن متوسط درجات إستجابة أفراد العينة من المعلمين تجاه عبارات المحور الأول: واقع الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان. والعبارة القياسية؛ الأسلوب

التنظيمي السائد في إدارة التعليم التقني في السودان له هيكل إداري قومي: تراوحت بين (1,79_2,45) حيث جاءت جميعها بتقدير متوسط، عدا العبارة (1) التي جاءت مرتفعة والتي تنص: يسمح بانتقال الأطر البشرية العاملة في التعليم التقني بين الولايات.

تساوى تقدير العبارات (3_4) حيث جاء متوسط، ونصت على أن: يسمح للولايات بتطبيق مناهج تقنية تناسب احتياجاتها. ويؤهل الطلاب للإلتحاق بالتعليم العالي بمتوسط (2,31) وانحراف معياري (761_734) والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (77%). تلهما العبارة (5) والتي تنص: يؤهل الولايات لتقويم الطلاب محلياً لدخول للتعليم العالي بمتوسط (2,24) وانحراف معياري (0,754). النسبة المئوية لمجموع الاستجابات (74,7%) وتليها العبارة (6) والتي تنص: ينفذ التخطيط التربوي القومي بمتوسط (2,12) وانحراف معياري (782)، والنسبة المئوية لمجمع الاستجابات (70,7%) وتليها العبارات (8_16) والتي تنص علي: يوفر الأشراف الجيد للتعليم التقني بمتوسط (2,11) وانحراف معياري (777_827)، والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (70,3%). وتليها العبارة (14) والتي تنص علي: يقن عدد الطلاب داخل الورش بمتوسط (2,10) وانحراف معياري (810)، والنسبة لمجموع الاستجابات (70%) ويلها العبارة (2) بمتوسط (2,07) وانحراف معياري (879)، والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (69%) وتليها العبارة (15) والتي تنص علي: يقن عدد الساعات التدريبية للطلاب داخل الورش بمتوسط (2,06) وانحراف معياري (814)، والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (67,7%) وتليها العبارة (10) والتي تنص: يوفر رقابة فاعلة بمتوسط (2,01) وانحراف معياري (798)، والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات 67% وتليها العبارة (7) والتي تنص علي: يهتم بتحسين البنية التحتية للتعليم التقني بمتوسط (1,99) وانحراف معياري (859)، والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (66,3%) وتليها العبارة (11) والتي تنص علي يوفر تنظيم إداري فاعل بمتوسط (1,94) و انحراف معياري (802)، والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (64,4%) وتليها العبارة (9) والتي تنص علي: يوفر التنسيق بين المركز والولايات بمتوسط (1,93) وانحراف معياري (807)، والنسبة المئوية تمجموع الاستجابات (64,3%) وتليها العبارة (12) والتي تنص علي: تنتظم تباين مساقات التعيم التقني في الولايات بمتوسط (1,88) وانحراف معياري (0,844) و النسبة المئوية لمجموع الاستجابات (62,7%) وحلت العبارة (13) أخيراً. والتي تنص علي: يوفر فريق للصيانة بمتوسط (1,79) وانحراف معياري (856)، والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (59,7%). وجاءت نتيجة المحور الأول بتقدير متوسط (2,10) وانحراف معياري (801)، والنسبة المئوية لأستجابات المعلمين (69,6%)

ونتيجة الدراسة أنفقت مع نتيجة (محمد خيرالله، 2009) في واقع التعليم الفني والتقني في السودان غير ظاهر. وكما جاء في نتيجة المقابلة ونتيجة دراسة (صالح آدم 2014) انظر مناقشة المقابلة. وكذلك أنفقت نتيجة الدراسة مع نتيجة (فضل السيد خضر 2016) في الهياكل الإدارية الموجودة لاترضي طموحات أساتذة التعليم التقني و التقاني مما يترتب علي المجلس التقني مراجعته. وهي نفس النتائج التي توصلت لها وزارة التربية والتعليم (1995) في الأهتمام بالتعليم الفني وتطويره ووضع الهياكل الإدارية و الأطر البشرية الفاعلة. من خلال النظر في معاملات الارتباطات لهذا المحور نجدها متوسطة (79_82). مما تقدم يري

الباحث أن الأشراف الإداري والأشراف التربوي، والرقابة علي مدخلات التعليم، والتنسيق بين الولايات في شؤون التعليم التقني فيها ضعف شديد بسبب الأسلوب التنظيمي و الهياكل الإدارية في الولايات ون هذه اللامركزية المطبقة في السودان إنما هي لدواعي سياسية وخلق الوظائف، وهنا تلتقي مع دراسة (صالح آدم 2014). إن اللوائح المنصوص عليها في اللامركزية يحق للولايات تطبيق مناهج إثرائية ولا نجد ولاية واحدة تطبق هذا النص، أنظرا لأطار النظري في قوانين التعليم. ويلحظ الباحث بعد أستقراء نتائج المحور أن الأسلوب مرن في انتقال العاملين بسهولة بين الولايات أكثر من انتقالهم داخل الولاية؛ مما يعني وجود تنظيمات غير رسمية داخل التعليم التقني وخارجه، ويعملان لغير صالح التعليم التقني، انظر أسباب تشكيل التنظيمات غير الرسمية. وأختلفت مع دراسة (حمزة خليل 2011) في: وجود علاقة قوية وتنسيقية بين الوزارة الإتحادية والولايات المختلفة.

نتيجة السؤال الأول من الإستبانة:

يتميز الأسلوب التنظيمي للتعليم التقني في السودانى بالارتفاع بنسبة (81.7) في مجا إنتقال الأطر البشرية بين الولايات ويتميز بالوسطية في كل من تطبيق المناهج التي تحتاجها الولايات وتأهيل الطلاب للإلتحاق بالتعليم العالى وتأهيل الولايات ليأهيل الطلاب محلياً والإشراف الجيد وتقنيين عدد الطلاب داخل الورش وتقنيين عدد الساعات التدريبية للطلاب داخل الورش وتوفير الرقابة وتحسين البنية التحتية والتنسيق بين المركز والولايات وتنظيم مساقات التعليم التقني في الولايات وتوفير فرق الصيانة ودليل ذلك ان مجموع إستجابات المبحوثين كانت نسبتها (69.6%) ووسطها الحسابي (2.1) إنحرافها المعياري (0.801).

المحور الثاني: دور الأسلوب التنظيمي الإداري السائد بالتعليم التقني في السودان في تخطيط الكلفة المطلوبة لتحقيق أهداف التعليم التقني.

السؤال الثاني: ما دور الأسلوب التنظيمي علي الكلفة؟

جدول رقم (43): التكررات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع إستجابات، أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور الثاني (دور الأسلوب التنظيمي الإداري في تخطيط الكلفة المطلوبة لتحقيق أهداف التعليم)، مرتبة تنازلياً (ن = 100).

العبارة	لا أوافق	أوافق لحد ما	أوافق	العبارات تنازلياً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مج الاستجابات %
17. يسعى لتقليل كلفة التعليم التقني.	42	37	21	30	2.22	.690	74%
	42	37	21				
18. يسهم في دعم المساقات ذات الكلفة العالية.	42	23	35	20	2.14	.779	71.3%
	42	23	35				
19. يحدد السقف	44	28	28	27	2.06	.851	68.7%

				28	28	44	%	الاقتصادي للورش (عدد الطلاب داخل الورشة).
%64.3	.879	1.93	18	38	38	24	ت	20. يسعى لتدريب
				38	38	24	%	الموظفين الإداريين لإدارة التعليم التقني.
%63	.764	1.89	28	19	34	47	ت	21. يُفَعَّل التوجه نحو
				19	34	47	%	التعليم التقني.
%62	.792	1.86	29	22	29	49	ت	22. يوفر الأليات المطلوبة
				22	29	49	%	في الورش.
%61.3	.838	1.84	19	22	28	50	ت	23. يوفر قطع الغيار
				22	28	50	%	اللازمة في الورش.
%60.3	.775	1.81	24	22	37	41	ت	24. يوفر معدات تدريبية
				22	37	41	%	تتوافق مع سوق العمل.
%59.7	.769	1.79	17	22	26	52	ت	25. يهتم بأمر إنشاء
				22	26	52	%	المدارس التخصصية للولايات.
%57.7	.802	1.73	22	23	18	59	ت	26. يتعهد بصيانة
				23	18	59	%	المدارس اتحادياً.
%57.3	.766	1.72	21	39	28	33	ت	27. يدعم أجور المعلمين.
				39	28	33	%	
%57.3	.805	1.72	23	24	41	35	ت	28. يهتم بعدالة توزيع
				24	41	35	%	الامتحان التطبيقي على الولايات.
%56.7	.810	1.70	25	25	36	39	ت	29. يهتم بتدريب المعلمين
				25	36	39	%	محلياً.
%54.6	.835	1.64	26	37	48	15	ت	30. يهتم بتدريب المعلمين
				37	48	15	%	إقليمياً
%62	.797	1.86	المتوسط العام لمحور دور الأسلوب التنظيمي الإداري في تخطيط الكلفة					

تشير نتائج جدول رقم (43): إلى تباين أستجابات المعلمين حول عبارات المحور الثاني: دور الأسلوب التنظيمي الإداري السائد بالتعليم التقني في السودان وكانت العبارة القياسية: يتسم الأسلوب التنظيمي الإداري السائد بالتعليم التقني في السودان بأنه. تراوحت متوسطات الأستجابات (2,22_1,64) وكانت جميعها بتقدير متوسط وترتيبها كما يلي العبارة (30) والتي تنص: يهتم بتدريب المعلمين إقليمياً وبمتوسط (2,22) وانحراف معياري (690)، والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (74%). تليها العبارة (20) والتي تنص علي: يسعى لتدريب الموظفين الإداريين لإدارة التعليم التقني وبمتوسط (2,14) وانحراف معياري (779)، والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (71,3%) وتليها وجاءت العبارة (27) والتي تنص علي: يدعم أجور المعلمين بمتوسط (2,06) وانحراف معياري (851)، والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (68,7%). تليها العبارة (18) والتي تنص: يسهم في دعم المساقات ذات الكلفة العالية و بمتوسط (1,93) وانحراف معياري (879)، والنسبة المئوية (64,3%) وتليها العبارة (28) والتي تنص: يهتم بعدالة توزيع الإمتحان التطبيقي علي الولايات بمتوسط (1,89) وانحراف معيارية (764)، والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (63%) تليها العبارة (29) والتي تنص: يهتم بتدريب المعلمين محلياً بمتوسط (1,86) وانحراف معياري (792)، والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (62%) وتليها العبارة (19) والتي تنص: يحدد السقف الاقتصادي للورش (عدد الطلاب داخل الورشة) بمتوسط (1,84) وانحراف معياري (838)، والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (61,3%) تليها العبارة (24) والتي تنص: يوفر معدات تدريبية تتوافق مع سوق العمل وبمتوسط (1,81) وانحراف المعيارية (838)، والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (60,3%) وتليها العبارة (17) والتي تنص: يسعى لتقليل كلفة التعليم التقني بمتوسط (1,79) و إنحراف معياري (769)، والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (59,7%) وتليها العبارة (22) والتي تنص: يوفر الآليات المطلوبة في الورشة وبمتوسط (1,73) وانحراف معياري (802)، والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (57,3%) وتليها العبارة (21) والتي تنص: يُفعل التوجيه نحو التعليم التقني وبمتوسط (1,72) و إنحراف معياري (766)، والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (57,3%) تليها عبارة (23) والتي تنص علي: يوفر قطع الغيار اللازمة في الورش. وبمتوسط (1,72) وانحراف معياري (805)، والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (57,3%) . تليها العبارة (25) والتي تنص: يهتم بأمـر إنشاء المدارس التخصصية للولايات . بمتوسط (1,70) وانحراف معياري (810)، والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (56,7%) وأخيراً العبارة (26) و التي تنص: يتعهد بصيانة المدارس أتحادياً بمتوسط (1,64) وانحراف معياري (835)، والنسبة المئوية (54,6%). وبحسب أستجابات المعلمين جاء تقدير المحور بتقدير متوسط (1,86) وانحراف معياري (797). والنسبة المئوية لمجموع استجابات (62%).

تختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة: فضل السيد خضر (2016)م والتي توصلت إلى: أن لا يتم استغلال القروض والمنح لتطوير التعليم التقني والمعدات والآليات بالورش قديمة وغير مواكبة لسوق العمل . وهو نفس ماتوصلت إليه دراسة: نزار الطاهر (2013)م في أن الورش غير مواكبة لإحتياج سوق العمل. وعدم وجود المواد الخام في مدارس التعليم النسوي. واتفقت الدراسة مع ماتوصل إليه دراسة: الطيب عبد

الوهاب(2002)م في عدم وفاء الحكومة بتنفيذ نصيبتها من المكون المحلي للمشاريع أضعف التمويل الأجنبي، وعدم وجود جهة إدارية لتنسيق المناشط التي تمول بالعموم الأجنبي قلة من دوره في تمويل التعليم ، وعدم توفر الدراسات والمعلومات الكافية للمشاريع ساهم في ضعف التمويل الأجنبي للتعليم الفني، ومن أسباب ازدياد حجم الإنفاق علي التعليم الثانوي ارتفاع كلفة الاجهزة والمعدات المدرسية. وافقت مع دراسة :رحمة الله سالم (1987)م في: ضرورة وضع مناهج جديدة للتعليم الفني تواكب التغيير في المجال الصناعي وإدخال بعض التخصصات التي لا يحتويها المنهج وخاصة الصناعات النسيجية و البتروكيماويات وإلغاء المواد الأكاديمية . وربط خطط تطوير التعليم الصناعي بخطط التنمية الاقتصادية في البلاد، وذلك بأن يكون هنالك مسح للمشاريع التنموية القائمة أو المزمع قيامها قصيرة ومتوسطة المدى . والملاحظ أن هذه الدراسة متقدمة نسبياً لأن الدراسات التي تلتها توصلت لنفس النتيجة: محمد عبدالله خير الله(2009)م في واقع التعليم الفني التقني في السودان غير ظاهر، وضرورة إنشاء مراكز لتدريب العاملين الفنيين، و ضرورة إشراك المؤسسات ذات الصلة بهذا النوع من التعليم لضمان تطويره . ودراسة: سر الختم حسبو بابكر(2010) م في: لانتهم مراجعة منهج برامج التدريب المهني بصورة مستمرة، ولانتشارك الصناعة في مراجعة المناهج ، ولا تتوفر المعدات وقطع الغيار بصورة كافية، ولا تتفق مؤهلات المدرسين، مع أهداف برامج التدريب . ولا يتوفر العدد الكافي من المدربين، ومرتببات المعلمين غير مناسبة مع زملاءهم في الصناعة. ودراسة: محمد بن علي العمري(2008)م في: أظهرت الدراسة ان(79%) من المدربين لا يحملون المؤهل الجامعي، وهذا يظهر مدى ضعف مستوى تأهيل الكوادر التدريبية.انظر تحليل ديباجة الأستبانة تجد أن المعلمين أصحاب الدرجات العلمية(دبلوم) أكثر. ودراسة ضياء عبد المحمود الزوبعي(2011م) في تطوير وتعقيد التقنيات بصورة كبيرة يترتب على الدول النامية أن تطور وتبلور نظام التعليم التقني ليوكب هذه التغييرات المتسارعة، سواء من جانب الإدارة الفاعلة. والدراسة التي قامت بها وزارة التربية (1988م) في: تقويم واقع التعليم الفني في المستوي الثانوي ، وضع الخطط التي تحقق التوازن بين التعليم الفني والاكاديمي، وتحديد الأحتياجات القومية أو تجديد الأحتياجات المادية والبشرية لتنفيذ الخطط . و دراسة: محمد محمود كيلاني (1991) م في أن الزيادة في عدد الطلاب و المدارس التجارية زيادة غير مخططة، أي أنها زيادة عشوائية ونتجت عنها زيادة العاملين غير المدربين ومناهج غير مجربة ، كما أدت قلة امكانيات الدولة إلي زيادة عدد الأسرة في تعليم أبنائها، وكل هذا أدى إلي تدني النتائج في هذا النوع من التعليم المتمثل في تدني الناجحين ، وأخذت في التدني بعد زيادة المدارس. انظر في الأطار النظري(المقارنة بين الطلاب التجاريين والأكاديميين) والدراسة التي قامت بها وزارة التربية (1995)م في: رفع نسبة التعليم الفني ليوازي بعنباره الذي يرفد الأطر البشرية التي تدفع عجلة التنمية، والأهتمام بالتعليم الفني وتطويره، ووضع الهياكل الإدارية والأطر البشرية الفاعلة، وتكوين هيئة تجمع كل المهتمين بالتعليم الفني لوضع السياسات التعليمية وأحتياجات التنمية، والتنسيق بين مؤسسات التعليم والأستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية. والدراسة التي قامت بها وزارة التربية والتعليم (2012)م في: تراجع التعليم الفني أمام التعليم الأكاديمي. أنظر الأطار النظري في: المقارنة بين التعليم الفني والتعليم الاكاديمي. ودراسة: الهادي ابراهيم (2011) م في: كلفة التعليم الصناعي

مرتفعة. وكلفة الطالب الصناعي الجزء الأكبر منها تتحملها الأسرة، والزيادة في عدد الطلاب في المدارس الصناعية غير مخططة، أي أنها زيادة عشوائية . وبالنظر إلي الفروق في المسافات نجد أن النتائج جاءت للمساق النسوي. هذا يعضد الأطار النظري، انظر الجدول الذي يوضح عدد المدارس والطلاب والفرق، يلي هذا المساق الصناعي؛ وعلي الرغم من ارتفاع الكلفة إلا أنه يحوي أكبر عدد من الطلاب، وهذا ما أشارت إليه دراسة: حياة الخضر(2018) م في: الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للطلاب لها دور وافر في إلحاقهم بالتعليم الفني. وأذا نظرنا إلي معاملات الارتباطات نجد الارتباط متوسط بين الدرجة الكلية للاستبانة والمحور وتراوح (0.79_0.82). وتوصلت دراسة:غانم سعيد(1977) م في الكليات العلمية أحتلت المرتبة الأولى في التكلفة، ثم الكليات النظرية واتفقت مع دراسة ف فارجيس في: الموارد الحكومية للتعليم مقسمة بين المركز والولاية. علماً إن الدراسة التي أجريها لم توضح النسب بين المركز والولاية. واتفقت مع دراسة:احمد فرج الصغير(1996)م في: هنالك نقص في المعامل والإجهزة التعليمية و الكتب والبرامج الترفيحية.

نتيجة السؤال الثاني والذي ينص: ما دور الأسلوب التنظيمي على الكلفة

يتميز دور الأسلوب التنظيمي الإداري السائد بالتعليم التقني في السودان في تخطيط الكلفة بالوسطية في تقليل كلفة التعليم التقني وتدريب المعلمين إقليمياً ومحلياً وتدريب الإداريين ودعم أجور المعلمين ودعم المسافات ذات الكلفة العالية وتحديد عدد الطلاب داخل الورش وتوفير الآليات وقطع العيار بها كما أنه وسطي في تفعيل توجيه الطلاب نحو التعليم التقني وإنشاء المدارس التخصصية بالولايات . اما في مجال صيانة المدارس إتحادياً فقد تميز بالتدني في هذا الشأن ويعزز ذلك نسبة إستجابات الباحثين بالنسبة لذا المحور التي جاءت بنسبة (62%) ووسط حسابي (1.86) ،إنحراف معياري (0.797)

المحور الثالث: دور الأسلوب التنظيمي الإداري السائد بالتعليم التقني في السودان على مردود التعليم التقني في السودان.

السؤال الثالث: ما دور الاسلوب التنظيمي على مردود التعليم التقني؟

جدول رقم (44): يوضح التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع الاستجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور الثالث (دور الأسلوب التنظيمي الإداري على مردود التعليم التقني) مرتبة تنازلياً (ن = 100).

العبارة	لا أوافق	أوافق لحد ما	أوافق	العبارات تنازلياً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مج الاستجابات %
31. ملم بالمعارف التقنية.	ت	12	46	41	2.60	.620	%87
	%	12	46	42			
32. سريع الانخراط في	ت	26	34	33	2.44	.656	%81

				40	34	26	%	سوق العمل.
%81	.701	2.44	38	53	38	9	ت	33. مقيم اجتماعياً.
				53	38	9	%	
%81	.701	2.44	39	42	43	15	ت	34. له القدرة على اتباع إجراءات الأمن والسلامة.
				42	43	15	%	
%80	.665	2.39	37	46	44	10	ت	35. يمتلك المهارات التي تمكنه من أداء عمله بالوجه المطلوب.
				46	44	10	%	
%79	.659	2.36	35	33	46	21	ت	36. له القدرة على التطور المهني.
				33	46	21	%	
%77	.647	2.30	31	49	41	10	ت	37. تتوافق إمكاناته المعرفية مع أهداف التعليم التقني.
				49	41	10	%	
%76	.709	2.27	34	56	32	12	ت	38. له القدرة على مواصلة الدراسة في التعليم العالي.
				56	32	12	%	
%76	.667	2.27	40	56	32	12	ت	39. يُسهم في تنمية المجتمع بصورة واضحة.
				56	32	12	%	
%76	.723	2.27	42	39	49	12	ت	40. يحقق عائد اقتصادي فعال للنتائج القومي.
				39	49	12	%	
%71	.804	2.14	32	67	26	7	ت	41. يستطيع الربط بين التخصصات التقنية المختلفة.
				67	26	7	%	
%71	.729	2.12	36	43	41	16	ت	42. يفخر ويعتز بتخصصه.
				43	41	16	%	
%65	.886	1.94	43	36	22	42	ت	43. يفضل دخول سوق العمل على الدراسة الجامعية.
				36	22	42	%	
%77	0.707	2.31						المتوسط العام لمحور

تشير نتائج جدول رقم (44) من أستجابات عينة الدراسة من المعلمين إلى تنوع استجابات المعلمين تجاه عبارات محور: دور الأسلوب التنظيمي الإداري السائد بالتعليم التقني في السودان علي المردود التعليم التقني في السودان. والعبارة القياسية: يتسم خريج التعليم التقني في السودان بأنه. وتراوحت متوسطات العبارات بين (1.94_2.60) وكان المتوسط الحسابي للمحور (2.31) متوسط. والانحراف المعياري (0.707). والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (77%) وجاءت العبارات كما يلي العبارة (41) والتي تنص: يستطيع الربط بين التخصصات التقنية المختلفة. بمتوسط (2.60) مرتفع وانحراف معياري (0.620). والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (87%) تليها العبارة (33) والتي تنص: مقيم اجتماعياً بمتوسط (2.44) مرتفع والانحراف المعياري (0.656). والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (81%) تليها العبارات (38_39) واللذان تنصان علي: له القدرة علي مواصلة الدراسة في التعليم العالي. ويسهم في تنمية المجتمع بصورة واضحة بمتوسط (2.44) مرتفعتان. وانحراف معياري (0.701). والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (81%) تليهما العبارة (37) والتي تنص: تتوافق إمكاناته المعرفية مع أهداف التعليم التقني بمتوسط (2.39) مرتفع وانحراف معياري (0.665). والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (80%) تليها العبارة (35) والتي تنص: يمتلك المهارات التي تمكنه من أداء عمله بالوجه المطلوب بمتوسط (2.36) مرتفع وانحراف معياري (0.659)، اما باقي العبارات فكلها متوسطة. تليها العبارة (31) والتي تنص: ملم بالمعارف التقنية بمتوسط (2.30) وانحراف معياري (0.674). والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (77%) تليها العبارات (34_40_42) والتي تنص: له القدرة علي أتباع إجراءات الأمن والسلامة، ويحقق عائد إقتصادي فعال للنتائج القومي، ويفتخر ويعتز بتخصصه بمتوسط (2.27) وانحراف معياري (0.709_0.664_0.723). والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (76%) تليها العبارة (32) والتي تنص علي: سريع الانخراط في سوق العمل بمتوسط (2.14) وانحراف معياري (0.804) والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (71%) تليها العبارة (36) والتي تنص: له القدرة علي التطور المهني بمتوسط (2.12) وانحراف معياري (0.729) والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (71%) وجاءت العبارة (43) والتي تنص: يفضل دخول سوق العمل علي الدراسة الجامعية بمتوسط (1.94) وانحراف معياري (0.886) والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (65%).

من نتيجة المحور أتفقت الدراسة مع دراسة: محمد عبدالله خير الله (2004)م في: هنالك فرص متاحة لتدريب وتأهيل معلم التعليم الصناعي، وإن كانت غير كافية ومحدودة والفرصة أمام طلبة المدارس الصناعية للألتحاق بالجامعات والكليات التقنية محدودة لأن الألتحاق بالجامعات والكليات التقنية يعتمد على المواد الأكاديمية فقط، هذا ماتوصلت إليه دراسة: رحمة الله احمد (1987)م في: ضرورة وضع مناهج جديدة للتعليم الفني تواكب التغيير في المجال الصناعي وادخال بعض التخصصات التي يحتويها المنهج وخاصة الصناعات النسيجية والبتروكيماويات والغذاء المواد الأكاديمية.

وأختلفت مع دراسة (حياة الخضر 2018) في: غالبية الطلاب ينظرون نظرة دونية للتعليم الفني والعمل الفني. وأولياء الأمور ينظرون نظرة دونية للتعليم الفني، والعوامل التي تؤثر في أرتباطه بضعف التحصيل

الأكاديمي وصعوبة التطوير الأكاديمي. وهي نفس ما توصلت إليه دراسة: محمد بن علي العمري (2008) أن معظم الملتحقين ببرامج التدريب المهني من سكان المدينة والنسبة العظمى تتراوح أعمارهم بين (20_25) عام يحملون مؤهل الابتدائية أو المتوسطة ، وهذا يدل على أنهم متسربين من التعليم العام ، ولم يجدوا حظهم في التعليم الأكاديمي ويتجهون إلى التدريب المهني لاعتن رغبة، فخلفياتهم العلمية ضعيفة. وأختلفت مع دراسة (وزارة الترية والتعليم 2012) في ضعف مخرجات التعليم الفني. واثبتت دراسة: علي صالح جوهر (1977)م أنه يوجد عائد اقتصادي لخريجي هذا النوع من التعليم حيث بلغت تكلفة الطالب 1550.54 ودخله 21025.8 جنيهاً والعائد 19475.44 جنيهاً. وهناك فروق بين مساقات التعليم الفني في العائد. وهذا ما يفسر عدد الطلاب في المساقات التقنية، والتعليم الفني يعطي عائداً أكبر من التعليم الأكاديمي. إتفقت مع دراسة: احمد فرج الصغير (1996م) في: أن المدرسة الثانوية تعد الطالب ليكون واثقاً بنفسه ومؤهلاً مهنيًا، كما تساعده على إكتشاف مهارات يستفيد منها في حياته اليومية. وإن الإنفاق على التعليم الثانوي يحقق عائداً إقتصادياً يفوق الأنفاق عليه، كما إتفقت مع دراسة: ضياء عبيد الزوبعي (2011م) في أن التعليم التقني يعتبر رافداً مهماً للرقى و التقدم الحقيقي.

تعليق في حساب العائد والكلفة لا ينظر إلى الأرقام بل إلى القيمة الشرائية للنقود، ومن خلال الارتباطات لهذا المحور والدالة الأحصائية لهذا المحور (0.52) مما يعني مقدار الإتساق

يري الباحث أن التطور الذي حدث في مخرجات التعليم التقني وعلى ضعفها ترجع إلى؛ المنهاج التقني الذي أُلّف بواسطة المجلس التقني والتقاني. وتعيين عدد من خريجي كلية التربية التقنية في التعليم التقني وتنسيب طلاب بتقدير جيد وللتحولات في مفهوم المجتمع عن هذا النوع من التعليم و خصوصاً بعد تطبيق منهاج التربية التقنية للصفين السابع والثامن من مرحلة الأساس، فضلاً عن زيادة التعطل (البطالة) لخريج التعليم الأكاديمي.

وأن نظرة المجتمع نظرة منفعية نحو التعليم الفني، وليست نظرة معرفية، وأن المساقات التقنية لا يخطط لها بل تترك لقوى المجتمع.

نتيجة السؤال الثالث:

خريج التعليم التقني في ظل الأسلوب التنظيمي السائد في السودان بالنسبة للتعليم التقني يستطيع الربط بين التخصصات التقنية المختلفة، ومقيم إجتماعياً وله القدرة على مواصلة الدراسة في التعليم العالي والإسهام في تنمية المجتمع وله امكانات معرفية تتوافق مع أهداف التعليم التقني ومهارة في أداء عملة بالصورة المطلوبة وكل ذلك بتقدير مُرتفع ونسبة مئوية عالية (79-87%) . أما إمامه بالمعارف التقنية إتباع اجراءات الأمن والسلامة وتحقيق العائد الإقتصادي للنتاج القومي وإعتزازه بتخصصه وسرعة الإنخراط في سوق العمل والقدرة على التطور المهني وتفضيل دخول سوق العمل على بالجامعة فقد جاء كل ذلك بتقدير متوسط بنسبة مئوية تتراوح بين (65-77%)

المحور الرابع: مصادر تمويل التعليم التقني بالسودان.

السؤال الرابع: ما مصادر تمويل التعليم التقني؟

جدول رقم (45) : يوضح التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع الاستجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور الرابع (مصادر تمويل التعليم التقني بالسودان) مرتبة

تتازلياً (ن = 100)

العبارة	لا أوافق	أوافق لحد ما	أوافق	العبارات تتازلياً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مج الاستجابات %
44. صندوق لدعم التعليم التقني.	38	32	30	49	2.15	.821	%72
	38	32	30				
45. تمويل محلي يفيد باحتياجات التعليم التقني.	48	25	27	50	2.06	.851	%69
	48	25	27				
46. تمويل حكومي اتحادي كافي.	35	42	23	47	1.97	.834	%66
	35	42	23				
47. تمويل حكومي محلي مساند.	36	31	33	54	1.96	.864	%65
	36	31	33				
48. مساهمة مجلس الآباء في تمويل التعليم التقني.	49	19	32	53	1.94	.862	%65
	49	19	32				
49. تمويل شعبي إضافي من الرأس مالية.	27	31	42	44	1.92	.825	%64
	27	31	42				
50. تمويل أجنبي فني (لوجستي) للتعليم التقني.	33	28	39	46	1.88	.756	%63
	33	28	39				
51. البروتوكولات الحكومية مع الدول المانحة للتمويل المفعلة حالياً.	56	25	19	55	1.85	.857	%62
	56	25	19				
52. مساهمة خريجي التعليم التقني في تمويل المؤسسات التقنية.	48	26	26	48	83،1	.888	%61
	48	26	26				

53. تمويل من المؤسسات الصناعية للتعليم التقني.	ت	40	26	34	45	1.79	.844	%60
	%	40	26	34				
54. القروض الدولية المخصصة لأغراض التعليم التقني.	ت	39	26	35	51	1.78	.836	%59
	%	39	26	35				
55. القروض الدولية المخصصة لأغراض التعليم التقني بالولايات	ت	45	25	30	52	1.63	.787	%54
	%	45	25	30				
المتوسط العام لمحور مصادر تمويل التعليم التقني								
1.90 0.835 %63.3								

تشير نتائج جدول رقم (45): إلى أن استجابات المعلمين تنوعت حول عبارات المحور الرابع: مصادر تمويل التعليم التقني بالسودان. وكانت العبارة القياسية: من مصادر تمويل التعليم التقني بالسودان، وأجمال نتيجة المحور بمتوسط (1.90) وانحراف معياري (0.835) والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (%63.3) وتراوحت المتوسطات بين (1.63_2.14) والانحرافات بين (0.787_0.821) والنسب المئوية بين (%54_%72) وكانت كلها متوسطة عدا (51) كانت متدنية والتي نصت: البروتوكولات الحكومية مع الدول المانحة للتمويل المفعلة حالياً. وكانت العبارات كما يلي، العبارة (49) والتي تنص: تمويل شعبي إضافي من رأس المالية بمتوسط (2.14) وانحراف معياري (0.821) والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (%72) ، تليها العبارة (50) والتي تنص: تمويل أجنبي فني (لوجستي) للتعليم التقني بمتوسط (2.06) وانحراف معياري (0.851) والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (%69) تليها العبارة (47) والتي تنص: تمويل حكومي محلي مساند بمتوسط (1.97) وانحراف معياري (0.834) والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (%66) تليها العبارة (54) والتي تنص: القروض الدولية المخصصة لأغراض التعليم التقني بمتوسط (1.96) وانحراف معياري (0.864) والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (%65) تليها العبارة (53) والتي تنص: تمويل من مؤسسات الصناعية للتعليم التقني بمتوسط (1.94) وانحراف معياري (0.862) والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (%65) تليها العبارة (44) والتي تنص: صندوق لدعم التعليم التقني بمتوسط (1.92) وانحراف معياري (0.825) والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (%64) تليها العبارة (46) والتي تنص: تمويل حكومي إتحادي كافي بمتوسط (1.88) وانحراف معياري (0.756) والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (%63) تليها العبارة (55) والتي تنص: القروض الدولية المخصصة لأغراض التعليم التقني بالولايات بمتوسط (1.85) وانحراف معياري (0.857) والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (%62)، تليها العبارة (48) والتي تنص: مساهمة مجلس الآباء في تمويل التعليم التقني بمتوسط (1.83) وانحراف معياري (0.888) والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (%61) تليها العبارة (45) والتي تنص: تمويل محلي يفي بأحتياجات التعليم التقني بمتوسط (1.97) وانحراف معياري (0.844) والنسبة

المئوية لمجموع الاستجابات (60%) ، تليها العبارة (52) والتي تنص: مساهمة خريجي التعليم التقني في تمويل المؤسسات التقنية بمتوسط (1.78) وانحراف معياري (0.836) والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (59%) وجات العبارة (51) في الأخير وتنص: البروتوكولات الحكومية مع الدول المانحة للتمويل المفعلة حالياً بمتوسط (1.63) وانحراف معياري (0.787) والنسبة المئوية (54%) من نتيجة المحور والتي أظهرت تعدد في مصادر التمويل لأن الكلفة مازالت عصية وظهور رأس المالية و يتمظهر في المدارس التقنية الخاصة، وتتسبب كل مدرسة تقنية لمؤسسة صناعية لتقوم بتمويلها نتيجة المحور وقد أتفقت مع دراسة (الطيب عبدواهاب2002) في: إرتباط التمويل الأجنبي بالعوامل السياسية والأيدولوجية للدولة، أضعف من دوره في تمويل التعليم التقني. وضعف الدعم الاتحادي لمقابلة الصرف الناتج عن تغيرات السياسة التعليمية أثر سلباً على تمويل تعليم الاساس وعدم وفاء الحكومة بتنفيذ نصيبها من المكون المحلي للمشاريع أضعف التمويل الأجنبي التعليم الثانوي. وهوماتوصلت إليه دراسة(نزار الطاهر2013) في: التمويل المحلي لايفي بإحتياجات التعليم الفني. وأختلفت مع دراسة(الطيب عبد الوهاب2000) في: الظروف الاقتصادية التي أدت إلي إنخفاض مستوي الفرد وانشغاله بكسب العيش أثر سلباً علي الأهتمام الشعبي بتمويل تعليم مرحلة الأساس، وإتفقت مع دراسة: (محمد عبدالله خير الله2004) في: التمويل ضعيف لايفي بأحتياجات هذا النوع من التعليم وأختلفت مع نفس الدراسة في: هناك ضعف في التفاعل بين التعليم الصناعي والحرفي وسوق العمل. وأتفقت مع دراسة (أبن عمر محمد2009) في: واقع أبنية المدارس لتعليم الاساس يؤكد عدم نجاح نظام تمويل التعليم اللامركزي. وقد أوصت الدراسة التي قامت بها(وزارة اتربية والتعليم2012) تأكيد الألتزام السياسي من قادة ومؤسسات الدولة تبني إيجاد مصادر تمويل من القطاع الحكومي وتشجيع القطاع الخاص في المشاركة والأستثمار، لتطوير مؤسسات التعليم التقني والتقاني. ومن الملاحظ أن البروتوكولات جاءت متدنية في متوسطها(1.63) مما يوحي بأنها غير مفعلة وبأن التمويل يخضع لشروط، وهذا ما توصلت إليه دراسة(لكيت ليوين1986م) في: تصلب شروط التمويل. وكذلك دراسة (الطيب عبد الوهاب2002)في: إرتباط التمويل الأجنبي بالعوام السياسية و الأيدولوجية للدولة، أضعف من دوره في تمويل التعليم، ومما تجدر الإشارة إليه أن معامل الأرتباط لهذ المحور عال(0.79).

نتيجة السؤال الرابع: يتم تمويل كُلفة التعليم التقني في السودان من قبل كل من الرأس مالية الشعبية والتمويل الأجنبي والحكومي المحلي المساند والقروض الدولية المخصصة له والمؤسسات الصناعية وصندوق دعم التعليم التقني ومساهمة مجلس الآباء ومساهمة خريجي التعليم التقني بنسبة مئوية تتراوح بين(59-72%) كما يتم تمويلة بنسبة متدنية من قبل البروتوكولات الحكومية مع الدول المانحة بنسبة بلغت (54%)

المحور الخامس: مدى كفاية تمويل التعليم التقني بالسودان لتحقيق الأهداف المرجوة.السؤال

الخامس: ما مدى كفاية تمويل التعليم التقني بالسودان لتحقيق الأهداف المرجوة؟

جدول رقم (46): يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات لأفراد عينة الدراسة حول عبارات محور الخامس (مدى كفاية تمويل التعليم التقني بالسودان) لتحقيق الأهداف المرجوة مرتبة تنازلياً (ن = 100).

العبرة	لا أوافق	أوافق لحد ما	أوافق	العبارات تنازلياً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مج الاستجابات %
56. توفير الأجهزة والمعدات التقنية.	ت	51	28	21	71	2.48	83%
	%	51	28	21			
57. الصرف على المسافات ذات الكلفة العالية.	ت	48	29	23	68	1.84	61%
	%	48	29	23			
58. تدريب الموظفين الإداريين لإدارة التعليم التقني.	ت	48	26	26	62	1.80	60%
	%	48	26	26			
59. توفر الآليات المطلوبة في الورش.	ت	53	23	24	58	1.78	59%
	%	53	23	24			
60. جلب أطر أجنبية لجانب التطوير والتحديث.	ت	57	23	20	69	1.77	59%
	%	57	23	20			
61. جلب أطر أجنبية لنقل الخبرات.	ت	49	26	24	66	1.76	59%
	%	49	26	24			
62. توفر قطع الغيار اللازمة في الورش.	ت	45	30	25	57	1.75	58%
	%	45	30	25			
63. توفر معدات تدريبية تتوافق مع سوق العمل.	ت	52	23	25	61	1.75	58%
	%	52	23	25			
64. إنشاء المدارس التخصصية للولايات.	ت	52	22	26	70	1.75	58%
	%	52	22	26			
65. صيانة المدارس اتحادياً.	ت	56	19	25	64	1.74	58%
	%	56	19	25			

66. دعم أجور المعلمين.	ت	48	28	24	63	1.73	.839	58%
	%	48	28	24				
67. تخصيص تمويل كافي لامتحانات الورش العملية.	ت	53	25	22	59	1.71	.832	57%
	%	53	25	22				
68. تحفيز الطلاب المميزين.	ت	45	26	29	56	1.70	.798	57%
	%	45	26	29				
69. تدريب المعلمين محلياً.	ت	46	31	23	65	1.69	.849	56%
	%	46	31	23				
70. تدريب المعلمين إقليمياً.	ت	51	23	26	67	1.69	.813	56%
	%	51	23	26				
71. تحسين البنية التحتية للتعليم التقني.	ت	18	16	66	60	1.63	.800	54%
	%	18	16	66				
المتوسط العام لمحور مدى كفاية تمويل التعليم التقني								
59.4% 0.823 1.79								

تشير نتائج جدول رقم (46): إلى أن متوسط إستجابات أفراد العينة من المعلمين عن عبارات المحور الخامس: مدى كفاية تمويل التعليم التقني بالسودان لتحقيق الأهداف المرجوة و العبارة القياسية: يتسم تمويل التعليم في السودان بأنه يفي، تراوحت المتوسطات بين (1.63_2.48) التي جاءت بتقدير متوسط عدا العبارة (71) بتقدير مرتفع والعبارة (60) بتقدير متدن، نتائج العبارات كانت كما يلي، العبارة (71) والتي تنص: تحسين البنية التحتية للتعليم التقني بمتوسط (2.48) وإنحراف معياري (0.785) والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (83%) وتليها العبارة (68) والتي تنص: تحفيز الطلاب المميزين. بمتوسط (1.84) وإنحراف معياري (0.849) والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (61%) وتليها عبارة (62) و التي تنص: توفير قطع الغيار اللازمة في الورش. بمتوسط (1.80) وإنحراف معياري (0.816) والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (60%) وتليها العبارة (58) والتي تنص: تدريب الموظفين الإداريين لإدارة التعليم التقني بمتوسط (1.78) وإنحراف معياري (0.836) والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (59%). وتليها العبارة (69) والتي تنص: تدريب المعلمين محلياً بمتوسط (1.77) وإنحراف معياري (0.802) والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (59%). وتليها العبارة (66) والتي تنص: دعم أجور المعلمين بمتوسط (1.76) وإنحراف معياري (0.818) والنسبة المئوية لمجموع الأستجابات (59%). وتليها عبارات (57_61_70) والتي تنص: الصرف علي المساقات ذات الكلفة العالية. جلب أطر بشرية لنقل الخبرات. تدريب المعلمين إقليمياً بمتوسط (1.75) ونسبة مئوية لمجموع الأستجابات 58%. وتليها العبارة (64) والتي تنص : إنشاء المدارس التخصصية للولايات بمتوسط (1.74) وإنحراف معياري (0.848) والنسبة لمجموع

الاستجابات (58%) . وتليها العبارة (63) والتي تنص علي: توفير معدات تدريبية تتوافق مع سوق العمل. بمتوسط (1.73) وإنحراف معياري (0.839) والنسبة المئوية لمجموع الإستجابات(58%) . وتليها العبارة (59) والتي تنص: توفير الآليات المطوية في الورش. بمتوسط (1.71) وإنحراف معياري (0.832) والنسبة المئوية لمجموع الإستجابات (57%). وتليها العبارة (56) والتي تنص: توفير الأجهزة والمعدات التقنية. وبمتوسط(1.70) وإنحراف معياري(798.0) والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات(57%). وتليها العبارات(67_65) بمتوسط(1.69) وإنحرافات معيارية (0.813_0.849) والنسبة المئوية لمجموع الاستجابات (56%) والعبارة (60) صاحبة أدنى متوسط(1.63) وإنحراف معياري (0.800) والنسب المئوية لمجموع الاستجابات (54%)

من نتيجة المحور فإن الدراسة أتفقت مع دراسة: فضل السيد عمر(2016) في: مباني التعليم التقني قديمة وغير مواكبة لسوق العمل، ولا يتم جلب أي معدات جديدة. ولا يتم إستغلال القروض والمنح لتطوير التعليم التقني، وهو ما توصلت إليه دراسة: الطيب عبدالوهاب(2002) في غياب المختبرات والمعامل المطلوبة يؤدي إلي تدني نوعية التعليم، وعدم توفر الدراسات والمعلومات الكافية للمشاريع ساهم في ضعف التمويل الأجنبي للتعليم الأجنبي. وضعف الأنفاق على التعليم الثانوي ساهم في عدم توفر المعلم المؤهل والمدرّب. ونلاحظ وجود فرص للتدريب الأقليمي أكثر من التدريب المحلي مما يعني أن التعليم الفني لا يوضع في كلف التدريب المحلي، وهذا التدريب الخارجي إنما هو منح، وكذلك عدم الصيانة يفسر تقادم الورش و المعدات، وهذا يعني أن دور الوزارة هو المحافظة على الموجود.

نتيجة السؤال الخامس:

سيهم تمويل التعليم التقني في تحسين البنية التحتية للتعليم التقني بنسبة مُرتفعة بلغت (83%)، كما يسهم بنسبة متوسطة في كل من تحفيز الطلاب اليزيين وتوفير قطع الغيار اللازمة للورش وتدريب المعلمين والإداريين ودعم أجور المعلمين والصرف على المساقات ذات الكلفة العالية وجلب الأطر البشرية الأجنبية وإنشاء المدارس التخصصية للولايات وتوفير المعدات المطلوبة في الورش وتتناسب مع سوق العمل وصيانة المدارس وكل ذلك بنسبة تتراوح بين (56-061%)، أما إسهامه في جلب الأطر البشرية الأجنبية بجانب التطوير والتحديث فقد جاء بنسبة متدنية بلغت(54%)

السؤال السادس: هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول انعكاس الأسلوب التنظيمي لأدارة التعليم التقني في السودان وإنعكاسه علي الكلفة والمردود؟ وفق متغير المساق

جدول رقم (47): يوضح معاملات الارتباط لإستجابات المعلمين حول محاور أداة الدراسة

اختبار بيرسون للارتباط	الدرجة الكلية الاستبانة	واقع الأسلوب التنظيمي	دور الأسلوب التنظيمي في تخطيط الكلفة وتحقيق الأهداف	دور الأسلوب التنظيمي على مردود التعليم التقني	مصادر تمويل التعليم التقني	مدى كفاية تمويل لتحقيق أهداف التعليم التقني
معامل ارتباط بيرسون	1	** .544	** .583	** .521	** .788	** .821
درجة المعنوية	
حجم العينة	100	100	100	100	100	100

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.01)

كشفت النتائج من الجدول (47) جاءت معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية ومحاور الدراسة دالة إحصائياً بحسب إستجابات أفراد العينة من المعلمين، حيث جاءت درجة الأهمية (0.000) وهي أقل من درجة المعنوية ($\alpha = 0.05$).

توجد علاقة ارتباط قوية بين الدرجة الكلية للإستبانة ومحوري مصادر تمويل التعليم التقني بالسودان. ومدى كفاية تمويل التعليم التقني بالسودان لتحقيق الأهداف المرجوة لتحقيق أهداف التعليم التقني، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.79 - 0.82).

بينما تقدر العلاقة بالمتوسطة بين الدرجة الكلية للاستبانة ومحاور واقع الأسلوب التنظيمي ودور الأسلوب التنظيمي في تخطيط الكلفة وتحقيق الأهداف المرجوة، ودور الأسلوب التنظيمي على مردود التعليم التقني في السودان وواقع الأسلوب التنظيمي في السودان، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.54_0.58_0.52)

		%.451	18	134.111	داخل المجموعات	
			19	148.00	المجموع	
.315	1.071	92.450	1	92.450	بين المجموعات	الاستبانة ككل
		68.361	18	1554.500	داخل المجموعات	
			19	950.1646	المجموع	

جدول رقم (48) يوضح الدلالة الأحصائية والتي تعزى لعينة المعلمين وفق المساق أجري الباحث فروق تعزى للتخصص (صناعي، تجاري و نسوي)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	درجة الأهمية
الأول	بين المجموعات	576.261	2	288.30	5.216	.007
	داخل المجموعات	5358.100	97	55.238		
	المجموع	5934.360	99			
الثاني	بين المجموعات	919.397	2	459.698	8.688	.00
	داخل المجموعات	533.353	97	52.921		
	المجموع	6052.750	99			
الثالث	بين المجموعات	280.990	2	140.495	5.240	.007
	داخل المجموعات	2600.970	97	26.88		
	المجموع	2881.960	99			
الرابع	بين المجموعات	741.875	2	370.937	8.056	.001
	داخل المجموعات	4466.365	97	46.045		
	المجموع	5208.240	99			
الخامس	بين المجموعات	2606.711	2	1303.355	14.933	.000
	داخل المجموعات	8466.039	97	87.27997		
	المجموع	11072.750	99			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2024.460	2	024.230	21.07	.000
	داخل المجموعات	46527.780	97	479.667		
	المجموع	66776.240	99			

أظهرت النتائج: توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسط استجابات المعلمين تعزى لمتغير التخصص على كل محاور الدراسة.

جدول رقم (49): يوضح إختبار (Games-Howell) للمقارنات البعدية لمتغير سنوات الخبرة لإستبانة المعلمين حول محاور أداة الدراسة.

المحور	التخصص (I)	التخصص (J)	فرق الوسط (I-J)	الخطأ المعياري	درجة الأهمية	درجة الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
الأول	صناعي	تجاري	-2.200	3.094	0.762	-10.64	6.24
		نسوي	-8.750	2.988	.054	-17.27	-23
	تجاري	صناعي	2.200	3.094	.762	-6.24	10.64
		نسوي	-6.550	4.156	.284	-17.28	4.18
	نسوي	صناعي	8.750	2.988	.054	0.23	17.17
		تجاري	6.550	4.156	.284	-4.18	17.28
الثاني	تجاري	تجاري	-5.605	3.148	.224	-14.21	3.00
		نسوي	-9.930	2.602	.012	-17.29	57.2
	تجاري	صناعي	5.605	3.148	.224	3.00	14.21
		نسوي	4.325	3.936	.528	-14.49	5.8
	نسوي	صناعي	9.930	2.602	.012	2.57	17.29
		تجاري	4.325	3.936	.528	5.84	14.49
الثالث	صناعي	تجاري	.0661	2.605	.0965	-6.50	7.83
		نسوي	-6.068	1.402	.004	-9.93	-2.19
	تجاري	صناعي	-0.661	2.604	0,965	-7.83	6.50
		نسوي	-6.750	2.859	0.83	-14.27	0.82
	تنسوي	صناعي	6.064	1.402	.004	2.19	9.93
		تجاري	6.725	2.859	0.083	-0.82	14.27
الرابع	صناعي	تجاري	5.163	2.666	0.176	-12.41	2.08
		نسوي	-8.838	2.124	0.006	-14.76	-2.92
	تجاري	صناعي	5.163	2.666	0.176	-2.08	12.41
		نسوي	-3.675	3.243	0.509	-12.06	4.71

14.76	2.92	0.006	4.124	8.838	صناعي	نسوي	الخامس	
12.06	-4.71-	0.509	3.243	3.675	تجاري			
-12.06-	-23.31-	0.15	3.770	-13.041-	تجاري	صناعي		
-4.61-	-57.22-	.006	3.192	-13.596-	نسوي			
23.31	2.78	0.15	3.770	13.041	صناعي	تجاري		
11.66	-12.76-	0.993	4.729	-0.550-	نسوي			
12.76	-11.66-	0.006	3.192	13.591	صناعي	نسوي		
12.76	-11.66-	0.993	4.729	0.550	تجاري			
7.39	58.09	0.134	11.862	-25.349-	تجاري	صناعي		الدرجة الكلية للاستبانة
-20.15-	74.19	0.003	9.395	-47.174-	نسوي			
58.09	-7.39-	0.134	11.862	25.862	صناعي	تجاري		
16.50	60.15	0.60.1	14.835	-21.825-	نسوي			
747	2.14	.006	09.395	74.174	صناعي	نسوي		
60.15	-16.50-	.331	14.835	21.825	تجاري			
*. The mean difference is significant at the 0.05 level.								

جاءت الفروق ذات دلالة إحصائية لصالح المعلمين في تخصص التعليم النسوي على جميع المحاور وعلى الدرجة الكلية للإستبانة .

تعليق: على كلفة التعليم النسوي مقارنة مع أنواع التعليم التقني الأخرى. اذا نظرنا لطبيعة المساقات نلاحظ أن المساق الصناعي له كلفة عالية عند الأثناء، ولكن زمن بقاء الأصول له فترة زمنية طويلة ،وحتي المواد المستهلكة تظل فترة زمنية H طول نسبياً مقارنة مع التكاليف المتغيرة للتعليم النسوي إذن المواد المستهلكة قيمة عالية ، هذا الأمر ينتفي في التعليم التجاري، ومعني هذه الكلفة العالية، يشتمل معلمو التعليم النسوي قلة المواد، وهذا ماتوصلت إليه دراسة(نزار الطاهر2013)عدم توفر المواد في مدارس التعليم النسوي. وهذا يرفع كلفة التعليم النسوي خصوصاً إذا كان عدد الطلاب قليل، وتجدر الإشارة إلى تعهد البنك الدولي والبنك الأفريقي وصندوق دعم الطلاب بصيانة وتأهيل المدارس التقنية النسوية ولم يحدد زمن لذلك وتم صيانة مدرسة أمدرمان التقنية بنات وتضم هذه المدرسة المساق النسوي، التجاري والصناعي.

نتيجة السؤال السادس:

لاتوجد فروق فردية ذات دلالة إحصائية تُعزي لمتغيرا النوع والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة في إستجابات الباحثين حول انعكاس الأسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني في السودان إنعكاسة على الكُلفة والمردود

ولكن توجد فروق فردية ذات دلالة إحصائية تُعزى لمغير المساق التقني (التخصص) وكانت لصالح المساق النسوي.

ثانياً: عرض وتحليل بيانات المقابلة مع الخبراء التربويين التقنيين:

السؤالين الأول والثاني: أي الأساليب الإدارية أفضل لإداره التعليم التقني في السودان ولماذا؟

جدول رقم (50): يوضح إجابات الخبراء عن السؤال الأول والثاني.

رقم الخبير	الإجابات
1	الاسلوب المركزي افضل للتعليم التقني لان كلفته منخفضة مقارنة باللامركزي والولايات لاتستطيع علي الكلفة العالية وهذا الاسلوب يقلل الكلفة الإدارية ويوفر فرص إستثمارية أفضل وهيكله الإداري جيد ومتماسك.
2	الإسلوب المركزي أفضل لأن هيكله الإداري متماسك ويقلل الكلفة الإدارية ، ويوحد عناصر الإدارة في مكان واحد ويوفر فرص إستثمارية أفضل.
3	المركزي لأنه يضمن التمويل الجيد وعدالة توزيعه ولا يجعل التعليم التقني في سلم أولويات الولايات كما أن هيكله الإداري متماسك ويقلل الكلفة العالية ويوفر فرص أفضل للاستثمارات.
4	اللامركزية أفضل لأنها تساعد في إشراك أكبر قدر ممكن ويعكس إحتياجات الولايات.
5	اللامركزية لأنها تُشرك أكبر قدر من الأطر البشرية.
6	الأسلوب الوسطي أفضل لانه يعالج عيوب كل من الأسلوب المركزي والأسلوب اللامركزي.
7	الأسلوب المركزي أفضل يوفر فرص جيدة في إتخاذ القرارات وقد يوفر فرص إستثمارية.
8	المركزية أفضل لأنها توحد عناصر الإدارة.
9	المركزية أفضل لأنها تقلل كلفة هذا النوع، ويضمن دخول الإستثمار إلى البلاد.
10	المركزية أفضل لأن الهيكل الإداري واحد.

جدول رقم (51): يوضح التكرارات والنسبة المئوية لإجابات الخبراء عن السؤال الأول والثاني: إي

الأساليب أفضل لإدارة التعليم التقني ولماذا

النسبة المئوية	التكرار	الأسلوب التنظيمي
70%	7	الأسلوب المركزي
20%	2	الأسلوب اللامركزي
10%	1	الأسلوب الوسطي
100%	10	المجموع

جدول رقم (52) يوضح تكرار إستجابات أفراد العينة من الخبراء حول سبب التفضيل.

النسبة المئوية	التكرار	الأسباب والعوامل
18.7%	3	تخفيض الكلفة في المركزية
25%	4	الإستثمار أفضل في المركزية
18.7%	3	الهايكل الإدارية أفضل في الأسلوب المركزي
12.5%	2	إشراك الآخرين أفضل في اللامركزية
6.3%	1	يمثل الأسلوب اللامركزية أفضلية في تمثيل الولاية وتحديد إحتياجها
6.3%	1	الأسلوب الامركزي يوفر جودة في إتخاذ القرار
12.5%	2	الأسلوب المركزي أفضل لأنه يوحد عناصر الإدارة
100%	16	المجموع

تشير نتائج جدول رقم (50): إلى أن إجابات (7) من الخبراء وبنسبة بلغت (70%) ترى أفضلية الأسلوب المركزي علي الأساليب الإدارية الأخرى و(2) من الخبراء وبنسبة بلغت (20%) الأفضلية للامركزي و(1) من الخبراء يرى الأخذ بالأسلوب الوسطي أفضل وبنسبة(10%) للسؤال الأول: أي الأساليب الإدارية (التنظيمية) افضل لادارة التعليم التقني في السودان ولماذا؟ ويلاحظ من نتائج الجدول أن إستجابات الخبراء جاءت لصالح الأسلوب المركزي.

من الجدول رقم(52) فإن الأسباب والعوامل كانت تتحاز إلي الأسلوب المركزي يرى الباحث أن الاسلوب المركزي إستأثر بهذه النسبة لأن الأسلوب اللامركزي لا يحتوي في هيكله الإداري علي فريق للصيانة، سواء علي المستوى الإتحادي أو المستوي الولائي، وهو أحد أهم الأسباب التي أدت الى هذا التدني، ومن خلال النظر في نتائج المحور الأول من الإستبانة فإن الأسلوب التنظيمي السائد هو الأسلوب الوسطي وهذا ما أشار اليه الاطار النظري من خلال خصائص الأساليب التنظيمية، ومن هنا يمكن القول بأن الأسلوب التنظيمي يحتاج إلى تعديل في الهيكل الإداري، وهنا إتفق الدراس مع دراسة (حمزه محمد 2011) إن الهيكل الإداري يحتاج للتعديل وأن يقوم بهمامه وإختلفت مع دراسة: (فضل السيد عمر 2016م) في أن أهداف التعليم التقني واضحة، وقد إتفقت مع نفس الدراسة في أن الهياكل الإدارية لاترضي طموحات أساتذة التعليم التقني؛ مما يترتب علي المجلس مراجعتها لتدراك المشكلات التربوية، ومحاولة الوصول لحل لها. فهي من وظائف الادارة وهي تحتاج للتعديل، مما يعني ان القصور أحد مسبباته الإدارية لحل هذه المشكلة، يجب إستخدام أسلوب تنظيمي وسطي يوفر بيئة آمنة إجتماعياً ونفسياً مشجعة للعمل، وتنسيق الجهود من أجل الحصول على مردود تربوي عال، وكلفة منخفضة . عليه فإن نتيجة السؤال الأول والثاني هي:

الأسلوب الأفضل للتعليم التقني في السودان هو الأسلوب المركزي لأنه يؤدي إلى تخفيض الكلفة، والإستثمار الأفضل وأفضلية الهيكل الإدارية ويوحد العناصر الإدارية

السؤال الثالث: أيهما أفضل التعليم التقني في ظل المركزية ام اللامركزية ؟

جدول رقم (53): يوضح إجابات الخبراء عن السؤال الثالث: أيهما أفضل التعليم التقني في ظل المركزية ام اللامركزية ؟

رقم الخبير	الإجابة
1	التعليم التقني أفضل في ظل المركزية
2	التعليم التقني أفضل في ظل المركزية
3	التعليم التقني أفضل في ظل المركزية
4	التعليم التقني أفضل في ظل المركزية
5	التعليم التقني أفضل في ظل المركزية
6	التعليم التقني أفضل في ظل المركزية
7	التعليم التقني أفضل في ظل المركزية
8	التعليم التقني أفضل في ظل المركزية
9	التعليم التقني أفضل في ظل المركزية
10	التعليم التقني أفضل في ظل المركزية

جدول رقم (54) يوضح التكرارات والنسبة المئوية لإجابات الخبراء عن السؤال الثالث: أيهما أفضل التعليم التقني في ظل المركزية ام اللامركزية ؟

النسبة المئوية	التكرار	الآراء عن الأساليب
100%	10	التعليم التقني أفضل في ظل المركزية
0.00%	0	التعليم التقني أفضل في اللامركزية
100%	10	المجموع

تشير نتائج جدول رقم (53) إلى أن إتفاق جميع الخبراء حول المركزية كأسلوب إداري أفضل من اللامركزية بنسبة بلغت (100%)،

يلاحظ من نتائج الجدول أن استجابات الخبراء جاءت إيجابية تجاه الأسلوب المركزي . وهنا إتفقت مع دراسة قامت بها وزارة التربية والتعليم: يجب الإهتمام بالتعليم التقني ووضع الهياكل الإدارية والأطر البشرية الفاعلة (1995م) وإتفقت مع دراسة قامت بها وزارة التربية والتعليم(2012م) في تراجع التعليم التقني ودراسة (علوان صالح 2014م) في. قوانين ولوائح الحكم المحلي لم تطبق علي أرض الواقع وبالتالي أدت إلي أحداث التنمية غير المتوازنة، الإطرابات الأمنية وعدم الإستقرار في مؤسسات الحكم المحلي و الإتفاقات الموقعة مع حاملي السلاح و ضعف البيانات والبنى التحتية أعاققت أحداث التنمية، سوء التخطيط وعدم التوظيف الأمثل للكوادر البشرية في مؤسسات الحكم المحلية أهدر كثير من الموارد، والأماكن التي تساهم في عملية التنمية المتوازنة، تدخل المركز في الشأن الداخلي المحلي والولائي وخلق الوظائف، و الترضيات

وتوظيف طاقات المجتمع لخدمة رغبات الأفراد أعاق تجربة الحكم المحلي، والتنمية المتوازنة، إنشاء المحليات ومؤسسات الحكم المحلي لم تكن بالطريقة العلمية حسب الأسس والمعايير وإنما للترصيات القبلية (محلية لكل قبيلة)، طريقة إختيار المناصب العليا في الولايات في الولاية (الوالي، المعتمد، الموظفين) من أبناء الولاية أو المحلية المعينة سبب كثيراً من الصراعات الداخلية، فالسلطة المركزية وعدم وضوح الصلاحيات، والأختصاصات بين المركز والولايات والوحدات المركزية من جهة أخرى، وتدخل المركز في شؤون الولايات أضعف المحليات والولاية إسيرة المركز

وهناك قرار بالرجوع لتجربة المركزي للتعليم التقني، وهذا ما أشارت إليه دراسة (نزار الطاهر 2014م)

نتيجة السؤال الثالث: أيهما أفضل التعليم التقني في ظل المركزية ام اللامركزية ؟ هي: التعليم التقني أفضل حالاً في ظل الأسلوب المركزي منه في الأسلوب اللامركزي

السؤال الرابع: اذا لم يك هناك توازن فإلي أي شي يعزي عدم التوازن ؟

جدول رقم (55) يوضح إجابات الخبراء عن السؤال الرابع: التعليم التقني أفضل حالاً في ظل الأسلوب المركزي منه في الأسلوب اللامركزي

رقم الخبير	عبارة : يوجد عدم توازن بين الولايات في المساقات التقنية السبب.
1	الهيكل الإدارية، وأولوية الولاية والقوى الثقافية في الولايات.
2	الهيكل الإداري، القوى الثقافية في الولاية.
3	تفديس العمل اليدوي بين الولايات ففي غرب السودان، يكون تفديس العمل اليدوي فضلاً عن عامي القوى الثقافية وتباين الهياكل الإدارية.
4	الإضرابات الأمنية في بعض أجزاء السودان، أترعلي السودان بصورة عامة والولايات التي فيها الإضرابات بصورة خاصة، القوى الثقافية للسكان والهيكل الإداري في اولويات المركز
5	الظروف المعيشية التي يعيشها المواطنون في الولايات المختلفة زايد القوى القافية التي يتمتعون بها والهيكل الإداري
6	التنمية غير المتوازنة بين الولايات، إنسحبت على مساقات التعليم التقني والهيكل الإداري، فضلاً عن القوى الثقافية
7	الهيكل الإدارية للتعليم التقني في الولايات وثقافة المواطنين عن التعليم التقني
8	الهيكل الإداري الموجود في المركز والولايات وقوى المجتمع الثقافية عن مردود التعليم التقني
9	إختلاف القوى الثقافية بين الولايات والهيكل الإدارية
10	الإضرابات في بعض الولايات والثقافة المحلية عن التعليم التقني ومردودة

جدول رقم (56) يوضح التكرارات والنسبة المئوية لإجابات الخبراء عن السؤال الرابع :

النسبة المئوية	التكرار	الموثرات والعوامل
66.6%	10	الهيكل الإداري والقوى الثقافية.
13.3%	2	الإضرابات الأمنية في بعض الولايات.
6.6%	1	تقديس العمل اليدوي للمواطنين.
6.6%	1	الظروف المعيشية للسكان.
6.6%	1	التنمية غير المتوازنة.
100%	15	المجموع

تشير نتائج جدول رقم (55) إلى أن اتفاق جميع الخبراء بنسبة بلغت (100%) حول الهياكل الادارية ووجودالقوى الثقافية. وإذا نظرت إلي الملحق تجد أن التصديق بتوزيع الإستهانة للمدارس يأخذ منحي تعقيدي بسبب الهيكله الادارية، وهذا إذا أخذنا ولاية الخرطوم أنموذجاً. وهذا ما توصلت إليه دراسة عبد العظيم حياة: في الخلفية الاقتصادية والإجتماعية لها دور وافر في إلتحاقهم بالتعليم الفني (التقني) وكذلك إتفقت مع دراسة بلال ابن عمر(2009) في إرجاع تمويل أبنية المدارس الأساس للمحليات أمر غير صواب، كما إتفقت مع دراسة (الطيب عبد الوهاب 2002م) إرتباط التمويل الأجنبي بالعوامل السياسية و الأيدلوجية للدولة أضعف من دوره في تمويل التعليم التقني، كما إتفقت مع دراسة (محمد عبدالله خير الله 2004م) في التمويل المحلي ضعيف لا يفي بإحتياجات هذا النوع من التعليم .

يرى الباحث أن عدم التوازن ينبع من ضعف الرقابة على التعليم التقني، كما ان الكلفة العالية لبعض التخصصات تفوق إمكانيات بعض الولايات، غياب فريق الصيانة المركزي أدي لزيادة الكلفة وتهالك الآليات في الورش؛ فضلا علي لوائح التمتع بتعاقد الولايات مباشرة مع الدول المانحة إلا عبر الحكومة الإتحادية، و المركز لايستطيع تتبع الأموال بعد دخولها في الولايات. هنا تبرز أهمية دور المرونة في تصميم الأسلوب الإداري والهيكل الإداري لتطوير التعليم التقني. لزيادة المردود وتقليل الكلفة .

ومن الصعوبات التي تقف في وجه التعليم التقني النظم الإدارية القائمة ومن خلال التربية المقارنة يمكن الإطلاع علي التجربة الأمريكية والفرنسية والانكليزية.

نتيجة السؤال الرابع هي:

يوجد عدم توازن بين المساقات في الولايات فيما بينها ويعزي إلى ضعف الهياكل الإدارية والقوى الثقافية. وإختلاف تقديس العمل اليدوي بين سكان الولايات وكذلك الإطرابات الأمنية في بعض الولايات و الظروف المعيشية المتدنية والنظرة المجتمعية لمردود التعليم التقني والتنمية غير المتوازنة بين الولايات

السؤال الخامس: ما مدي التنسيق بين المركز والولايات لرفد المشاريع القومية ؟

جدول رقم (57) يوضح إجابات الخبراء عن السؤال الخامس: ما مدي التنسيق بين المركز والولايات لرفد المشاريع القومية ؟

رقم الخبير	الإجابات
1	ضعيف جداً ولا يوجد في كثير من الأحيان.
2	ضعيف جداً لأنه لا يتم لا بالملتقيات التنسيقية
3	يوجد تنسيق ولكنه غير فاعل وتتخذ القرارات بدون الرجوع إلى مخرجات التنسيق.
4	التنسيق موجود على مستوى الملتقيات التنسيقية لوزراء الولايات. والأمور في الولايات تجري دون تنسيق فعّال.
5	لا أشعر بوجود التنسيق بين المركز والولايات.
6	مخرجات التنسيق تستندم بواقع الولايات علي وجودة والعدم سيان.
7	ضعيف للغاية.
8	ضعيف للغاية.
9	يوجد تنسيق بين المركز والولايات.
10	يوجد تنسيق لكنه ضعيف.

جدول رقم (58): يوضح التكرارات والنسبة المئوية لإجابات الخبراء عن السؤال الخامس: ما مدي التنسيق بين المركز والولايات لرفد المشاريع القومية ؟

النسبة المئوية	التكرار	مدي التنسيق
70%	7	ضعيف
100	1	لا يوجد تنسيق
20%	2	يوجد تنسيق فعّال
100%	10	المجموع

تشير نتائج جدول رقم (56) إلى أن اتفاق جميع الخبراء حول وجود تنسيق ضعيف بين المركز والولايات بنسبة بلغت (70%) يرى الباحث أن الإسلوب التنظيمي، يحتاج الي هيكله تمكن من الإدارة من القيام بوظائفها ويمكن ملاحظة الخلل في الزيادة في عدد الطلاب غير مخطط لها وإتفقت الدراسة مع دراسة (محمود كيلاني 1991م) و دراسة (الهادي إبراهيم 2011م) في أن الزيادة غير مخطط لها ومن الملاحظ أن الدراستين بينهما فترة زمنية تفصل بين التجربتين المركزية. ولامركزية والنتيجة واحدة. ويمكن القول أن الإشكال إدري في المقام الأول وإن الأهداف غير واضحة وهنا اتفقت الدراسة مع دراسة (فضل السيد عمر 2016م) أن اهداف التعليم واضحة ولكن المشكلة في التنفيذ وإن القروض المخصصة يتم التصرف فيها.

نتيجة السؤال الخامس: ما مدي التنسيق بين المركز والولايات لرفد المشاريع القومية ؟ هي:
يتسم التنسيق بين المركز والولايات لرفد المشاريع القومية بالضعف الشديد وعدم الفاعلية.

السؤال السادس: مامدي التنسيق بين المركز والولايات لرفد المشروعات المحلية بإطر البشرية من التعليم التقني؟

جدول رقم (59) يوضح إستجابات العينة عن السؤال السادس: مامدي التنسيق بين المركز والولايات لرفد المشروعات المحلية بإطر البشرية من التعليم التقني

النسبة المئوية	التكرار	مدي التنسيق
70%	7	التخطيط التربوي في الولايات يأخذ التوجيهات من المركز في الشؤون التربوية وليس الاقتصادية أي لا يوجد تنسيق
20%	2	يوجد تنسيق ولكنه ضعيف في التنمية الاقتصادية
10%	1	يوجد تنسيق بين المركز والولايات لرفد المشروعات المحلية على مستوي التخطيط ولكنه لاينفذ
100%	10	المجموع

تشير آراء الخبراء بأن (70%) بعدم وجود تنسيق بين الولايات والمركز في التخطيط التربوي. وأن (20%) ترى بوجود التنسيق ولكنه ضعيف في التنمية الاقتصادية. وأن (10%) ترى وبوجود التنسيق بوجود التنسيق لرفد المشروعات المحلية ولكنه لاينفذ.

نتيجة السؤال السادس:

يتسم التنسيق بين المركز والولايات لرفد المشروعات المحلية بالضعف الشديد وعدم الفاعلية.

السؤال السابع: مامدي التنسيق بين المركز والولايات لرفد الأطر البشرية من التعليم التقني؟
جدول رقم (60) يوضح إستجابات العينة عن السؤال السابع.

النسبة المئوية	التكرار	مدي التنسيق
100%	10	لايوجد يوجد تنسيق بين المركز والولايات لرفد الأطر البشرية من التعليم التقني للمستوي القومي
100%	10	المجموع

مما يعني قصور التخطيط التربوي القومي، وإن أعداد الطلاب في دخولهم وعدد تخريجهم تتحكم فيها القوي الإجتماعية وهذا ما توصلت إليه دراسة (حياة الخضر 2018م) في القوي الإجتماعية هي من دفع الطلاب في دخول هذا النوع من التعليم وكذلك القوي الاقتصادية لأولياء الأمور.

نتجة السؤال السابع:

لايوجد تنسيق بين المركز والولايات لرفد الأطر البشرية من التعليم التقني للمستوى القومي

السؤال الثامن: كيف تُفسر عدم التوازن في الآتي .

أ.التعليم الأكاديمي والتعليم التقني .

ب .المساقات للتعليم التقني .

ج. التعليم التقني بين الولايات .

جدول رقم(61) يوضح إستجابات عينة الدراسة من الخبراء عن السؤال الثامن. كيف تُفسر عدم التوازن في الآتي: التعليم الأكاديمي والتعليم التقني، المسابقات للتعليم التقني، التعليم التقني بين الولايات

المتغير	آراء الخبراء	التكرار	النسبة المئوية
التعليم(الأكاديمي،القني)	أ.كلفة التعليم الأكاديمي قليلة، مازال نظرة المجتمع لها دور.	4	25%
	ب. كلفة التعليم التقني عالية، وعدم التخطيط له.	8	50%
	ج. ضعف الإعلام التربوي بالتعريف عنه	2	12.5%
مسابقات التعليم التقني	أ.إختلاف الكلفة، وضعف التخطيط على المستويين القومي والمحلي	8	3.36%
	ب. رغبة الطلاب.	10	45.45%
	ج. ضيق فرص بعض المسابقات في دخول التعليم العالي	4	18.18%
التعليم التقني في الولايات	أ.إختلاف أولويات الولايات والتباين في التنمية.	6	30%
	ب.إختلاف ثقافة المواطنين عن التعليم التقني في الولايات.	8	40%
	ج.إختلاف التخطيط التربوي على المستوى المحلي	4	20%

من النتائج التي توصلت إليها الجداول السابقة تتفق الدراسة مع دراسة كل من: (فضل السيد عمر2016م) في إن الهياكل الإدارية لا ترضي طموحات أساتذة التعليم التقني ويجب مراجعتها من المجلس التقني والتقاني ودراسة (صلاح آدم2014م) في: تدخل المركز في الشأن الداخلي المحلي والولائي وخلق الوظائف والترقيات وتوظيف طاقات المجتمع لخدمة رغبات الأفراد أعاق تجربة الحكم المحلي والتنمية المتوازنة. والسلطة المركزية وعدم وضوح الصلاحيات والإختصاصات بين المركز والولايات والصراع بين المحلية و الولاية من جهة والمؤسسات المركزية من جهة أخرى، وتدخل المركز في شؤون الولاية. وسوء التخطيط، وعدم التوظيف الأمثل للكوادر البشرية في مؤسسات الحكم المحلي بالولاية أهدر كثيراً من الموارد والإمكانات التي تساهم في عملية التنمية غير المتوازنة. ودراسة (حياة الخضر2018م) في:الخلفية الإقتصادية والإجتماعية للطلاب لها دور في إلتحاقها بالتعليم التقني. وأولياء الأمور ينظرون نظرة دونية للتعليم التقني، والعوامل التي تؤثر في نظرتهم؛ مرتبطة بضعف التحصيل الأكاديمي، وصعوبة التطوير الأكاديمي.أما نظرة الطلاب يؤثر فيها التحصيل الأكاديمي، وضعف دور معلمي الأساس في توجيه الطلاب نحو التعليم التقني.

نتيجة السؤال الثامن:

يرجع عدم التوازن بين التعليم التقني والأكاديمي لتكلفة التعليم التقني العالية ونظ المجتمع المتدنية له، أما عدم التوازن بين المساقات فمرده إلى ضعف التخطيط للتعليم التقني على المستويين القومي والمحلي إضافة إلى ضعف بعض المساقات في دخول التعليم العالي، أما عدم توازن التعليم التقني بين الولايات فمرده إلى التباين في التنمية وإختلاف ثقافة المواطنين عن التعليم التقني وإختلاف التخطيط التروي على المستوى المحلي

الفصل الخامس

أهم النتائج والتوصيات والمقترحات

الفصل الخامس

أهم النتائج والتوصيات والمقترحات

بعد استعراض المحاور ومناقشة ماتوصلت إليه، وتوضيح أوجه الشبهة ، و الأختلاف مع الدراسات السابقة والتي إستفت منها في تحديد المجتمع، والعينة وطريقة أختيارها وكذلك المنهج الذي إستخدمته، وطُرق المعالجة الإحصائية للبيانات ،أعرضُ أهم النتائج والتوصيات والمقترحات.

أ. أهم النتائج:

1. جاء واقع أهداف الإسلوب التنظيمي السائد لإدارة التعليم التقني في السودان وسطياً بين الإسلوبين في: أ.العناصر الإدارية؛الإشراف ، التنسيق ، الرقابة ، التمويل.
2. جاء واقع أهداف الإسلوب التنظيمي السائد لإدارة التعليم التقني في السودان مركزياً في : أ.التخطيط التربوي ، التقويم النهائي .
3. يوصف الإسلوب التنظيمي السائد بانه من نوع التنظيم اللامركزي السياسي .
4. الهياكل التنظيمية مُختلفة في الولايات.
5. توجد علاقة ارتباط موجب دال إحصائياً بين الدرجة الكلية لأداة الدراسة وجميع المحاور.
6. توجد علاقة بين الإسلوب التنظيمي لإدارة التعليم التقني السائد في السودان وإرتفاع الكُلفة .
7. دخول الطلاب للتعليم التقني (مساقات) يتوقف على العوامل الإجتماعية و الدرجات المتحصل عليها في إمتحان مرحلة الأساس.
8. لا يتم إستجلاب معدات جديدة لمساقات التعليم التقني، و خصوصاً الأكثر كُلفة.
9. يسمح للعاملين بالإنقال بين الولايات.
10. يوجد ضعف في الرقابة و التنسيق بين المركز والولايات.
11. لا يوجد فريق للصيانة على المستوي الإتحادي أو الولائي.
12. يسمح للولايات بتطبيق منهاج تقني يناسب إحتياجاتها، ولكن لانجد ولاية تُطبق منهاج إلا منهاج القومي.
13. يعتمد تقويم الولايات في الإمتحان التطبيقي فقط.
14. ينفذ التخطيط التربوي القومي بصعوبة.
15. الإسلوب التنظيمي اللامركزي غير فعال لإدارة التعليم التقني.
16. هنالك تطور في المناهج وإن كان دون الطموح ، ولا يتوافق مع سوق العمل.
17. يسعى لتقليل الكُلفة ولكنه تقليل مُخل.
18. هنالك ضعف في فرص تدريب الموظفين الإداريين لإدارة التعليم التقني.
19. لا يوفر الآليات المطلوبة في الورش.
20. يُوفر فرص للتدريب خارج السودان ولكنه محدود.
21. يُوفر كلفة لصيانة المدارس التقنية ضمن دعم المركز، وتتصرف الولايات في دعم المركز وفق سلم أولوياتها.

22. الخريج التقني مُقيم إجتماعياً، ولة القدرة على مُواصلَة التعليم العالي ومعظمهم يتوجهون لسوق العمل.
23. يُوفر فرص محدودة للتدريب المحلي للعاملين بالتعليم التقني.
24. يوجد عدد من مصادر التمويل بجميع مستوياتها وإن كانت ضعيفة ولا تفي باحتياجات هذا النوع من التعليم.
25. لا يتم جلب أي أطر لتطوير التعليم التقني.
26. المسابقات ذات الكلفة العالية تأثرت بالأسلوب التنظيمي السائد.
27. المساق الزراعي توقف (جُف) بسبب الكلفة العالية وعدم رغبة الطلاب فيه.
28. المساق النسوي غير متطور، نسبة لضعف حظوظ الخريج في التعليم العالي أو سوق العمل.
29. إعداد الطلاب داخل المسابقات تتحكم فيها قوى المجتمع.
30. غياب المُدربين داخل المسابقات التقنية.
31. وجود تنظيمات غير رسمية داخل مؤسسات التعليم التقني، وصوتها أعلى من التنظيم الرسمي في كثير من الأحيان.
32. الأثر البشرية العاملة في التعليم التقني بعضها غير مُطابقة للمواصفات في التعليم التقني .
33. البروتوكولات الحكومية مع الدول المانحة غير مفعلة.
34. يوجد ضعف في التخطيط التربوي و التخطيط الإستراتيجي للتعليم التقني .

ب. التوصيات:

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بالآتي:
1. وضع هيكل تنظيمي لإدارة التعليم التقني مُنفصل عن الأكاديمي.
 2. تكوين فريق للصيانة إتحادي من كل المسابقات، وتكون مهامه في:
 - أ. صيانة المُعدات والآليات داخل المدارس التقنية.
 - ب. تحديد حاجة المدارس من المُعدات وقطع الغيار.
 - ت. إعداد ملفات للورش لمتابعتها، لتحديد صلاحية المُعدات والآليات داخل الورش.
 - ث. تحديث الورش بما يتوافق مع سوق العمل.
 3. إعادة مركزية الأسلوب ل:
 - أ. التمويل.
 - ب. التدريب.
 - ت. متابعة الإتفاقات والبروتوكولات مع الدول المانحة و تفعيلها.
 4. تطوير المسابقات حسب حاجة الولايات، المشروعات المحلية والقومية.

ت.المقترحات:

1. إجراء دراسات حول واقع ومستقبل التعليم التقني ، وفق المساقات التقنية.
2. تفعيل الأشراف التربوي ودور موجهي التعليم التقني ليقوموا بادوارهم المنوطة بهم.
3. إلزام المؤسسات الصناعية بأن تتبنى كل مؤسسة صناعية، مدرسة ولتكون مصدر تمويل مساعد.
4. تخصيص نسبة من الدخل القومي 1% للتعليم التقني ،وتصرف في المجالات التي من شأنها تطوير التعليم التقني.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. القرآن الكريم
 2. سنن الترمزي.
 3. ابوبكر عبدالرزاق الضعافي ، المصنف ج9 حديث رقم 6960 المكتبة الاسلامية 1403هـ.
- ثانياً:

أ.المراجع العربية

- 1.سالم سعيد القحطاني وآخرون ، منهج البحث في العلوم السلوكية ،الرياض 2004 م .
- 2.رشدي طعمة،تحليل المحتوى في العلوم الانسانية مفهومه اسسه استخداماته،دار فكر العربي،القاهرة 1987م
- 3.عباس بلة محمد احمد ، الادارة التربوية ،دار جامعة امدرمان الاسلامية 2009م.
- 4.محمد اسماعيل حسين ، محمود حسن يوسف معجم الطلاب، مكتبة لبنان، بيروت 1990 م .
- 5.محمد عبد الكريم ابو سنبل،مدخل الى التربية المهنية،عمان ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1998م
- 6.انطون حبيب رحمة ، اقتصاديات التعليم، ط ، مطبعة المدنية، دمشق، 2000 م .
- 7.حامد عمار، في اقتصاديات التعليم ، دار العرفة، 1976 م .
- 8.عرفات عبدالعزيز سليمان ،استراتيجية الادارة في التعليم دراسة تحليلية، مقارنة الانجلو مصرية، 1978م
- 9.محمودعباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية، ط 2 ، 2004م
- 10.أبوالفصل جمال الدين بن مكرم ، لسان العرب ،ج1 ،دار صادر، بيروتن لبنان، 1990م .
- 11.ابراهيم درويش،الادارة العامة في النظرية والممارسة،ط4 ،مطابع الهيئة المصرية العامة،القاهرة 1978م
- 12.احمد سليمان بشاير ، المركزية واللامركزية في الادارة التربوية ، دار الفرقان ، عمان 1991م.
- 13.عمروصفي عقلي ،الاداره اصول واسس ومفاهيم ، دار نهران، عمان ، 2001م .
- 14.محمود محمد عثمان، إدارة التنازع السياسي،ط1، شركة السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، 2011م
- 15.أبراهيم العمري ، الإدارة ودراسة نظرية وتطبيقية ، دار جامعة الاسكندرية، 1982م.
- 16.علي عبد المجيد،الاصول العملية للإدارة والتنظيم، ج 1 ، القاهرة، 1962م
- 17.حافظ فرج احمد وعماد تروث، فن إدارة الازمات في المؤسسات التربوية، دار الطائف، القاهرة 2013
- 18.مشيل جرجس ورمزي حنا،معجم المصطلحات التربوية، مكتبه لبنان، لبنان، 1988م
- 19.محمد قمبي،بانورما الاصول العامة للتربية، دار الثقافة،قطر 2001 م .
- 20.صلاح عبد الحميد مصطفى ، الادارة المدرسية في ضوء الفكر الإداري المعاصر ،دار المريح للنشر ، الرياض ، 1982م .
- 21.احمد محمد صادق الكاروي،للحقيقة والتاريخ من تاريخ التعليم الديني في السودان دارجامعة امدرمان الاسلامية، 1993 م .

22. حسن ظهري بن خالد ودلال يوسف ابوطعمة، معلم الصف وطرائف التدريس الحديث، دار اسامة للنشر عمان الاردن 2017م
23. لويس معلوف، المنجد في اللغة العربية، دار الجليل، بيروت، 2000م.
24. سلامة عبد العظيم حسن، الإدارة الذاتية والامركزية التعليم، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر والاسكندرية، 2006م.
25. زهير الكابد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003م
26. غانم السيد احمد، الإدارة المحلية العربية والإسلامية موسوعة الإدارة العربية، ج 2، المنظمة العربية 2004م.
27. ادم الزين محمد، اللامركزية وقضاياها وتطبيقاتها في السودان من منظور الحكم الراشد، مطابع السودان للعملة الخرطوم، 2011م .
28. كمال نور الله، اللامركزية من اجل التنمية القومية والمحلية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1976م.
29. محمد منير مرسي ، المرجع في التربية المقارنة ، عالم الكتب، القاهرة، 1974م.
30. سمير عبدالوهاب، الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة ، الانجلو مصرية 2003م.
31. احمدائي، المركزية واللامركزية ، الاكاديمية السودانية للعلوم الادارية ، الخرطوم 2001 م
32. مختار الاصم، التجربة السودانية في اللامركزية، مقالات تحليلية، السودان بوكشوب، الخرطوم 1983م.
33. الطعمانة محمد ، أشكالية المركزية واللامركزية في نظم الإدارة المحلية في دول العالم الثالث ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد 9 العدد 39، 2002 م .
34. اكرام بدر الدين، دراسات في نظم الحكم: الديمقراطية في الدول النامية، الكتاب الاول النظم المستقرة، دار الثقافة العربية، القاهرة 1991م
35. عبد المجيد عبده ، الاصول العلمية للإدارة والتنظيم ، الشركة المتحدة للنشر القاهرة ، 1947 م .
36. عبد الكريم درويش وليلي تكلأ، إصول الإدارة العامة، الأنجلو مصرية، 1974م.
37. حامد محمد ابراهيم، قضايا ومشكلات التعليم العام في السودان، دار جامعة السودان المفتوحة 2010م.
38. عباس بله محمد احمد ، التخطيط مفاهيمية مبادئه، دار جامعة السودان المفتوحة 2012م .
39. عباس محمد احمد، الإشراف التربوي مفاهيمية اساليبه انواعه، دار جامعة امدرمان الاسلامية ، 2011 م
40. محمد زياد حمدان ، المنهج اصولية وانواعه ومكوناته، ط1 دار الرياض 1982 م .
41. صفي الرحمن المباركفوري ، الرحيق المختوم ، دار الوفاء المنصوره 2004م.
42. محمد البشير عبد الهادي ، الكفاية الادارية والسياسية عند عمر بن الخطاب ، امانة الكفر والثقافة المؤتمر الوطني 2007م .
43. شيخ الاسلام ابن تيمية، السياسة الشرعية في اصطلاح الراعي والرعية، دار الفكر اللبناني - بيروت 1944م

44. عبدالرحمن بن خلدون، المقدمة كتاب العبر و ديوان المبداء والخبر في ايام العرب والعجم والبربر
ومن عصارهم من ذوي السلطات الاكبر، دار الهلال، بيروت 1991م
45. مكي شيبيكة، السودان عبر القرون، ط4 دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1964م
46. محمد سعيد القفال ، تاريخ السودان الحديث 1820-1955مركز عبد الكريم الثقافي 2002م
47. ناصر السيد - تاريخ السياسة والتعليم في السودان 1990م، دار جامعة الخرطوم.
48. عبدالعزيز امين عبدالمجيد، التربية في السودان الاسس النفسية والاجتماعية التي قامت عليها، كنوز للنشر 2014 م.
49. نقوم شقير - تاريخ وجغرافيا السودان، دار عزة للنشر والطباعة، 2005م .
50. كامل الباقر، تجربة في التعليم الديني 1956م-1965م ، دار جامعة امدرمان الاسلامية 1991م
51. يحي محمد ابراهيم ، تاريخ التعليم الديني في السودان ، دار الجليل بيروت 1987م .
52. وهبي غربال، التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، الشركة التعاونية لطباعة القاهرة 1961م.
52. صلاح الدين شامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف بمصر، 1965م.
53. صلاح الدين شامق، اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني، دار المعرفة القاهرة 1980م.
54. لييب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، 1977م.
55. صبحي تادرس فريص، مقدمة في علم الاقتصاد، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1985م.
56. حسان محمد حسان بحوث التكلفة والمنافع في التعليم الجامعي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1980م.
57. ليلي طه صالح، حساب كلفة الخطة التربوية ، قسم التخطيط التربوي، وزارة التربية 1985م.
58. مصدق جميل حبيب، التعليم و التنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر 1981م
59. ابراهيم هيمي، ادارة العمليات و الانتاج ، سياسات النظام الانتاجية، مكتبة التجارة و التعاون ،
60. ذكية ابراهيم حسن كمال، كلفة الطالبات في المراحل التعليمية المختلفة الاحصاء التربوي، 1987م.
61. منير محمود سالم، محاسبة التكلفة - المبادئ العلمية و العملية ، دار النهضة العربية القاهرة 1980م.
62. حنفي ذكي عبدالاصول العلمية والعملية لمحاسبة التكلفة الفعلية، دار الجامعة للطباعة والنشر، 1985 م.
63. محمد عادل الهامي، محاسبة التكاليف الفعلية ، مكتبة الجلاء الحديثة المنصورة 1977م.
64. انطون حبيب رحمة ، اقتصاديات التعليم الفني ، مطبعة المدينة، دمشق 2000م.
65. منذر المصري، التعليم المهني قضايا ونماذج المركز العربي للتدريب المهني لاعداد المدرسين ، طرابلس ليبيا 1993م
66. نبيل عبدالحليم متولي، اعداد الفنيين الصناعيين، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة المنصورة، مصر 1983م.
67. محمد عبدالكريم ابو سيل، مدخل الي التربية المهينة، عمان دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1998م.

68. محمد عمر بشير، تطور التعليم في السودان 1898-1956م، ترجمة هنري رياض وآخرون، الناشر دار الجيل- بيروت مكتبة خليفة عطية، ط2،
69. محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، دار المصرية اللبنانية، ط2، 2004م.
70. محمد مزمل بشير وآخرون، مرشد التوجيه الفني، الخرطوم 2005م.
71. محمد منير مرسى، عبد الغني النوري، تخطيط التعليم واقتصادياته، دار النهضة العربية القاهرة 1977م.
72. محسن هلال، ايمن النحاس مبادئ الإدارة. دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر والتوزيع الاسكندرية ط1 2009م.
73. ادم اسحق حامد . الإدارة التعليمية، مكتبة جامعة السودان المفتوحة 2011م
74. جودت لاجوجي، المذاهب الاقتصادية، ط1، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت 1970م.
75. وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، التاريخ الجديد، الجزء السابع دار الكتاب اللبناني، بيروت 1962م ب.المراجع الأجنبية.
1. decentralization- for nation and local Development new york .1962
2. جون كينت جالبرت، اضواء جديدة على الفكر الاقتصادي، مؤسسة فرانكلين للطباعة القاهرة 1962م.
3. Adam Calje. Edactmal strategy for Devevlping socies tawistock rublication London 1963
4. فيليب كومينز، ازمة التعليم في عالما المعاصر، ترجمة احمد خيرى- جابر عبد الحميد، دار النهضة العربية، القاهرة 1971 م.
5. شولتز ثيودور، القيمة الاقتصادية للتربية، ترجمة محمد الهادي عفيفي ومحمود السيد سلطان، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة 1975م.
- ثالثاً: الدورات والمؤتمرات:
1. وزارة التربية والتعليم، إدارة التعليم الفني، ورقة مقدمة لمؤتمر التعليم القومي. التوثيق التربوي، فبراير 1982م.
2. منصور حسن امين، مقال، مجلة التوثيق التربوي، العدد 20 ديسمبر 1969 م.
3. ديوان الحكم الاتحادي، المؤتمر القومية لتقييم و تقويم تجربة الحكم اللامركزية، تقرير أ. ه، مارشال ديسمبر 2016، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة
4. عبد الغني النوري، الانفاق على التعليم استهلاك ام استثمار، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية و الثقافة، العدد 25 فبراير 1978م.
5. حسن منصور عبد العال، تحليل نظريات اقتصاديات التعليم في الفكر الراسمالي، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية و الثقافة، العدد 52، يونيو 1982م
6. على محمد ابراهيم، مفاهيم اساسية في حساب تكلفة الخطط التربوية قسم التخطيط التربوي، وزارة التربية 1988م.

7. حسين رشدي، داسة استخدام و تحسين الاحصائيات الوطنية لاغراض التخطيط، المركز الاقليمية، صفحة التخطيط التربوي للمركز الاكاديمي، العدد الخامس، 1964م.
8. الادارة العامة للتربية والتعليم ، ادارة التعليم الفني، اهداف التعليم الفني، التوثيق التربوي 13/3/1973م.
9. التخطيط التربوي، قسم الإحصاء التربوي، الإحصاء التربوي، 1989م، التوثيق التربوي.
10. المجلس التقني و الثقافي، قانون التعليم التقني و الثقافي 2010، الخرطوم السودان
11. محي الدين وهبي الامين، التوسع المرتقب للتعليم الفني ورقة مقدمة للمؤتمر الاستشاري القومي للتعليم الفني 15 - 16 سبتمبر 1980 م .
12. وزارة التربية و التعليم، مخطوطة الاتفاقيات و التعاون الثقافي، التوثيق التربوي
13. وزارة التربية والتعليم، توصيات المؤتمر الرابع لوزراء العرب، صنعاء ،ديسمبر 1972 مخطوطة الاتفاقيات و التعاون الثقافي.
14. الهادي الامين محمد، وزارة التربية و التعليم الاتحادية - الادارة العامة للتعليم الفني، ملف المنظمات الاجنبية - مقابلة شخصية. 23.9.2018.
15. عبدالرازق عبدالغفار، التعليم الفني ، مجلة التوثيق العدد 20، 1969م.
16. محمد أحمد كرس، كلمة الجهاز القومي لتطوير المناهج و البحث التربوي ،مؤتمر سياسات التربية و التعليم 17 سبتمبر 1990م
17. الملتقى التسقي الثالث والعشرون لوزراء ومديري التعليم بالولايات - ولاية الجزيرة ود مدني 6 - 7 يونيو 2012م.
18. وزارة التربية والتعليم، إدارة التعليم الفني ،حاضر و مستقبل التعليم الفني، 1988م، التوثيق التربوي
19. وزارة التربية و التعليم، ادارة التعليم الفني، المؤتمر الختامي للجنة الفنية مشاكل وقضايا التعليم الفني، السودان 1995م.
20. وزارة التربية والتعليم، توصيات مؤتمر التعليم العام 2012م.
- رابعاً: الرسائل الجامعية والدراسات:
1. سعاد ابراهيم عيسى ، الهدر الطلابي بالتعليم الجامعي واثره على التكلفة والمردود ، رسالة دكتوراة منشورة ، كلية التربية ،جامعة الخرطوم ، الخرطوم، السودان 1993م.
2. محمود محمد كيلاي، تكلفة التعليم الجامعي الحكومي و الخاص، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة امدرمان الاسلامية الخرطوم السودان 1990م.
3. أحمد فرج الصغير، دراسة ،تحليلية، لإثر التعليم الثانوي بأنواعه، في التنمية الإقتصادية، ودخل خريجة في الفترة (1982_1992)م، بمدينة سبها، ليبيا، رسالة دكتوراة غير منشورة كلية التربية جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان 1996م.

4. محمد عبدالله خير الله، التعليم التقني و التقانى و أثره على التنمية الإجتماعية و الإقتصادية ، ضوء الأستراتيجية القومية الشاملة رسالة دكتوراة،كلية التربية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم السودان 2009م.
5. منتصر سيد عبد المتعال السيسي واقع استخدام التقنيات في منهج التعليم الثانوي و الفني و الصناعي في السودان،كلية التربية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة الخرطوم، السودان (2010 م).
6. سر الختم حسبو بابكر، تقيم برامج مراكز التدريب المهني والتلمذة الصناعية في ضوء مطلوبات سوق العمل ، دراسة تطبيقية على ولاية الخرطوم، رسالة دكتوراة كلية التربية جامعة السودان للعلوم ووالتكنولوجيا الخرطوم 2010م.
7. ضياء عبدالمحمود الزوبعي ، تصميم نموذج و تطبيقه لتقييم أداء مؤسسات التعليم التقنى في السودان، كلية التربية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة ،الخرطوم، السودان 2011م.
8. صالح آدم محمد علوان، تجربة الحكم المحلي في السودان وأثرها في التنمية المتوازنة ، دراسة حالة ولاية جنوب دارفور (2001 – 2010) رسالة دكتوراة غير منشورة،كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، الخرطوم السودان 2014م.
9. الهادي ابراهيم محمد عبدالله ، تصور مقترح لتدريب المعلمين الفنيين بالمرحلة الثانوية بولاية الخرطوم اثناء الخدمة ، دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ،كلية التربية، جامعة أدرمان الإسلامية الخرطوم السودان 2016م.
10. فضل السيد عمر الخضر عبد الغني، واقع التعليم الفني و التقنى في السودان (المشكلات والحلول) رسالة دكتوراة منشورة،كلية التربية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ،الخرطوم السودان 2016م.
11. حياة الخضر عبد العظيم بابكر، العوامل المؤثرة في نظرة المجتمع للتعليم الفني والعمل الفني، رسالة دكتوراة غير منشورة ،كلية الدراسات الإقتصاديةوالإجتماعية_قسم علم الإجتماع والإنثورولوجيا الإجتماعية،جامعة الخرطوم، الخرطوم ،السودان 2018م .
12. الطيب عبد الوهاب محمد مصطفى، الانفاق على التعليم الثانوي بولاية الخرطوم و أنعكاساته على المردود الأقتصادي و الأجتاعي رسالة دكتوراة غير منشورة ،كلية التربية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ،الخرطوم السودان 2002م.
13. رحمة الله احمد سالم، تقويم اهداف التعليم الثانوي الصناعي في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية،جامعة ام درمان الاسلامية الخرطوم السودان 1987م
14. محمود محمد كيلاني، تكلفة طالب التعليم الثانوي التجاري في جمهورية السودان، رسالة ماجستير غير منشورة الخرطوم السودان 1991م.
15. الطيب عبد الوهاب محمد مصطفى، الانفاق على تعليم مرحلة الأساس بولايةالخرطوم المردود الأقتصادي و الأجتاعي ، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا - لخرطوم ،السودان 2000م.

16. محمد عبدالله خير الله، تطور التعليم الصناعي و الحرفي و المشاكل التي اعترضت مسيرته ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، الخرطوم السودان 2004م.
17. ابن عمر محمد بلال آدم ، صندوق دعم التعليم العام وواقع ابنية مدارس الاساس، رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد الحاطوم الدولي للغة العربية للناطقين بغيرها، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان 2009م.
18. الهادي ابراهيم محمد عبدالله ، تكلفة الطالب الصناعي الثانوي بالسودان (دراسة تطبيقية على مدرسة ام درمان الصناعية) رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الخرطوم للغة العربية لناطقين بغيرها، الخرطوم، السودان 2011
19. حمزة خليل محمد على ،مشكلات الهيكل التنظيمي العام للادارة التربوية بوزارة التعليم الإتحادية في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية ،جامعة النيلين ،الخرطوم ،السودان 2011م .
20. نزار الطاهر بخيت ،دور التجربة اللامركزية على مدخلات التعليم الفني ومخرجاته دراسة تطبيقية ولاية الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الخرطوم الولي للغة العربية
21. غانم سعيد العبيدي، تكلفة الطالب في التعليم الجامعي العراقي، واثرها في كفايته الداخلية، رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة عين شمس القاهرة مصر 1977م.
22. محمد بن علي العمري، برامج معاهد التدريب المهني و اثرها في الخريج وسوق العمل (دراسة حالة المملكة العربية السعودية 1423 -1428)ه رسالة دكتوراة غير منشورة-كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، الخرطوم، السودان 2008م.
23. امانة عزت انس صالح ،المشكلات الادارية في المدارس الخاصة من وجهة نظر المديرين والمعلمين واولياء الامور والطلاب في محافظات شمال فلسطين رسالة ماجستير غير منشودة ، جامعة النجاح الوطنية فلسطين 2004م.
24. على صالح جوهر ، العائد الإقتصادي من التعليم الثانوي التجاري في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المنصورة القاهرة مصر 1977م.
- بيتر وليماس، تمويل التعليم من موارد غير حكومية، مستقبلات، المجلد 16 العدد الثاني، اليونسكو 1986م.
الدراسات الأجنبية:
1. روبرت ريتشي، حول تمويل التعليم في الولايات المتحدة، التخطيط للتدريس، ترجمة محمد أمين وآخرون، الرياض، دار المريخو التوزيع 1982م.
2. كيت ليوين، التعليم في زمن الركود الإقتصادي، مستقبلات، المجلد 16، العدد الثاني، 1982ماليونسكو 1986م

الملاحق

الملاحق

ملحق بأسماء المُحكّمين

م	المُحكّم	الدرجة ومكان العمل
1	عبد الغفار محمد على خالد	أستاذ. ونائب مدير جامعة الزعيم الأزهرى
2	على محمد عثمان حسن التوم	أستاذ - في جامعة امدرمان الإسلامية
3	محمود محمد كيلاني	أستاذ - في جامعة امدرمان الإسلامية
4	آدم أسحق حامد آدم	أستاذ في جامعة امدرمان الإسلامية
5	النور عبد الرحمن محمد خير	أستاذ في جامعة بحري
6	صباح الحاج محمد	أستاذ مشارك جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
7	فضل السيد عمر الخضر	أستاذ مساعد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
8	محمد عبد الله خير الله	أستاذ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
9	توفيق الداكي حسن	أستاذ مساعد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
10	حامد أقوز أندكون صالح	أستاذ مشارك جامعة بحري
11	أسماء عثمان أحمد على	أستاذ مساعد جامعة بحري
12	توفيق الضوء جاه النبي	أستاذ مشارك جامعة بحري
13	مني أحمد محمد صالح	أستاذ مشارك وزارة التربية والتعليم
14	الطيب الأمين أحمد	أستاذ مشارك وزارة التربية والتعليم
15	جلال الجيلاني	أستاذ مشارك جامعة بحري